تقرير

احصاءات هجرة اليد العاملة في، بلدان اتحاد المغرب العربي

المرحلة الأولى

سبتمبر
2022

بدعم من:

الفهرس

الفهرس 3

قائمة الرسوم التوضيحية والجداول 5

قائمة المختصرات المستخدمة 6

الملخص 9

ديباجة 13

مقدمة 17

1.الإطار والسياق 18

2.المفاهيم والتعاريف الأساسية 21

3.مصادر البيانات: قياس التدفقات والأعداد 25

1.3.التعدادات 25

1.1.3.قياس التدفقات نحو الداخل وأعداد المهاجرين في دول اتحاد المغرب العربي من خلال التعداد 25

2.1.3.قياس التدفقات نحو الخارج وأعداد المهاجرين المغاربيين في الخارج من خلال التعدادات 28

3.1.3.أهمية التعدادات في توفير بيانات حول الهجرة الدولية لليد العاملة 29

2.3.المسح حول التشغيل / اليد العاملة 30

1.2.3.قياس التدفقات وأعداد المهاجرين من خلال مسح التشغيل 30

2.2.3.أهمية مسح التشغيل في توفير بيانات حول الهجرة الدولية لليد العاملة 32

3.3.المسوح الخاصة: المسح الوطني للهجرة الدولية (HIMS) 33

1.3.3.تقديم مسح الهجرة الدولية 33

2.3.3.الفئات المستهدفة والتعاريف المعتمدة في إطار مسح الهجرة الدولية 33

3.3.3.المنهجية 34

4.3.3.أداة جمع البيانات 35

5.3.3.أصناف البيانات المجمعة 36

6.3.3.قياس التدفقات و مخزون الهجرة 37

7.3.3.أهمية مسح الهجرة الدولية في توفير بيانات حول الهجرة الدولية لليد العاملة 37

4.3.المصادر الإدارية 38

1.4.3.قياس عدد مواطني بلدان اتحاد المغرب العربي المقيمين بالخارج من خلال المصادر الإدارية 38

2.4.3.قياس عدد الأجانب في بلدان اتحاد المغرب العربي من خلال المصادر الإدارية 41

3.4.3.قياس التدفقات في بلدان اتحاد المغرب العربي من خلال المصادر الإدارية 41

4.4.3.التحويلات 41

5.3.مصادر أخرى 42

6.3.مبادرات التحسين الجارية 43

4.البيانات المتاحة: ندرتها ونقائصها ومحدودية نشرها 45
1.4.البيانات الخاصة بأعداد المغاربيين في الخارج 45
2.4.الأجانب في بلدان اتحاد المغرب العربي والمهاجرون العائدون 48
3.4.التدفقات 49
5.معالجة وتعديل البيانات المتاحة و وضع تقديرات على أساسها 51
1.5.المهاجرون المقيمون بالخارج 51
2.5.الأجانب المقيمون في بلدان اتحاد المغرب العربي 54
3.5.الخصائص الاجتماعية و الديموغرافية للمهاجرين الدوليين وللعمال المهاجرين بحسب البيانات المجمعة 60
6.الخلاصة 70
المراجع 73

قائمة الرسوم التوضيحية

الرسم التوضيحي 1: قياس الهجرة الدولية من خلال مكان الإقامة السابقة 27

الرسم التوضيحي 2: قياس الهجرة الدولية من خلال مكان الميلاد (الازدياد) 27

الرسم التوضيحي 3: طريقة سحب العينة لقياس الهجرة الدولية 32

الرسم التوضيحي 4: تطور أعداد المغاربة المقيمين بالخارج ما بين سنة 2005 وسنة 2020 62

الرسم التوضيحي 5: توزيع المغاربة المقيمين بالخارج حاليا بحسب نسب حصولهم على عمل في بلد المقصد و جنسهم 63

الرسم التوضيحي 6: توزيع التونسيين المقيمين بالخارج الناشطين اقتصاديا العاملين بحسب «المهنة» 66

الرسم التوضيحي 7: توزيع المُشَغّلين المُوَظّفين عن طريق وكالة التعاون الفني حسب السنة ما بين 2010 و2019 67

الرسم التوضيحي 8: المهاجرون الحاليون الذين تحصلوا على عقد عمل/وعد عمل في بلد المقصد قبل المغادرة، ما بين 2010 و2019 67

الرسم التوضيحي 9: عدد السكان الأجانب في المغرب حسب التعدادات العامة (تقديرات لسنة 2019) 68

الرسم التوضيحي 10: نسب الناشطين لدى المهاجرين الوافدين البالغين 15 سنة فما فوق بحسب منطقة المنشأ 69

قائمة الجداول

الجدول الأول: قائمة المتغيرات التي شملها آخر تعداد عام للسكان والسكنى حسب البلد والمستخدمة لتجميع البيانات حول التدفقات نحو الداخل وأعداد المهاجرين الوافدين/المهاجرين العائدين 25

الجدول الثاني: قائمة المتغيرات المستخدمة قصد تجميع البيانات حول التدفقات نحو الخارج وأعداد المهاجرين المغادرين في آخر تعداد عام حسب البلد 28

الجدول الثالث: فرص قياس الهجرة الدولية لليد العاملة في دول المغرب العربي في آخر التعدادات العامة للسكان والسكنى 30

الجدول الرابع: تدفقات التونسيين البالغين 15 سنة فما فوق نحو الداخل ونحو الخارج بين 2010 و2020 32

الجدول الخامس: تقدير أعداد المهاجرين البالغين السن القانونية للعمل، 15 سنة فما فوق 50

الجدول السادس: التوزيع المقدر لأعداد المغاربة المقيمين بالخارج بحسب جنسهم وفئتهم العمرية، باستخدام بيانات مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية لسنة 2020 52

الجدول السابع: توزيع أعداد المغاربة المقيمين بالخارج البالغين سن العمل بحسب الوضعية في العمل 52

الجدول الثامن: توزيع التونسيين المقيمين بالخارج بحسب الفئات المتوافرة سنوات 2015 و2017 و2018 53

الجدول التاسع: توزيع المغاربة المقيمون في الخارج بحسب بلد الإقامة الحالية 53

الجدول العاشر: توزيع المغاربة المقيمون بالخارج الذين صرحوا بمهنهم، بحسب أصناف المهن (بالنسب) 64

الجدول الحادي عشر: توزيع التونسيين المقيمين بالخارج بحسب بلد الإقامة الحالية 65

الجدول الثاني عشر: السكان الأجانب المقيمين البالغين 15 فما فوق بحسب الجنس ونوع النشاط 68

قائمة المختصرات المستخدمة

AMEM	دعم الهجرة العادلة في الدول المغاربية
ANAPEC	الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (أنابيك)، المغرب
ANETI	الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، تونس
ANRPTS	الوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة، موريتانيا
ATCT	الوكالة التونسية للتعاون الفني، تونس
BIT	مكتب العمل الدولي
CARIM	حلف الأبحاث التطبيقية عن الهجرة الدولية
CIST	المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل
CNSS	الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي
DACS	مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية، المغرب
DGAC	الإدارة العامة للشؤون القنصلية، تونس
DGEME	الإدارة العامة للتوظيف بالخارج واليد العاملة الأجنبية، تونس
DGSN	المديرية العامة للأمن الوطني
DIOC	قاعدة بيانات خاصة بالمهاجرين في البلدان المنتمية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
DTM	مصفوفة تتبع التشرد
ENE	البحث الوطني حول التشغيل
ENPE	المسح الوطني حول السكان والتشغيل
FMI	صندوق النقد الدولي
FTDS	المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
HCP	المندوبية السامية للتخطيط
ILMS	إحصاءات الهجرة الدولية لليد العاملة
INS	المعهد الوطني للإحصاء، تونس
JLMP	برنامج العمل المشترك حول هجرة العمالة داخل أفريقيا
MED-HIMS	الدراسة الاستقصائية للهجرة الدولية للأسر المعيشية في بلدان البحر الأبيض المتوسط
MRE	مغاربة مقيمون بالخارج
OIM	المنظمة الدولية للهجرة
OIT	منظمة العمل الدولية
ONM	المرصد الوطني للهجرة، تونس
RGPH	التعداد العام للسكان والسكنى
THAMM	برنامج من أجل مقاربة شاملة لحوكمة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال في شمال إفريقيا
TRE	التونسيون المقيمون بالخارج
UE	الاتحاد الأوروبي
UMA	إتحاد المغرب العربي

الملخـــص

رغم انخفاض تدفقات الهجرة بسبب جائحة كوفيد19-، شهدت مسارات الهجرة على مدى العقدين الأخيرين ارتفاعا في معدلات الهجرة بمختلف أنواعها. ولم تكن دول المغرب العربي بمنأى عن هذه المسارات، وخاصة منذ سنة 2011. كما عرفت تدفقات الهجرة، دخولا وخروجا، تغييرات من حيث تشكلها. هذا و لا تزال البيانات الشاملة و الموثوقة الخاصة بالهجرة والأساسية في تصميم و اعداد استراتيجيات الهجرة، تعاني نقصا كبيرا في بلدان المغرب العربي.

يهدف هذا التقرير الى تحديد مصادر البيانات ذات الصلة، ثم جمع البيانات الخاصة بالهجرة الدولية وهجرة اليد العاملة من نقاط الاتصال بكل بلد، فتقييمها واستغلالها. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، أرسلت نسخة من استبيان ILMS (إحصاءات الهجرة الدولية لليد العاملة) لبلدان الاتحاد الخمس. ثم، ونظرا لتفاقم الجائحة، تم تنظيم لقاءات عن بعد مع مختلف نقاط الاتصال من أجل مناقشة توافر البيانات ومحدوديتها واستكشاف مصادر بديلة للبيانات بشأن الهجرة الدولية، وخاصة هجرة اليد العاملة في كل بلد من بلدان المنطقة.

عطلت الجائحة عملية انجاز الاتصالات المقررة بين نقاط الاتصال ومسؤولي الهياكل الوطنية المنتجة للبيانات الخاصة بالهجرة في كل بلد. لذلك، اعتمدت الإجابات المجمعة أساسا، على نتائج التعدادات الوطنية، و مسوح التشغيل، و مسوح خاصة بالهجرة الدولية، والإحصاءات الخاصة بالتونسيين المقيمين بالخارج والمغاربة المقيمين بالخارج، والتي تنتجها إدارات ومديريات وزارات الشؤون الخارجية. أما في ما يخص المصادر التكميلية، و هي بالأساس المصادر الدولية، فهي تعتمد أساسا في اعداد التقديرات الخاصة بالمهاجرين والهجرة الدولية لليد العاملة، على البيانات التي تنتجها الهياكل الوطنية المحلية، وخاصة مكاتب ومعاهد الإحصاءات.

على ضوء هذه الدراسة يتبين، أن الجهود المبذولة لتطوير نظام البيانات الخاصة بهجرة اليد العاملة في منطقة المغرب العربي تختلف باختلاف البلدان. كما نلاحظ أن بيانات المصادر الإدارية، ورغم ثراءها ومجانيتها، ليست جاهزة، على ما يبدو، لتوفير مؤشرات هجرة اليد العاملة، إذ تشكو من غموض التعاريف المستخدمة، و نزرتها أحيانا ، وأحيانا أخرى من قيود تحد من إمكانية مشاركتها مع هياكل أخرى. وكذلك، فإن تنفيذ المسوح الخاصة حول الهجرة الدولية، في المغرب وفي تونس، مكن من ارساء أساس المحددات الرئيسية لتطور تدفقات الهجرة، ومكن من تحديد سمات المهاجرين، وخاصة العمال المهاجرين الدوليين، والعمال المهاجرين الدوليين العائدين، كما عرفتهما المبادئ التوجيهية بشأن إحصاءات الهجرة الدولية الخاصة باليد العاملة التي أقرها المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل في دورته العشرين 20 (CIST)

ويُتوقَّع أن تؤدي الجهود المبذولة في الدول المعنية إلى تواؤم المناهج من حيث المفاهيم والتعاريف التي تستخدمها مختلف مكاتب ومعاهد الإحصاء الوطنية، بالإضافة إلى تعزيز التنسيق والتعاون والتواصل بين منتجي ومستخدمي بيانات هجرة اليد العاملة من جهة، ومكاتب ومعاهد الإحصاءات من جهة أخرى، وهي الضامن للجانب التقني الخاص بعملية تجميع و معالجة البيانات المتعلقة بهجرة اليد العاملة من مختلف المصادر.

ديبـــاجـة

إن هجـرة اليـد العاملـة ظاهـرة متزايـدة الحضـور فـي العالـم. وهـي تمثـل تحديـا كبيـرا لبلـدان منطقـة المغـرب العربـي، اقتصاديـا واجتماعيـا علـى حـد سـواء.

وفـي هـذا السـياق، يعـد هـذا التقريـر حـول احصـاءات هجـرة اليـد العاملـة فـي منطقـة المغـرب العربـي مرحلـة أولـى تهـدف إلـى أن تكـون مرجعـا موضوعيـا وموثوقـا بـه حـول مصـادر المعلومـات المتاحـة داخـل بلـدان المنطقـة.

تـم إجـراء هـذه الدراسـة مـن قبـل اتحـاد المغـرب العربـي (AMU) بالتعـاون مـع معهـد الاتحـاد الأفريقـي للإحصـاء (STATAFRIC) ومنظمـة العمـل الدوليـة عـوض مكتـب العمـل الدولـي (OIT) وهيئـة الإحصـاء السـويدية (SCB) فـي إطـار البرنامـج المشـترك حـول «حوكمـة هجـرة اليـد العاملـة مـن أجـل التنميـة والتكامـل فـي إفريقيـا (JLMP) وبرنامـج «مـن أجـل مقاربـة شـاملة لحوكمـة هجـرة اليـد العاملـة وتنقـل العمـال فـي شـمال إفريقيـا « (THAMM) بتمويـل مـن الاتحـاد الأوروبـي.

ويقتـرح التقريـر جـردا لمصـادر البيانـات، ونوعيـة البيانـات المبلـغ عنهـا وقابليتهـا للاسـتخدام، وتحليـلا موجـزا للبيانـات المتاحـة، وتوصيـات بشـأن أفضـل السـبل لسـد الثغـرات فـي المعلومـات الناقصـة.

هـذا التقريـر هـو نتيجـة عمـل تعاونـي مـن خـلال سلسـلة مـن الاجتماعـات الفنيـة والمشـاورات طـوال عمليـة إنتـاج هـذا التقريـر، بقيـادة فريـق مـن الخبـراء المغاربييـن والدولييـن فـي مجـال الإحصـاءات وهجـرة اليـد العاملـة. وقـد أسـفرت خبراتهـم القيمـة عـن تقريـر شـامل ودقيـق، سـيكون معيـارا لإحصـاءات هجـرة اليـد العاملـة فـي بلـدان المنطقـة.

بالنيابـة عـن الأميـن العـام لاتحـاد المغـرب العربـي، أود أن أشـكر بحـرارة المعاهـد الإحصائيـة الوطنيـة للبلـدان الأعضـاء فـي اتحـاد المغـرب العربـي علـى مسـاهماتها والبيانـات المقدمـة، فضـلا عـن خبرتهـا وتفانيهـا اللذيـن سـاهما بشـكل كبيـر فـي نجـاح هـذا التقريـر.

كما أتوجه بالشكر إلى شركائنا في هذا المشروع، بما في ذلك STATAFRIC ومنظمة العمل الدولية وهيئة الإحصاء السويدية SCB على مساعدتهم المثرية ومشاركتهم المثمرة في إنتاج هذا التقرير الإقليمي الأول حول إحصاءات هجرة اليد العاملة، والذي آمل أن يكون مجرد بداية لسلسلة من الشراكات التي تغطي الموضوعات والاهتمامات ذات الاهتمام المشترك.

وآمل أن تكون هذه الوثيقة مفيدة في تطوير نظم المعلومات الوطنية والإقليمية، التي لا غنى عنها لوضع سياسات واستراتيجيات فعالة تستند إلى البيانات الوطنية، وفهم أفضل للتحديات والفرص المتعلقة بهجرة اليد العاملة في بلدان المنطقة.

بسمة سوداني

مديرة مكتب الشؤون السياسية والإعلام،
مسؤولة الهجرة في اتحاد المغرب العربي

مقدمة

يهـدف هـذا التقريـر إلى تحديـد مصـادر المعلومـات الرئيسـية الخاصـة بهجـرة اليـد العاملـة، وجمـع وتقييـم البيانـات الرسـمية المتاحـة عـلى مسـتوى بلـدان إتحـاد المغـرب العـربي

أعـدت هـذه الدراسـة مـن قبـل اتحـاد المغـرب العـربي (UMA) بالتعـاون مـع معهـد الاتحـاد الأفريقـي للإحصـاء (STATAFRIC) ومنظمـة العمـل الدوليـة (OIT) وهيئـة الإحصـاء السـويدية (SCB) في إطـار البرنامـج المشـترك لحوكمـة هجـرة اليـد العاملـة مـن أجـل التنميـة والتكامـل في إفريقيـا (JLMP) وبرنامـج « مـن أجـل مقاربـة شـاملة لحوكمـة هجـرة اليـد العاملـة وتنقـل العـمال في شـمال إفريقيـا » (THAMM) بتمويـل مـن الاتحـاد الأوروبي.

و تهدف هذه الدراسة الى :

- تحديـد مختلـف مصـادر البيانـات التـي يمكـن الاعتـماد عليهـا لتوفـير معطيـات لنظـام المعلومـات الخـاص بالهجرة الدوليـة لليـد العاملـة، وجمـع البيانـات المتاحـة عـلى المسـتوى الوطنـي التـي يمكـن الحصـول عليهـا عـن طريق نقـاط الاتصـال في كل بلـد.
- تقييـم نوعيـة البيانـات المجمعـة، و تحديـد أوجـه الضعـف فيهـا، واقـتراح مصـادر أخـرى، واقـتراح تقديـرات عـلى أسـاس البيانـات المتاحـة.
- توفير تحليل على أساس البيانات الموحدة.

يتكـون التقريـر مـن سـبعة أجـزاء رئيسـية. يبـدأ التقرير بتقديـم الإطار والسـياق، ثم تقديـم التعاريـف والمفاهيـم ذات الصلة بالهجـرة الدوليـة والهجـرة الدوليـة لليـد العاملـة، فجـزء ثالـث يتـم فيـه اسـتعراض أهـم مصـادر البيانـات الخاصـة بالهجـرة الدوليـة ومـدى أهميتهـا في توفـير بيانـات حـول هجـرة اليـد العاملـة، ثـم جـزء رابـع يتنـاول أوجـه ضعـف ومحدوديـة المصـادر المتاحـة للبيانـات. أمـا الجـزء الخامـس، فنسـعى مـن خلالـه إلى إدخـال تعديـلات واقـتراح تقديـرات بالاسـتناد إلى البيانـات المتوفـرة، فيـما يحتـوي الجـزء السـادس عـلى تحليـل البيانـات المتاحـة، وأخـيرا الاسـتناجات والتوصيـات.

1. الإطار والسياق

إن جمع وتبادل وتحليل الإحصاءات الخاصة بالهجرة الدولية لليد العاملة هي عملية مهمة جدا من أجل صياغة سياسات هجرة مبنية على المعطيات الموثوقة الخاصة بهجرة اليد العاملة. وعليه، فإن إنشاء آلية لإنتاج وجمع ونشر البيانات هي اللبنة الأساسية لوضع و رصد و تقييم سياسات هجرة اليد العاملة. ورغم أن الهجرة هي ظاهرة متجذرة في التاريخ، إلا أن الإجراءات المتصلة بها لا تزال تتخبط في صعوبات نذكر من بينها المصطلحات والمفاهيم التي لا تزال محل جدال، الى جانب ندرة مصادر البيانات الموثوقة، و محدودية تبادل البيانات بين الهياكل المنتجة للبيانات على الصعيد الوطني، وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي.

في سنة 1976، اعتمدت منظومة الأمم المتحدة مجموعة من التوصيات الخاصة باحصاءات الهجرة الدولية وذلك قصد إنتاج بيانات موحدة وقابلة للمقارنة. ولكن، وبعد نصف قرن تقريبا، ورغم التقدم الملحوظ المحرز، لا تزال هذه البيانات، في معظمها، غير مرضية. قامت منظمة الأمم المتحدة بالتعاون مع المنظمات والوكالات المعنية، على غرار المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (Eurostat) مثلا، منذ عام 1993، بمجموعة من الأنشطة بهدف إدخال عدد من التنقيحات، صدرت [1] عام 1998. وتضمنت النشرية المذكورة عددا من التوصيات الخاصة بإنتاج إحصاءات موثوقة بشأن التدفقات الدولية للهجرة وحساب مخزون أو تدفقات الهجرة الدولية. كما استعرضت النشرية أيضا أهم أنواع مصادر البيانات المنتجة لاحصاءات حول التدفقات الدولية للهجرة، واقترحت أساليب عملية لإنتاج إحصاءات بحسب التعاريف الموصى بها. وعلاوة على ذلك، تقدم النشرية توجيهات خاصة من أجل جمع وتبويب المعلومات الإحصائية بشأن طالبي اللجوء. كما سلطت النشرية الضوء على الحاجة لبيانات إحصائية خاصة بالسكان المولودين في بلدان أجنبية والسكان الأجانب، باعتبار أهمية المجموعتين في دراسة الهجرة الدولية. وأكد التنقيح المنزّل على الدور الهام الذي يضطلع به التعداد باعتباره عملية تمكن من جمع البيانات السابق ذكرها. عرفت هذه التوصيات صعوبات في تنفيذها بالنظر للقدرات المالية والتقنية لمختلف الدول، وخاصة الدول النامية. وعليه، بقي نظام المعلومات حول الهجرة الدولية نظاما منقوصا.

تعكس الأهمية الكبيرة التي يوليها المجتمع الدولي لمسألة الهجرة منذ العقد الأول من القرن الحالي، التطورات متعددة الأوجه التي ميزت الهجرة الدولية. حرب الخليجوالربيع العربي والأزمة الاقتصادية لسنة 2008 والصراعات في أفريقيا والافتقار إلى فرص عمل مقابل الأعداد المتزايدة لشباب أفريقيا اليائس وظهور الحركات الإرهابية، وغيرها من التطورات ؛ خلقت مسارات هجرة جديدة ووسعت ونوعت في سمات المهاجرين. رافقت هذا الاهتمام المتزايد بمسألة الهجرة مبادرات على المستوى العالمي تهدف لتحديد التحديات التي تحول دون تنفيذ توصيات سنة 1998 و محاولات قياس الهجرة قصد إدارتها إدارة رشيدة.

أطلقت دعوة لم يسبق لها مثيل من أجل التوافق والحوار قصد اعتماد استراتيجية للهجرة الطوعية تتماشى و المتطلبات والتوصيات الوطنية والدولية. وفي العقود الأخيرة، ارتفعت وتيرة المنتديات وحلقات الحوار الجهوية والدولية وزاد عددها. ثم، وفي عام 2018، أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها بأن يفضي المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد «الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية» لاعتماد وثيقة نهائية متفق عليها على المستوى الحكومي الدولي تحمل عنوان «الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية». ويرتكز الاتفاق العالمي على الإعلانات العالمية والاتفاقيات الدولية المبرمة، وخاصة الاتفاقية المتعلقة بالعمال المهاجرين [2] .

---

1 : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الشعبة الإحصائية، ورقات إحصائية، المجموعة ميم (M)، رقم 58، التنقيح 1، "توصيات بشأن إحصاءات الهجرة الدولية، التنقيح 1"، 1998

2 : الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، اتفاقية حقوق الطفل، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المعتمدة بموجب الوثيقة رقم FCCC/CP/2015/10/Add.1, décision 1/CP.21، اتفاقية الهجرة طلبا للعمل (المنقحة) لعام 1949 (رقم 97)، اتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية) لعام 1975 (رقم 143)، اتفاقية (رقم 118) لعام 1962 بشأن المساواة في المعاملة (الضمان الاجتماعي)، اتفاقية منظمة العمل الدولية لعام 2011 (رقم 189) والمتعلقة بالعمال المنزليين.

على مستوى القارة الأفريقية، ومنذ اعتماد معاهدة أبوجا عام 1991، تلعب المجموعات الاقتصادية الإقليمية دور دعائم الاتحاد الأفريقي في تنفيذ استراتيجية الإدماج في القارة. واعتمدت الدورة الرابعة والعشرون (24) لجمعية الاتحاد الأفريقي (جانفي/يناير 2015) برنامج العمل المشترك حول هجرة اليد العاملة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ويدعم هذا البرنامج المشترك تنفيذ إعلان وخطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن اليد العاملة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة للجميع. ويهدف برنامج العمل المشترك حول هجرة اليد العاملة داخل أفريقيا إلى تعزيز إدارة وحوكمة هجرة اليد العاملة وتنقلها إفريقيًّا، وفقا للقانون وبمشاركة الجهات الفاعلة الرئيسية في الحكومات والبرلمانات والشركاء الاجتماعيون والمهاجرون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. ويسعى البرنامج إلى(1) دعم وتعزيز قدرات الإدارة الفعالة وتنظيم هجرة اليد العاملة وتنقلها في أفريقيا، من جهة، و(2) مساندة تنفيذ معايير وسياسات هجرة اليد العاملة، من جهة ثانية. و يولي البرنامج أهمية قصوى لمواءمة البيانات الخاصة بالهجرة وتعزيز قدرات منتجي البيانات. في سنة 2019، أنشأ الاتحاد الأفريقي، بموجب القرار عدد 695 (الدورة الحادية والعشرون)، المرصد الأفريقي للهجرة الذي أوكلت له مهمة جمع وتبادل وتحليل و نشر بيانات موثوقة بشأن الهجرة من أجل تعزيز إدارة وحوكمة الهجرة داخل القارة. كما أكد القرار رقم 730 (الدورة الثالثة والعشرون) للاتحاد الأفريقي على الدور المحوري الذي يضطلع به المرصد في دعم المبادرات الأفريقية القائمة بشأن الهجرة ومنها «برنامج العمل المشترك حول هجرة اليد العاملة في أفريقيا».

عُرفت بعض البلدان المغاربية، كتونس والمغرب والجزائر، منذ ستينات القرن الماضي، بأنها دول هجرة إلى الخارج، مع تزايد أعداد مواطنيها خاصة في الدول الأوروبية. أما ليبيا فقد كانت بلداً مستقبلاً للمهاجرين يجذب اليد العاملة الإفريقية المغاربية ومن جنوب الصحراء. أما موريتانيا فقد كانت منصة استقبال وعبور [3] للمهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء. بسبب عوامل بيئية خارجية وعوامل جيوسياسية واجتماعية واقتصادية داخلية، أصبحت تونس بلد استقبال وعبور ، وصارت ليبيا تعيش على وقع هجرة مواطنيها. وتطور عدد المهاجرين يرافقه تغير في سماتهم وفي أنواع الهجرة. ولا تزال هجرة اليد العاملة تشكل أهم أنواع الهجرة المغاربية إلى الخارج، ولكن لم تعد هذه الهجرة تخص عمالا رجالا غير مهرة فقط ، بل صارت تشمل أكثر فأكثر الشباب والنساء، وبشكل عام عمالا مهرة. ومن جانب آخر، وبحسب البيانات الصادرة عن الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون في العمليات على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي [4] (Frontex) ، وبعد موجة الهجرة غير النظامية الهامة التي انطلقت من شواطئ الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط بعد الأحداث التي شهدتها تونس وليبيا آنذاك، صار المهاجرون غير النظاميون من جنسية تونسية يحتلون المراتب الأولى، عام 2020، من حيث عدد الأشخاص الذين يستخدمون الطرق البحرية لعبور الحدود الدولية خلسة في طريق وسط البحر الأبيض المتوسط، وذلك بعد فترة الهدوء التي ميزت سنوات 2018 و2019. وبالمثل، احتل المغاربة والجزائريون المراتب الأولى في الطريق الغربية التي شهدت استئنافا لحركة الهجرة غير النظامية منذ سنة 2019. من جانب آخر، فإن اختيار بعض البلدان الأوروبية تشجيع «الهجرة الوافدة الانتقائية» التي تركز بصورة أساسية على هجرة يد عاملة عالية التأهيل و الكفاءة، يؤثر بصفة حتمية على ارتفاع منسوب تدفق المهاجرين من جنسية تونسية الى أوروبا استجابة لطلب متزايد لفئات مهنية من قطاعي الصحة وتكنولوجيا المعلومات. كما طرأت تغيرات أخرى على واقع الهجرة ومنها وصول مواطني بلدان أخرى لأراضي بلدان المغرب العربي. إذ أدى الصراع الليبي، الذي اندلع سنة 2011، الى وصول عديد من المهاجرين تختلف دوافعهم باختلاف سماتهم. يدعو هذا السياق لتطبيق إدارة رشيدة للهجرة وهو ما يتطلب منظومة معلومات إحصائية تمكن من إرشاد واضعي سياسات الهجرة في المنطقة.

وفي هذا السياق العام، تواجه نظم المعلومات الإحصائية لبلدان منطقة المغرب العربي صعوبات في إنتاج بيانات موثوقة قابلة للمقارنة على المستوى الإقليمي و الدولي. وإثر إعلان برشلونة، وفي إطار برنامج التعاون الإحصائي الأوروبي المتوسطي (MEDSTAT)، نُفذ مشروع الهجرة في حوض البحر الأبيض المتوسط (MED-Migr الذي يضم جميع المكاتب والهيئات الإحصائية من ضفتي البحر الأبيض المتوسط..). و في اطار هذا المشروع،نُظمت العديد من الوِرَش الفنية لبناء القدرات و توفير الدعم الفني للبلدان بهدف تحسين البيانات الخاصة بالهجرة الدولية وتبادلها، ولا سيما

3 : سجل المعهد الوطني للإحصاء 59.000 أجنبيا مقيما في تونس سنة 2020، مقابل 53.000 سنة 2014 و37.910 سنة 1975 (التعداد العام للسكان والسكنى لسنوات 2014 و1975).

4 : https://www.consilium.europa.eu/fr/infographics/migration-flows#/

هجرة اليد العاملة. من بين البرامج الأخرى ذات الصلة نذكر «حلف الأبحاث التطبيقية عن الهجرة الدولية» للجامعة الأوروبية في فلورنس، الذي انطلق سنة 2014 بتمويل من الاتحاد الأوروبي. و يهدف هذا المشروع لمساعدة البلدان النامية على حسن إدارة البيانات الخاصة بتدفقات الهجرة. وقد تم إعداد العديد من الدراسات في إطار هذا المشروع ومن بينها دراسات خصت الهجرة من و إلى بلدان المغرب العربي.

تعددت الدراسات في السنوات الأخيرة التي أُجريت لرصد و متابعة و تحليل ظاهرة الهجرة في بلدان المغرب العربي. مشروع «دعم الهجرة العادلة في بلدان المغرب العربي»، وهو مشروع تعاون دولي بتمويل من الوكالة الإيطالية للتعاون والتنمية، تولى إنجازه مكتب العمل الدولي. ويسعى هذا المشروع إلى تحسين حوكمة الهجرة وتشجيع هجرة عادلة لليد العاملة ببلدان المغرب (ليبيا، المغرب، موريتانيا، تونس). ويهدف المشروع إلى رفع عدد من التحديات وإلى تعزيز إمكانية تطور هجرة اليد العاملة في هذه البلدان، ولا سيما من خلال تشجيع التناسق بين سياسات اليد العاملة وسياسات الهجرة. يركز المشروع في محوره الأول على تحسين نظم المعلومات بشأن هجرة اليد العاملة. و قد انكب المشروع، خلال سنتي 2019 و2020، على اعداد دراسة مفصلة حول نظم المعلومات الإحصائية الخاصة بالهجرة الدولية لليد العاملة وتحديد مجالاتها وتحليلها في ثلاثة بلدان مغاربية (المغرب، تونس وموريتانيا). وقد تم تقديم هذا المسح خلال ورشة جهوية نُظِّمَت في المغرب في شهر نوفمبر/نونبر 2019. وشارك في هذه الورشة ممثلون عن الدول المغرب المغاربية الخمسة (الجزائر، ليبيا، موريتانيا، المغرب، تونس). أبرزت نتائج هذا المسح، التي صار بالإمكان اليوم الاطلاع عليها [5] ، النواقص التي تعاني منها نظم المعلومات الخاصة بالهجرة الدولية، والفرص المتاحة أمام هذه الدول حتى تتمكن من جمع البيانات حسب المبادئ التوجيهية التي اعتمدها المؤتمر الدولي العشرون لخبراء إحصاءات العمل سنة 2018. وقد نُفِّذ برنامج آخر في السنوات اللاحقة في المنطقة يحمل إسم «من أجل مقاربة شاملة لحوكمة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال في شمال إفريقيا» في كل من المغرب ومصر وتونس. وشرع هذا البرنامج، الذي يهدف في إحدى محاوره الى تعزيز انتاج البيانات، في تنفيذ عدد من الأنشطة التي تعتبر امتدادا لأنشطة مشروع «دعم الهجرة العادلة ببلدان المغرب»، في شراكة كذلك مع اتحاد المغرب العربي، و يعتبر اعداد هذا التقرير من بين تلك الأنشطة.

هذا و تبقى البيانات حول الهجرة الدولية عامة و هجرة اليد العاملة خاصة محدودة في دول اتحاد المغرب العربي وهو ما يحد من مساهمتها في اعداد تقارير الاتحاد الأفريقي الخاصة بإحصاءات هجرة اليد العاملة في أفريقيا، و التي تعتبر نتيجة لإطار سياسات الهجرة للاتحاد الأفريقي (MPFA) بدعم من برنامج العمل المشترك حول هجرة العمالة داخل أفريقيا JLMP.

هذا و تبقى البيانات حول الهجرة الدولية عامة و هجرة اليد العاملة خاصة محدودة في دول المغرب العربي وهو ما يحد من مساهمتها في اعداد تقارير الاتحاد الأفريقي الخاصة بإحصاءات هجرة اليد العاملة في أفريقيا. و التي تعتبر نتيجة لإطار سياسات الهجرة للاتحاد الأفريقي (MPFA) بدعم من برنامج العمل المشترك حول هجرة العمالة داخل أفريقيا JLMP.

و في هذا السياق، قامت أمانة اتحاد المغرب العربي، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومكتب العمل الدولي و ، بإعداد هذا التقرير حول احصاءات هجرة اليد العاملة في منطقة اتحاد المغرب العربي.

وتجرى هذه الدراسة على مرحلتين:

1 - **المرحلة الأولى:** إعداد تقرير موجز بشأن احصاءات هجرة اليد العاملة يشمل جردا للمصادر الرئيسة للبيانات، وتقييما لنوعية وسهولة استخدامها وتحليلا موجزا للبيانات المتاحة، وتوصيات بأفضل السبل الكفيلة بسد الفجوات فيما يخص البيانات المنقوصة.

2 - ا**لمرحلة الثانية:** تحليل معمق حول هجرة اليد العاملة، إضافة إلى مقترحات لسد فجوة البيانات بناء على المعلومات التفصيلية الأساسية المعتمدة في صياغة سياسات هجرة اليد العاملة في منطقة اتحاد المغرب العربي.

5 : https://www.ilo.org/africa/technical-cooperation/WCMS_710413/lang--fr/index.htm

2. المفاهيم والتعاريف الأساسية

المصطلحات و المفاهيم المرتبطة بمسألة الهجرة الدولية والمستخدمة لتحديد ولقياس هذه الظاهرة هي مفاهيم ومصطلحات مستمدة من التقرير حول «توصيات بشأن إحصاءات الهجرة الدولية، التنقيح 1»، [6] 1998، ومن التقرير حول «مبادئ وتوصيات لتعدادات السكان والسكنى» [7] . ولكن، لم توفر هاتان الوثيقتان والتوصيات الواردة فيها التوجيه الكافي بشأن الهجرة الدولية لليد العاملة. وبالنظر لأهمية توفر توصيات دولية بشأن موضوع الهجرة الدولية لليد العاملة، اعتمدت منظمة العمل الدولية خلال المؤتمر الدولي العشرين لخبراء إحصاءات العمل (أكتوبر 2018) [8] مبادئ توجيهية بشأن الإحصاءات الخاصة بالهجرة الدولية لليد العاملة تتماشى مع المعايير الدولية الحالية والمبادئ التوجيهية الخاصة بإحصاءات العمل التي اعتمدها المؤتمر في دورته التاسعة عشر، إضافة إلى التوصيات بشأن إحصاءات الهجرة الدولية، والمبادئ والتوصيات لتعداد السكان والسكنى. وشجعت منظمة العمل الدولية مختلف الدول على اختبار تلك المبادئ التوجيهية من أجل قياس أفضل لظاهرة هجرة اليد العاملة ومواءمة المفاهيم ما بين الدول و تسهيل المقارنة على المستوى الدولي.

◄ المهاجرون الدوليون

بحسب توصيات منظمة الأمم المتحدة، يمكن تعريف المهاجر الدولي بأنه أي شخص «يقيم بصورة دائمة في بلد ما وهو من مواطني دولة أخرى (السكان الأجانب) أو الشخص الذي يوجد مكان ميلاده في بلد آخر (السكان المولودون في الخارج)»

◄ السكان المقيمون

وفقا للمبادئ والتوصيات الخاصة بتعدادات السكان والسكنى، التنقيح 3، يشمل السكان المقيمون في البلد جميع السكان المقيمين إقامة اعتيادية في البلد، بغض النظر عن جنسهم أو أصلهم أو جنسيتهم أو الموقع الجغرافي لمكان عملهم. ويشمل التعريف الأشخاص عديمي الجنسية وغير المواطنين المقيمين إقامة اعتيادية في البلد والذين لا يحملون تصاريح إقامة. كما يشمل التعريف الأشخاص المقيمين إقامة اعتيادية و الذين يعملون في الخارج (العمال عابرو الحدود، العمال الموسميون، العمال المهاجرون هجرة مؤقتة قصيرة أجل، وغيرهم).

◄ الإقامة الاعتيادية

هو مفهوم ضروري من أجل تحديد محل الإقامة المعتادة لشخص وقت التعداد. و يعتمد تعريف محل الإقامة المعتادة على الفترة الزمنية التي أقام خلالها الفرد أو يتعزم الإقامة في البلد. و يوصى باستخدام أي من المعيارين التاليين لتعريف مكان الإقامة الاعتيادية لشخص ما:

- المكان الذي عاش فيه الشخص بشكل متواصل معظم الاثني عشر شهرا السابقة للتعداد (أي لمدة ستة أشهر ويوم واحد على الأقل)، أو المكان الذي ينوي الشخص الإقامة فيه لمدة ستة أشهر على الأقل، و لا يحتسب فترات الغياب المؤقت لقضاء الإجازة أو مهام العمل.
- المكان الذي عاش فيه الشخص بشكل متواصل على مدى الاثني عشر شهرا السابقة للتعداد على الأقل، أو الذي ينوي الشخص الإقامة فيه لمدة اثني عشر شهرا على الأقل، ولا يحتسب الغياب المؤقت لقضاء الإجازة أو لمهام العمل.

---

6 : https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/Standards-and-Methods/files/Principles_and_Recommendations/International-Migration/SeriesM_58rev1-F.pdf

7 : https://unstats.un.org/unsd/publication/SeriesM/Series_M67Rev3fr.pdf

8 : https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---stat/documents/meetingdocument/wcms_648954.pdf

◄ المهاجرون المقيمون لآجال طويلة

يعتبر مهاجرا مقيما لآجال طويلة، كل شخص يغير محل إقامته إلى مكان خارج بلد إقامته الاعتيادية لفترة اثني عشر شهرا على الأقل (بحيث يصبح بلد المقصد مكان إقامته الاعتيادية الجديد).

◄ المهاجرون المقيمون لآجال قصيرة

يعتبر مهاجرا مقيما لآجال قصيرة، كل شخص يغير محل إقامته إلى مكان خارج بلد إقامته الاعتيادية لفترة لا تقل عن ثلاثة أشهر دون أن تتجاوز اثني عشر شهرا، باستثناء الحالات التي يكون فيها الانتقال إلى ذلك البلد لأغراض الترويح، أو قضاء العطلات، أو لزيارة الأصدقاء أو الأقارب، أو للقيام بأعمال تجارية، أو للعلاج الطبي، أو لزيارة الأماكن المقدسة.

◄ المهاجرون العائدون

المهاجر العائد هو كل شخص يعود للبلد الذي يحمل جنسيته بعد أن كان مهاجرا دوليا في بلد آخر يعتزم البقاء في بلده لمدة سنة على الأقل.

◄ الإقامة الاعتيادية

الهجرة المُغادِرة: هو تنقل الشخص من بلد جنسيته أو إقامته المعتادة إلى بلد آخر، بحيث يصبح بلد المقصد هو البلد الجديد لإقامته المعتادة. ونميز في هذا الإطار بين المهاجر إلى الخارج الذي يعتزم تغيير بلد إقامته والمهاجر المقيم فعلا في بلد المقصد.

الهجرة الوافدة: من منظور بلد الوصول، هو تنقل الشخص إلى بلد غير بلد جنسيته أو إقامته المعتادة بحيث يصبح بلد المقصد هو فعلا البلد الجديد لإقامته المعتادة. ونميز هنا كذلك بين المهاجر الوافد إلى بلد قصد الإقامة فيه والمهاجر المقيم في بلد المقصد الذي صار بذلك بلد إقامته المعتادة.

◄ حجم أعداد المهاجرين وتدفقات الهجرة

حجم أعداد المهاجرين: هو عدد المهاجرين الدوليين في بلد ما في وقت ما.

تدفقات الهجرة: هو عدد المهاجرين الوافدين لبلد ما (المهاجرين الوافدين) أو المهاجرين المغادرين (مهاجرين مغادرين إلى الخارج) خلال مدة زمنية محددة.

◄ الهجرة الدولية لليد العاملة

حسب المبادئ التوجيهية التي اعتمدتها منظمة العمل الدولية خلال المؤتمر الدولي العشرين لخبراء إحصاءات العمل (أكتوبر 2018)، «الهجرة الدولية لليد العاملة، هو مفهوم يستخدم، عموما، ليحيل، بصفة عامة، على مفاهيم مرتبطة بعمليات و نتائج الهجرة الدولية لليد العاملة، وخاصة على المفاهيم الثلاثة التالية.

أ. العمال المهاجرون الدوليون

ب. المهاجرون الدوليون لأجل العمل

ج. العمال المهاجرون الدوليون العائدون»

العمال المهاجرون الدوليون

حسب المبادئ التوجيهية التي اعتمدتها منظمة العمل الدولية خلال المؤتمر الدولي العشرين لخبراء إحصاءات العمل (أكتوبر 2018)، «مفهوم العمال المهاجرين الدوليين هو مفهوم يقيس الصلة التي تربط المهاجرين الدوليين في بلد ما بسوق الشغل في نفس البلد، بغض النظر عن الغرض الأصلي لعملية الهجرة وعن الأشخاص غير المقيمين بصفة اعتيادية في البلد ولهم علاقة بسوق الشغل فيه. ففي هذا السياق، يكون لمصطلحات «العمال المهاجرون الدوليون» و«المهاجرون الدوليون» و«العمال الأجانب غير المقيمين» نفس المعنى. و يتم تعريفهم، لأغراض إحصائية، على أنهم جميع الأشخاص في سن العمل الحاضرون في بلد القياس، و يمكن تصنيفهم الى إحدى الفئتين:

أ. **المقيمون المعتادون:** وهم مهاجرون دوليون كانوا، لمدة زمنية محددة، جزءا من القوى العاملة للبلد الذي يقيمون به بصفة اعتيادية، سواءا كانوا يعملون أو عاطلين عن العمل.

ب. **غير المقيمين أو العاملون الأجانب غير المقيمين:** وهم الأشخاص غير المقيمين بصفة اعتيادية في البلد، خلال فترة زمنية محددة،، ولكن كانوا متواجدين فيه ولهم ارتباط بسوق الشغل، سواءا كانوا يعملون في ذلك البلد، أو يعملون لحساب وحدات إنتاجية مقيمة في البلد، أو يبحثون عن عمل في البلد.

كما وضعت هذه المبادئ التوجيهية قائمة تصنف الفئات الخاصة من العمال الذين يشملهم نطاق تعريف العمال المهاجرين الدوليين، إضافة إلى قائمة بالفئات المستبعدة من تعريف العمال المهاجرين الدوليين[9].

العمال المهاجرون الدوليون

حسب المبادئ التي اعتمدتها منظمة العمل الدولية خلال المؤتمر الدولي العشرين لخبراء إحصاءات العمل، «مفهوم المهاجرين الدوليين لأجل العمل في الخارج هو مفهوم يمكن من قياس حركة الأفراد من بلد لآخر قصد العمل أو البحث عن عمل». ويشمل هذا المفهوم المهاجرين الدوليين كما سبق وتم تعريفهم، الذين دخلوا بلد الهجرة خلال فترة زمنية محددة من أجل «البحث عن عمل أو الشروع فيه، والذين كانت دوافعهم للهجرة موثقة أو معلنة عند الدخول لتراب بلد المقصد».

العمال المهاجرون الدوليون العائدون

حسب المبادئ التي اعتمدتها منظمة العمل الدولية خلال المؤتمر الدولي العشرين لخبراء إحصاءات العمل، «مفهوم العمال المهاجرين الدوليين العائدين هو مفهوم يمكن من قياس التجربة المهنية للأشخاص العائدين بعد أن كانوا عمالا مهاجرين دوليين في الخارج. بالنسبة للبلد الذي يقوم بعملية القياس، يعرف العمال المهاجرون الدوليون العائدون على أنهم الأشخاص المقيمون حاليا في البلد والذين كانوا سابقا عمالا مهاجرين دوليين في بلد أو بلدان أخرى».

◄ مفاهيم أخرى ذات صلة بالعمل

«مفاهيم[10] «السكان في سن العمل» و«القوى العاملة» و«العمالة» و«البطالة»، هي مفاهيم تتماشى مع أحدث المعايير الدولية الخاصة بإحصاءات العمل والعمالة والاستخدام الناقص للعمل» (المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل، أكتوبر 2013):

9 : https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---stat/documents/meetingdocument/wcms_648954.pdf

10 : https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---stat/documents/meetingdocument/wcms_648954.pdf

السكان البالغون سن العمل

يتم تحديد السكان البالغين سن العمل من خلال تحديد حد أدنى من العمر (تضمن فيه مراعاة الحد الأدنى لسن الاستخدام أو سن نهاية التعليم الإلزامي) دون تحديد سن قصوى (عادة يعرف على أنهم السكان البالغين من العمر خمسة عشر سنة فما فوق).

القوى العاملة

جميع الأفراد في سن العمل 15 سنة فأكثر وينطبق عليهم مفهوم العمالة والبطالة، أي الأفراد العاملون الأفراد العاطلون عن العمل خلال فترة الاسناد الزمني.

المشتغلون

الأشخاص المشتغلون هم الأشخاص البالغون سن العمل الذين كانوا، خلال فترة الاسناد، يضطلعون بأي نشاط الهدف منه إنتاج سلع أو تقديم خدمات مقابل أجر أو ربح.

العاطلون

يتم تعريف الأشخاص العاطلين عن العمل على أنهم جميع الأشخاص في سن العمل الذين لم يكونوا يعملون، وقاموا بأنشطة البحث عن عمل خلال الفترة المرجعية المحددة وكانوا متاحين للعمل إذا تم عرض إمكانية شغل وظيفة لهم «.

العمل اللائق

طبقًا لمنظمة العمل الدولية [11] فإن «العمل اللائق يلخص تطلّعات الأفراد في حياتهم المهنية وآمالهم المعلّقة على الفرص والمداخيل والحقوق والاستقرار العائلي والتطور الشخصي والعدالة والمساواة بين الجنسين بالاضافة الى رغبتهم في إيصال صوتهم والإعتراف بدورهم».

تعتبر مواءمة المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالهجرة الدولية لليد العاملة أول تحدي يواجه مكاتب الإحصاءات قصد قياس الظاهرة وإنتاج بيانات متواءمة على المستوى الوطني وعلى المستوى الإقليمي والدولي. فالتعاريف التي استخدمتها مكاتب الإحصاءات في بلدان الاتحاد المغرب العربي لتحديد وقياس ظاهرة الهجرة مبنية أساسا على توصيات الأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية وعلى المبادئ الخاصة بتعداد السكان والسكنى.

أما بالنسبة للهجرة الدولية لليد العاملة، فإن التوصيات بشأنها لا تزال تكتسي شيئا من الغموض. ولكن، جاءت المبادئ التوجيهية التي اقترحتها منظمة العمل الدولية خلال المؤتمر الدولي العشرين لخبراء إحصاءات العمل، كبديل يمكن من قياس التدفقات وأحجام أعداد العمال المهاجرين الدوليين بالاضافة الى خصائصهم وسماتهم. باستثناء مكاتب الإحصاءات، تجمع المؤسسات والهياكل الوطنية التي تنتج بيانات بشأن هجرة اليد العاملة، البيانات أساسا لأغراضها الخاصة، لحاجتها الداخلية. لذلك غالبا ما تضرب هذه المؤسسات والهياكل بالمعايير والتوصيات عرض الحائط. ولهذا ، ، فان مكاتب الإحصاءات الوطنية تلعب دورا محوريا في تعميم ومواءمة المفاهيم والتعاريف الخاصة بالهجرة الدولية عامة والهجرة الدولية لليد العاملة خاصة.

11 : https://www.ilo.org/global/topics/decent-work/lang--fr/index.htm

3. مصادر البيانات: قياس التدفقات والأعداد

1.3. التعدادات

التعداد العام للسكان والسكنى هو عبارة عن مسح شامل ينجز كل عشر سنوات بهدف جمع المعلومات حول السكان المقيمين في البلد في وقت ما. ويمثل التعداد فرصة أمام دول المغرب العربي لجمع بيانات تهم الهجرة الدولية، وخاصة هجرة اليد العاملة.

أنجز آخر تعداد للسكان والسكنى في ليبيا سنة 2006. أما في الجزائر، فقد أنجز آخر تعداد في سنة 2022. وفي موريتانيا كان ذلك سنة 2013. وأما تونس والمغرب فقد أنجزتا آخر تعداد عام 2014. بالنسبة للتعدادات اللاحقة التي تدخل في إطار برنامج «تعدادات السكان والسكنى في دورة 2020»، فقد سبق وأعلنت الجزائر تأخير تعدادها السادس لسنة 2022 عوض سنة 2018 بسبب الأزمة الصحية لجائحة كوفيد19-. وأما التعداد في ليبيا فلم يتم التخطيط له بعد، بسبب الأزمة السياسية وغياب الموارد المالية. وأما باقي دول منطقة المغرب العربي، فهي بصدد التحضير لتعداداتها المقبلة، سنة 2023 بالنسبة لموريتانيا وسنة 2024 بالنسبة لتونس والمغرب.

تنفذ عمليات التعداد في مختلف دول اتحاد المغرب العربي وفقا لمبادئ وتوصيات الأمم المتحدة. ومع ذلك، أخفقت معظم دول المنطقة في تطبيق التوصيات الخاصة بإدراج العناصر الخاصة بالهجرة الدولية في آخر تعداداتها.

تمكن البيانات المجمعة بفضل التعدادات من تقدير تدفقات المهاجرين الدوليين نحو الداخل ونحو الخارج، خلال فترة مرجعية معينة، كما تمكن من قياس أعداد المهاجرين وتحديد خصائصهم وسماتهم.

1.1.3. قياس التدفقات نحو الداخل وأعداد المهاجرين في دول اتحاد المغرب العربي من خلال التعداد

في ظل غياب بيانات إدارية موثوقة، يُعد التعداد العام للسكان والسكنى مصدرا أساسيا لا غنى عنه لتحديد خصائص السكان الأجانب المقيمين في البلد، والتدفقات نحو الداخل، وأعداد المهاجرين، خلال فترة المرجع. يعتمد قياس الهجرة الدولية على جمع بيانات حول جملة من المتغيرات التي تختلف من بلد لآخر

الجدول الأول: قائمة المتغيرات المستخدمة لتجميع البيانات حول التدفقات نحو الداخل وأعداد المهاجرين الوافدين / المهاجرين العائدين في آخر تعداد عام للسكان والسكنى حسب البلد

البلد	سنة تنفيذ آخر تعداد عام للسكان والسكنى	المتغيرات
الجزائر	2022	◄ مكان الإقامة في شهر أفريل 2008 ◄ بلد الاقامة في أفريل 2008 ◄ مكان الولادة ◄ الجنسية ◄ الاقامة بالخارج أكثر من 6 أشهر ◄ تاريخ اخر قدوم الى الجزائر ◄ اخر بلد قدم منه ◄ سبب القدوم
ليبيا	2006	◄ الجنسية

موريتانيا	2013	◄ الجنسية ◄ مكان الإقامة السابقة ◄ مدة الإقامة ◄ سبب الدخول (دراسة، عمل، البحث عن عمل، عبور، لجوء، لمّ شمل الأسرة) ◄ إن كان سبب الدخول، البحث عن عمل أو العبور أو اللجوء، يطرح السؤال بشأن نية الشخص في مغادرة التراب الموريتاني، وبلد المقصد المرغوب فيه، والعوائق التي تحول دون المغادرة فورا
المغرب	2014	◄ بلد الجنسية ◄ مكان الميلاد (الازدياد) ◄ مكان الإقامة قبل الإقامة الحالية ◄ مدة الإقامة الحالية ◄ مكان الإقامة بتاريخ الفاتح من يوليو/جويلية 2011
تونس	2014	◄ مكان إقامة الوالدين عند ميلاد المجيب ◄ الجنسية (التي يعلن عنها المجيب) ◄ بلد/مكان الإقامة السابق بتاريخ أبريل 2009 ◄ سبب الدخول ◄ سنة الدخول

يمكّن التعداد من قياس التدفقات نحو الداخل خلال الفترة المرجعية، التي تمتد عموما على خمس سنوات. كما يمكّن أيضا من تحديد أعداد المهاجرين العائدين، والمواطنين المولودين في الخارج، والأجانب المقيمين في البلد، والأجانب المولودين في البلد. و يعتمد قياس فئات السكان التي تم تحديدها على ثلاثة متغيرات رئيسية وهي مكان الميلاد ومكان الإقامة السابقة والجنسية. تعطينا الرسوم التوضيحية 1 و2 الموالية لمحة عامة عن قياس الهجرة الوافدة من خلال التعدادات..

الرسم التوضيحي 1: قياس الهجرة الدولية الوافدة من خلال اعتماد متغير مكان الإقامة السابقة

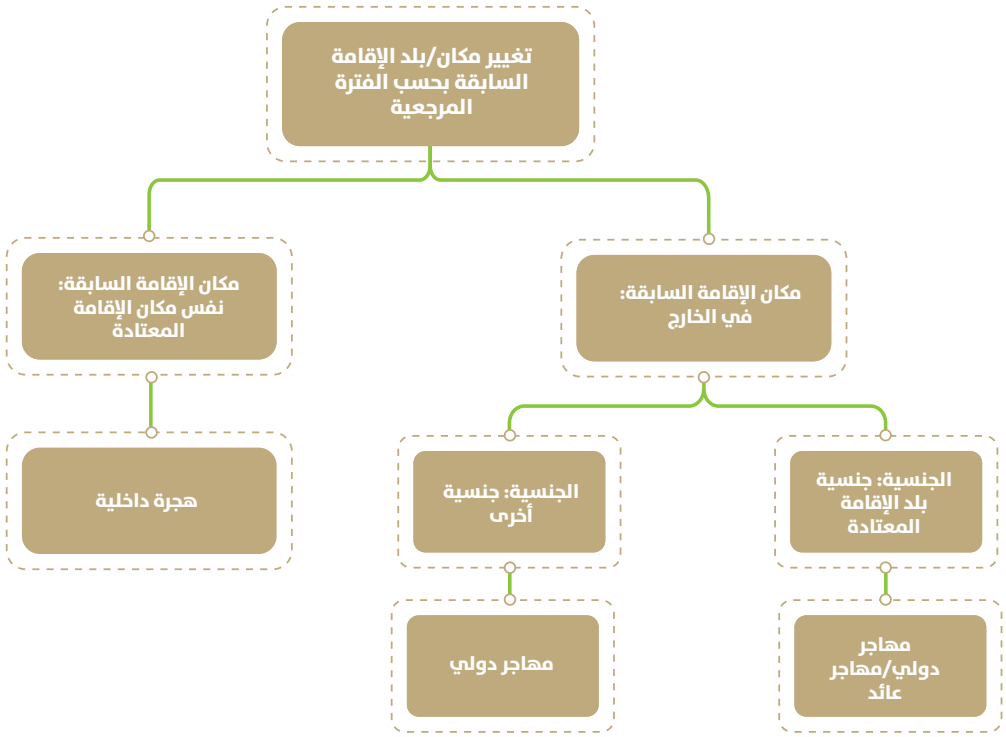

الرسم التوضيحي 2: قياس الهجرة الدولية الوافدة من خلال اعتماد متغير مكان الولادة

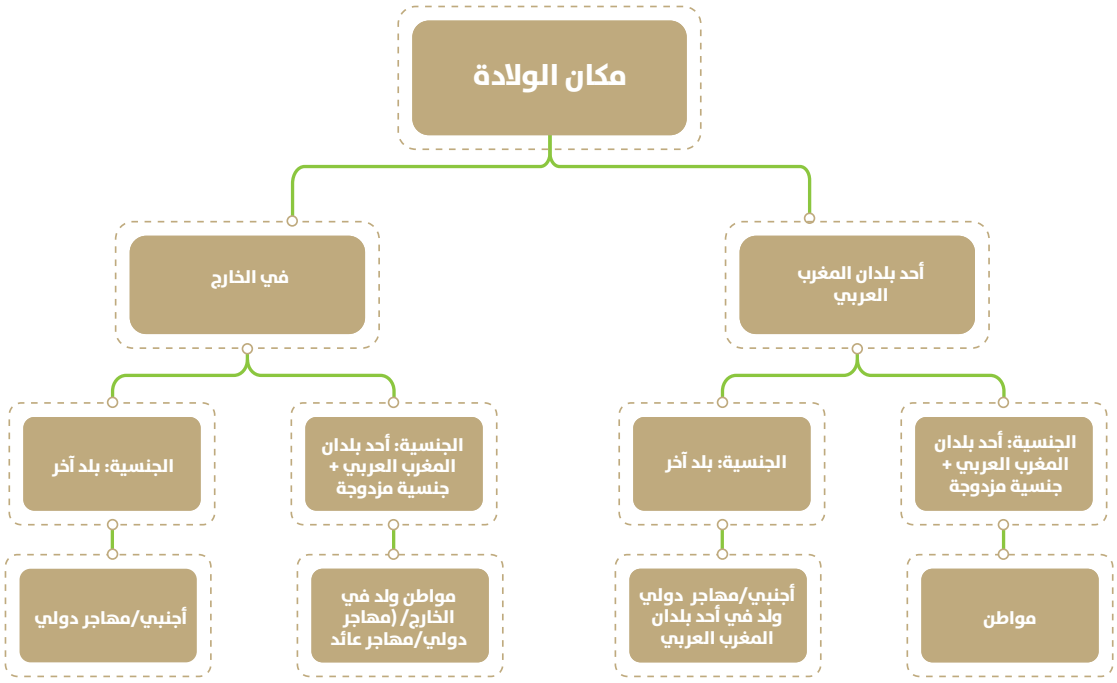

بالسؤال عن أعضاء الأسرة المقيمين، يمكن التعداد العام للسكان والسكنى، من الحصول على بيانات مفصلة حول الهجرة الدولية الوافدة، ومنها: الخصائص الديمغرافية والاجتماعية للمهاجرين الدوليين (سنهم وجنسهم ووضعهم العائلي وغيرها)، وخصائصهم التربوية (مستواهم التعليمي وشهائدهم العلمية وغيرها) وخصائصهم الاقتصادية (إن كانوا يعملون أو عاطلين أو طلبة أو ربات بيت أو متقاعدين وغيرها من الأوضاع التي لا تدخل في خانة القوى العاملة). وعليه، يمكن التعداد العام من تحديد علاقة المهاجر الدولي بسوق الشغل في البلد. كما تمكن البيانات حول السكن وظروف عيش الأسر من توفير معطيات في ما يخص الظروف المعيشية وأوضاع أسر الأجانب المقيمين في بلدان اتحاد المغرب العربي عامة و العمال المهاجرين الدوليين خاصة.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه بالنسبة لفئة العمال المهاجرين الدوليين، لا يمكن التعداد العام إلا من تحديد جزء من هذه الفئة و هم العمال المهاجرون الدوليون المقيمون في البلد. وعليه، يتعذر احتساب المهاجرين الدوليين ذوي صلة بسوق الشغل وغير مقيمين في البلد.

في حين يمكن التعداد من قياس تدفقات العمال المهاجرين الدوليين لأجل العمل خلال الفترة المرجعية (خمس سنوات). وتكون عملية القياس هذه ممكنة متى وجد سؤالا حول السبب الرئيسي لدخول البلد، فمتى كان السبب الأساسي لدخول البلد البحث عن شغل أو الشروع فيه، اعتبر الشخص مهاجرا دوليا لأجل العمل.

2.1.3. قياس التدفقات نحو الخارج وأعداد المهاجرين المغاربيين في الخارج من خلال التعدادات

أما بخصوص الهجرة المُغادرة، أضافت كل من تونس وموريتانيا والمغرب محوراً خاصاً يمكن من تحديد التدفقات نحو الخارج خلال فترة مرجعية مناسبة لقياس ظاهرة بنَدْرة الهجرة الدولية. يستند هذا المحور على السؤال التالي: «هل لدى المجيب فرد من أفراد الأسرة مقيم حاليا بالخارج و كان يقيم مع أسرة المجيب في (سنة التعداد العام ناقص فترة الإسناد)؟»

بالرجوع إلى آخر التعدادات المنجزة في دول المغرب العربي، يختلف المحور المدرج الذي تم طرحه باختلاف الدول بالرجوع إلى آخر التعدادات المنجزة في دول المغرب العربي، يختلف المحور المدرج التي تم طرحه باختلاف الدول.

الجدول الثاني: قائمة المتغيرات التي تم اعتمادها لجمع بيانات حول التدفقات للخارج وأعداد المهاجرين المقيمين بالخارج في آخر تعداد للسكان و السكنى حسب البلد

البلد	سنة تنفيذ آخر تعداد عام	المتغيرات	الملاحظات
الجزائر	2022	◄ الجنس ◄ تاريخ الولادة ◄ تاريخ اخر مغادرة ◄ بلد الاقامة الحالية ◄ سبب اخر مغادرة	◄ الفترة المرجعية هي 5 سنوات
ليبيا	2006	◄ لا وجود لمحور خاص	◄ لا توجد معلومات عن التعداد القادم

موريتانيا	2013	◄ العلاقة التي تربط المهاجر المقيم بالخارج مع رب الأسرة المعيشية التي كان يقيم به و يعتبر فردا من أفرادها قبل المغادرة ◄ السن عند المغادرة ◄ الجنس ◄ المستوى التعليمي ◄ سنة المغادرة ◄ سبب المغادرة/الهجرة إلى الخارج (الدراسة، الانتقال للعيش في بلد العمل، البحث عن عمل، العبور، اللجوء، لمّ شمل الأسرة)	◄ الفترة المرجعية هي 5 سنوات
المغرب	2014	◄ عدد المهاجرين إلى الخارج خلال السنوات العشر الأخيرة التي سبقت التعداد حسب الجنس	◄ الفترة المرجعية هي 10 سنوات
تونس	2014	◄ العلاقة التي تربط المهاجر المقيم بالخارج مع رب الأسرة المعيشية التي كان يقيم به و يعتبر فردا من أفرادها قبل المغادرة ◄ الجنس ◄ تاريخ الميلاد ◄ سنة المغادرة ◄ سبب المغادرة (البحث عن عمل، حلول أجل عقد العمل، إبرام عقد عمل جديد، لمّ شمل الأسرة، الدراسة، غيرها من الأسباب) ◄ بلد الإقامة الحالية ◄ المستوى التعليمي قبل المغادرة	◄ الفترة المرجعية هي 5 سنوات

3.1.3. أهمية التعدادات في توفير بيانات حول الهجرة الدولية لليد العاملة

بما أن المهاجر الدولي/المهاجر العائد هو مقيم في البلد في في تاريخ انجاز التعداد العام، إذا فهو معني بكل المحاور الواردة في استبيان التعداد و خاصة منها تلك المتعلقة بالخصائص الاقتصادية لهذا المهاجر الدولي/ المهاجر العائد (نوع النشاط، المهنة، قطاع النشاط، الوضع في العمل، إلخ). وعليه، فان التعداد العام للسكان و المساكن يوفر امكانية تحديد الأعداد و الخصائص الاجتماعية و الديموغرافية والاقتصادية وظروف عيش العمال المهاجرين الدوليين والمهاجرين لأجل العمل و المهاجرين العائدين و ليس العمال الدوليين العائدين لأنه لا توجد معطيات عن علاقته بسوق الشغل في اخر بلد أقام به في بالمهجر. ومع ذلك، تبقى أوضاع هؤلاء المهاجرين قبل هجرتهم غير معلومة، و كذلك نفس الشيء بالنسبة لأوضاعهم الاجتماعية في الوقت الراهن (وقت إجراء التعداد العام): كظروف العمل، الإدماج، الهشاشة، الولوج إلى الخدمات الأساسية، ...

أما بالنسبة للمهاجر المغادر فإن المحور الخاص بهذه الفئة من المهاجرين و الذي تم ادراجه في استبيان التعداد العام في تونس وموريتانيا و الجزائر و المغرب مكّن من تقدير حجم التدفق إلى الخارج للمهاجرين المغادرين خلال الفترة المرجعية ومن تحديد توزيعهم حسب بعض المتغيرات منها بلد المقصد وسنة المغادرة و السبب الرئيسي لها. يتيح التوزيع حسب أسباب المغادرة (البحث عن عمل، تغيير مكان العمل، ...) إمكانية تحديد تدفق المهاجرين الى الخارج لأجل العمل ، وكذلك العمال المهاجرين المحتملين في الخارج خلال الفترة المرجعية (5 سنوات). ولكن، قد يختلف السبب الذي يغادر من أجله المهاجر بلده الأصلي عن سبب دخوله إلى بلد المقصد. فمثلا، قد يكون المهاجر

غادر بلده الأصلي لأجل الدراسة و تكون غاية دخوله الأساسية بلد المقصد هي البحث عن عمل أو العمل . وعليه، فإن جمع بيانات عن الوضع الاقتصادي للمهاجر المغادر، وخاصة تصنيفه في القوى العاملة ، أمر ضروري إن أردنا تقدير أعداد العمال المهاجرين الدوليين في دول المقصد خلال الفترة المرجعية، بالإضافة إلى خصائصهم وسماتهم.

تجدر الإشارة إلى أن المحور المدرج في استبيان التعداد الخاص بالمهاجرين المغادرين يعاني قصورا، ومنها أن العدد المقدر للمهاجرين أقل من العدد الفعلي. ويرجع هذا بالأساس إلى الحالات التي يهاجر فيها جميع أفراد الأسرة المعيشية أو التقصير في التبليغ في حالة الهجرة غير النظامية. علاوة على ذلك، فإن الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية للعمال المهاجرين الدوليين ومساراتهم الهجرية تبقى مجهولة اذا اعتمدنا على مخرجات التعداد.

الجدول الثالث: فرص قياس الهجرة الدولية لليد العاملة في دول اتحاد المغرب العربي في آخر التعدادات العامة للسكان والسكنى

	هجرة اليد العاملة				
البلد	الجزائر	ليبيا	موريتانيا	المغرب	تونس
تاريخ آخر تعداد عام	2022	2006	2013	2014	2014
العمال المهاجرون الدوليون	×	×	×	×	×
العمال المهاجرون الدوليون العائدون					
العمال المهاجرون الدوليون لأجل العمل	×	×	×	×	×

3.2. المسح حول التشغيل / اليد العاملة

ينجز مسح التشغيل، في مختلف دول اتحاد المغرب العربي، وفقا لمبادئ منظمة العمل الدولية. و يعتبر الهدف الرئيسي من هذا المسح انتاج و نشر المؤشرات الخاصة بسوق الشغل. و تعتمد بعض دول اتحاد المغرب العربي هذا المسح لتحديد عناصر الهجرة الدولية، وخاصة منها هجرة اليد العاملة.

1.2.3. قياس التدفقات وأعداد المهاجرين من خلال مسح التشغيل

◄ في الجزائر

على غرار باقي دول اتحاد المغرب العربي، تأخذ الدراسة الخاصة بالتشغيل شكل مسح ينجز لعينة من الأسر المعيشية بهدف استخراج المؤشرات الأساسية لسوق الشغل خلال فترة المرجعية. لم يُضف بعد في استبيان المسح الجزء الخاص بالهجرة. و يعود انجاز اخر مسح تشغيل في الجزائر الى سنة 2019، و يعود توقف المسح انذاك الى انتشار جائحة كورونا.

◄ في ليبيا

منذ 2007 أصبحت ليبيا تعتمد على مسح خاص بالتشغيل الى حدود سنة 2013 و توقف المسح لينطلق انجازه من جديد في سنة 2022. و يعتمد اطار عينة المسح على قاعدة سحب العينات للتعداد العام للسكان بليبيا لسنة 2006. لم تؤخذ مسألة الهجرة بعين الاعتبار في هذا المسح.

◄ في موريتانيا

أنجز المسح الوطني المرجعي حول العمالة و القطاع غير المنظم بهدف إنتاج بيانات إحصائية ذات صلة وموثوقة متعلقة بالعمالة، وكان ذلك فقط سنوات 2012 و2017. وتم في المسح المنجز سنة 2017 إضافة سؤال عن الجنسية

قد يمكن من تحديد العمالة الأجنبية المقيمة في موريتانيا. و الجدير بالذكر أن موريتانيا تقوم حاليا بانجاز المسح الثلاثي للتشغيل لأول مرة و من المنتظر أن يتم نشر نتائجه في الثلاثية الثالثة لسنة 2023.

◄ في المغرب:

أدخل المغرب منذ الربع الأول من سنة 2017 إصلاحات هامة على المسح الوطني حول التشغيل: الترفيع في حجم العينة (من 60 إلى 90 ألفا)، إدماج أصناف جديدة للأنشطة والمهن والشهادات التعليمية، إدخال مواضيع جديدة ومنها أسئلة خاصة بخصائص المهاجرين الدوليين الوافدين الى المغرب.

وباعتبار ندرة السكان المهاجرين الوافدين في المغرب مقارنة بمجموع السكان، فإن حجم العينة المحددة في البحث الوطني حول التشغيل وتصاميم العينات لا يسمحان بتحديد عدد المهاجرين والحصول على نتائج ممثلة على المستوى الوطني. وبالتالي تم نشر النتائج حول هذه الفئة في شكل نسب مئوية.

وتسمح البيانات المجمعة من تحديد :

- معدل النشاط ومعدل العمالة والبطالة للمهاجرين الوافدين في المغرب (حسب الجنس والسن ووسط الإقامة و المستوى التعليمي والتكوين المهني وغيرها)
- الخصائص الديموغرافية والاجتماعية و الاقتصادية للمهاجرين الوافدين في المغرب
- أسباب الهجرة
- ولوج المهاجرين الوافدين للتكوين والعمل
- خصائص المهاجرين الوافدين رواد الأعمال

◄ في تونس:

أضاف المعهد الوطني للإحصاء، منذ سنة 2006، أسئلة تتعلق بالهجرة الدولية. وكان الهدف الرئيسي من إضافة هذه الأسئلة تقدير عدد المهاجرين المغادرين والوافدين إلى تونس وتحديد خصائصهم قصد ردم فجوة البيانات المتعلقة بالهجرة الدولية وضمان أكثر جودة لتقديرات عدد السكان في تونس.

في الربع الثاني من كل سنة، يتم استقصاء عينة من الأسر المعيشية التي يعاد استقصاؤهم سنة بعد تاريخ الاستقصاء الذي سبق « D-1 ». كما يتم طرح أسئلة حول شهر وسنة المغادرة. وبطبيعة الحال، كل البيانات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية والاجتماعية و الاقتصادية للمهاجر المغادر قبل مغادرته اسرته معلومة إذ سبق وتم جمعها خلال الاستقصاء خلال سنة « D-1 » عندما كان المهاجر المغادر مقيما في تونس وفردا من أفراد أسرته المعيشية. وأما الوافدون، فهم مقيمون في تونس وأفراد من أسر معيشية يشملها البحث المنجز بعد سنة من التاريخ « D-1». وعليه، فهناك امكانية الحصول على مزيد من البيانات والنتائج المفصلة.

الرسم التوضيحي 3: طريقة سحب العينة لقياس الهجرة الدولية

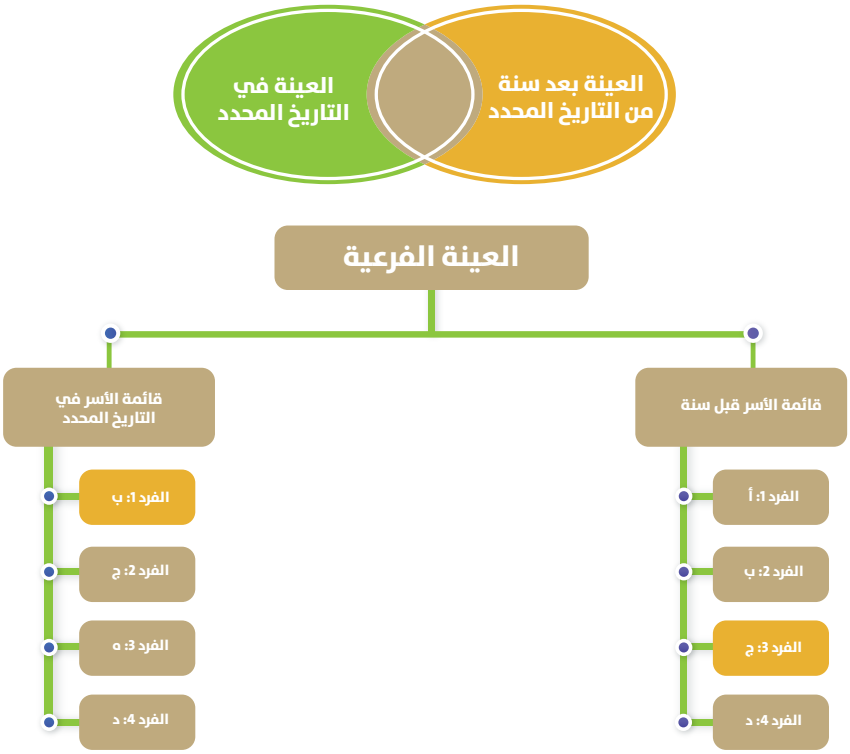

رسم أنجزته كاتبة التقرير

حتى سنة 2010، مكن حجم العينة من تقدير حجم التدفقات نحو الداخل ونحو الخارج سنويا. ثم، وبانخفاض حجم العينة، قلت موثوقية الأعداد المقدرة. و انطلاقا من الربع الأول من سنة 2021، تمت إعادة هيكلة عينة مسح التشغيل في تونس من حيث منهجيتها و تصميم العينة مما أثر على عملية تقدير العمال المهاجرين الدوليين. اذ يتم ادراج محور هجرة العمل خلال الربع الثاني من كل سنة و تمتد الفترة المرجعية الى سنة.

2.2.3. أهمية مسح التشغيل في توفير بيانات حول الهجرة الدولية لليد العاملة

بفضل تصاميم عينات تراعي خصوصية ظاهرة الهجرة التي تتميز بالندرة و التركز وبإضافة متغيرات كمكان الإقامة السابقة وبلد الولادة والجنسية في استبيانات مسح التشغيل، يمكن لنا تحديد المهاجرين الوافدين / الأجانب المقيمين في بلد القياس. كما يمكن تقدير أعدادهم. . و يمّكن مسح التشغيل من تحديد خصائص العمال المهاجرين الدوليين، كما يمكن من التعرف على أوضاعهم الاقتصادية وظروفهم المعيشية.

تمكن إضافة محاور خاصة بالهجرة المغادرة وبالهجرة الوافدة من قياس التدفقات وتقدير أعداد العمال المهاجرين الدوليين المقيمين بصفة اعتيادية في البلد، و من قياس تدفقات وأعداد العمال المهاجرين الدوليين لأجل العمل، والعمال المهاجرين الدوليين العائدين، وتحديد خصائصهم. وتكون الفترة المرجعية سنة فأكثر، نظرا لندرة الظاهرة مقرنة بالعدد الجملي للسكان. وقد لا يشمل المسح الأسر الأجنبية التي يغادر جميع أفرادها، أو الأجانب المقيمين في أسر جماعية وهو ما ينجر عنه سوء تقدير التدفقات من و الى خارج البلد. تعتمد موثوقية النتائج على حجم العينة وعلى مدى مراعاة تصميم العينة لخصوصية الظاهرة : الندرة والتركز الجغرافي.

3.3. المسوح الخاصة: المسح الوطني للهجرة الدولية (HIMS[12])

على الرغم من أن التعدادات و مسح التشغيل من المصادر التي يمكن من خلالها تحديد تدفقات وأعداد العمال المهاجرين الدوليين وخصائصهم، إلا أنها مصادر غير كافية و يعتريها القصور في عدة جوانب، فأوضاع العمال المهاجرين الدوليين ومساراتهم وظروفهم المعيشية في بلدان المقصد غير معلومة. لذلك، استوجب إنجاز مسوح متخصصة.

1.3.3. تقديم مسح الهجرة الدولية

مشروع MED-HIMS[13] (مسح الهجرة الدولية للأسر في بلدان البحر الأبيض المتوسط)، هو برنامج إقليمي للدراسات الاستقصائية المنسقة بشأن الهجرة الدولية أطلق بطلب من المكاتب والمعاهد الإحصائية الوطنية لمعظم دول جنوب المتوسط. وانطلق هذا البرنامج سنة 2008، في إطار برنامج التعاون الإحصائي الأوروبي المتوسطي[14] . ثم صار مبادرة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة والجامعة العربية. يهدف البرنامج لرفع تحدي نقص المعلومات الإحصائية حول الهجرة الدولية في بلدان المتوسط، وذلك عبر جمع بيانات موثوقة و ممثلة لديناميات الهجرة ومحدداتها. تم إنجاز المسح الوطني للهجرة الدولية في كل من مصر (2014) والأردن (2013) والمغرب (2018/2019) وحديثا في تونس (2020/2021).

ويهدف المسح أساسا الى :

1 - دراسة أسباب ومحددات وديناميات الهجرة الدولية، وخاصة هجرة اليد العاملة، بالإضافة إلى العلاقة بين الهجرة والتنمية.

2 - جمع ومعالجة وتحليل بيانات موثوقة وشاملة من أجل دراسة الاتجاهات الحديثة للهجرة الدولية وخصائص المهاجرين (مقارنة بغير المهاجرين).

3 - وضع سياسات تعاون في مجال الهجرة والتنمية ما بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد مبنية على الأدلة.

4 - تسهيل المقارنات على المستوى الدولي.

منذ سنة 2009، شاركت الجزائر والمغرب وتونس في تصميم وصياغة مختلف أدوات الدراسة (المنهجية والاستبيانات والدلائل) من خلال نقاط اتصال في كل بلد من البلدان المعنية. وانضمت ليبيا لهذا البرنامج بعد سنة 2011. أما موريتانيا فلم تكن من بين الدول المعنية. ومن بين دول المغرب العربي، نفذ المغرب وتونس مسوح الهجرة الدولية، وذلك بفضل دعم مالي خارجي ساهم الاتحاد الأوروبي بأكبر قسط منه ، مع العلم أن ليبيا بصدد الاعداد لانجاز مسح الهجرة الدولية خلال الثلاثي الرابع من سنة 2023

2.3.3. الفئات المستهدفة والتعاريف المعتمدة في إطار مسح الهجرة الدولية

تستند المصطلحات المعتمدة في إطار مسح الهجرة الدولية والمستخدمة لتحديد الفئات المستهدفة على الأسلوب المنهجي المستحدث في إطار برنامج التعاون الإحصائي الأوروبي المتوسطي. وتعتمد هذه المصطلحات على التوصيات الجاري بها العمل على المستوى الدولي في مجال الهجرة الدولية مع ملاءمتها للسياق الوطني لكل بلد.

12 : https://ec.europa.eu/eurostat/fr/web/european-neighbourhood-policy/enp-south/med-hims

13 : https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=MEDSTAT_programme

14 : https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=MEDSTAT_programme

1.المهاجرون الحاليون

يعتبر مهاجرا حاليا كل شخص تونسي أو مغربي الجنسية بلغ من العمر 15 سنة فما فوق، يقيم حاليا في الخارج لمدة تتجاوز ثلاث أشهر.

2.المهاجرون العائدون

يعتبر مهاجرا عائدا، كل فرد من الأسرة المعيشية التي شملها المسح، تونسي أو مغربي الجنسية، أقام سابقا بالخارج لفترة ثلاث أشهر فأكثر، عاد إلى بلده وهو يبلغ من العمر 15 سنة فما فوق (عند عودته) ليقيم فيه.

3.المقيمون الأجانب أو المهاجرون المقيمون

يعتبر مقيما أجنبيا أو مهاجرا مقيما، كل شخص يقيم أو ينوي الإقامة بالتراب التونسي أو المغربي لمدة 6 أشهر على الأقل حاملا لجنسية أجنبية، بغض النظر عن وضعية إقامته، شرعية كانت أو غير شرعية. ويشمل التعريف جميع الأشخاص الحاملين لجنسية أجنبية والذين يمتلكون أو لا يمتلكوا ترخيصا للإقامة في البلد.

4.المهاجر القسري

يعتبر مهاجرا قسريا، كل شخص أجنبي مقيم بالتراب الوطني للبلد الذي ينجز فيه المسح، لأسباب مرتبطة بالعبور نحو بلد آخر، أو بسبب طلب اللجوء أو صفته كلاجئ، أو بسبب انعدام الأمن أو الحرب أو الاضطهاد في بلد المنشأ، أو بسبب الاتجار بالبشر، أو بسبب الإكراه.

3.3.3. المنهجية

اعتمد كل من المغرب وتونس على قاعدة بيانات التعداد العام للسكان والسكنى الذي أنجزه كل منهما سنة 2014 لسحب عينة المسح، وهي القاعدة الأكثر شمولا والأحدث التي تمكن من أخذ العينات الاحتمالية من طبقات مختلفة مع الأخذ بعين الاعتبار ندرة الظاهرة. ومكنت الأسئلة المتعلقة بالهجرة الدولية والتي تمت إضافتها خلال التعداد المنجز سنة 2014 من حسن تفصيل العينة بحسب الطبقات، وهو ما مكن بدوره من تقليص تكلفة إنجاز المسح.

تم تخصيص الاستبيان المنجز في إطار برنامج المسح الوطني للهجرة الدولية بحسب السياقات الوطنية مع المحافظة على إمكانية مقارنة النتائج بين الدول، وهو ما يستجيب للأهداف الوطنية والدولية.

▶ في المغرب

أنجز المغرب المرحلة الأولى من المسح سنوات 2018/2019، ونشرت المندوبية السامية للتخطيط [15] نتائجها سنة 2020. وشمل المسح في مرحلته الأولى مسألة الرغبة في الهجرة، والمهاجرين الحاليين، والمهاجرين العائدين. أما المرحلة الثانية فتناولت مسألة الهجرة الوافدة وخاصة منها الهجرة القسرية.

استهدفت المرحلة الأولى من المسح عينة من 15076 أسرة معيشية موزعة على 8144 أسرة لمهاجرين حاليين و4072 أسرة لمهاجرين عائدين و2860 أسرة لغير المهاجرين. تم جمع البيانات ميدانيا ما بين شهر أوت 2018 جانفي 2019.

أما المرحلة الثانية من المسح فقد أُنجزت في بداية 2021، وقد شملت المهاجرين القسريين البالغين من العمر 15 سنة فما فوق، ومنهم المهاجرون غير الشرعيين، والمهاجرون الذين تمت تسوية وضعية اقامتهم واللاجؤون، وطالبو اللجوء. ونُشِرت نتائجها النهائية في شهر سبتمبر من نفس السنة[16] .

15 : https://www.hcp.ma/Premiers-resultats-de-l-Enquete-du-Haut-Commissariat-au-Plan-sur-la-Migration-Internationale-au-cours-de-2018-2019_a2443.html https://www.hcp.ma/downloads/Enquete-Nationale-sur-la-Migration_t21608.html

16 : https://www.hcp.ma/downloads/Enquete-Nationale-sur-la-Migration_t21608.html

▶ في تونس

أنجز المسح الوطني للهجرة الدولية في تونس ما بين سنوات 2020 و2021[17]. وتم الفراغ من الأنشطة الميدانية في شهر ماي 2021. عرف إنجاز المسح بعض الصعوبات بسبب جائحة كوفيد19-. نشرت النتائج الأولية في شهر ديسمبر 2021 . استهدف المسح خمس فئات من المهاجرين وهم: المهاجرون الحاليون، والمهاجرون العائدون، والمهاجرون الوافدون، والمهاجرون القسريون، وغير المهاجرين، وذلك باستخدام عينات مسحوبة بشكل مستقل. وتم إنجاز المسح على مرحلتين:

- **المرحلة1:** قبل تحديد الأسر المعيشية المستهدفة في مناطق العد التي تم سحبها، تم تحديث اطار العينة (قاعدة بيانات التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014) من حيث عدد أفراد كل فئة من الفئات المستهدفة في المسح. وتمثلت هذه المرحلة في تمشيط مناطق العد التي تم سحبها واحتساب أعداد الغير المهاجرين والمهاجرين العائدين والمهاجرين الحاليين والأجانب المقيمين فيها. كما تم تحديد قائمة بالسكنى والأسر المعيشية في كل منطقة من مناطق العد وإسناد رقم لكل مسكن وأسرة. ومكنت هذه المرحلة من تحديث عدد الأسر في مناطق العد التي تم سحبها في مرحلة أولى وبالتالي توفير تقديرات لعدد أفراد كل فئة من فئات المهاجرين.
- **المرحلة 2:** تم خلال هذه المرحلة تجميع البيانات الفردية من كل فئة من فئات المهاجرين. استهدف المسح عينة قوامها 29427 فردا يبلغون من العمر 15 سنة فما فوق موزعين على 7804 مهاجرا حاليا و7314 مهاجرا عائدا و3148 مهاجرا وافدا و11161 غير مهاجر.

4.3.3. أداة جمع البيانات

يهدف المسح الى إنتاج بيانات تمثيلية بأثر رجعي و قابل للمقارنة حول الاتجاهات الجديدة للهجرة الدولية وخصائص مختلف فئات المهاجرين (المهاجرون المغادرون/المهاجرون الحاليون، المهاجرون العائدون، المهاجرون الوافدون، المهاجرين القسريون)، ونوايا الهجرة لدى غير المهاجرين، وأسباب وعواقب الهجرة الدولية. وأما أدوات جمع البيانات فهي كالتالي:

1. استبيان عن الأسر والظروف المعيشية؛
2. استبيان فردي للمهاجر الحالي؛
3. استبيان فردي للمهاجر العائد؛
4. استبيان فردي لغير المهاجر؛
5. استبيان فردي للمهاجر القسري؛
6. استبيان فردي للمهاجر الوافد؛
7. استبيان عن التحويلات مخصص لكل فئة من فئات المهاجرين.

يتألف كل استبيان خاص بالمهاجرين من تسع أقسام وهي:

القسم الأول: الخلفية؛

القسم الثاني: الخصائص التربوية و التكوين؛

القسم الثالث: الحالة الزواجية والإنجاب؛

القسم الرابع: الوضع قبل الهجرة ودوافع الهجرة؛

القسم الخامس: شبكات الهجرة و الدعم؛

القسم السادس: المسار المهني والتنقل الوظيفي؛

القسم السادس/أ: تأثير جائحة كوفيد19- على الظروف الاقتصادية للمهاجر (خاص بتونس)؛

القسم السابع: نوايا الهجرة و التصورات حول الهجرة المغادرة؛

القسم الثامن: تحويلات المهاجر.

---

17 : http://ins.tn/publication/rapport-de-lenquete-nationale-sur-la-migration-internationale-tunisia-hims

5.3.3. أصناف البيانات المجمعة

المهاجرون الحاليون/ المقيمون في الخارج

- التوزيع الجغرافي للأسر التي ينتمي إليها المهاجرون والتوزيع الجغرافي للمهاجرين في بلدان المقصد؛
- مسار الهجرة والتجنيس؛
- المستوى التعليمي للمهاجر الحالي؛
- مجال اختصاص المهاجر الحالي؛
- الحالة الزواجية؛
- تكلفة الهجرة؛
- حالة المهاجر قبل الهجرة وأسباب المغادرة؛
- شبكات الهجرة والدعم؛
- المسار المهني والتنقل الوظيفي؛
- تأثير جائحة كوفيد19- على الظروف الاقتصادية؛
- نوايا الهجرة و التصورات حول الهجرة المغادرة؛
- التحويلات والاستثمارات.

المهاجرون العائدون:

- تاريخ الهجرة؛
- الخصائص الاجتماعية الديموغرافية للمهاجر العائد (الجنس، السن، وسط الإقامة، جهة إعادة التوطين، بلد المصدر، مدة الإقامة في الخارج، تاريخ المغادرة، تاريخ العودة)؛
- الوضع قبل الهجرة وأسباب الهجرة إلى الخارج؛
- شبكات الهجرة والإعانة؛
- المسيرة المهنية؛
- تأثير جائحة كوفيد19- على الظروف الاقتصادية (تونس)؛
- الحالة الزواجية، المرافقون، مكان إقامة القرين، الزواج المختلط؛
- أسباب العودة و رؤيته لتجربة الهجرة؛
- المشاكل التي واجهت المهاجر العائد وقرينه وأبناءه عند العودة؛
- التحويلات النقدية والعينية للمهاجر العائد ومقدارها والمستفيد منها، ووسائل التحويل واستخدامها؛
- استثمارات المهاجر العائد (القطاعات المستثمر فيها والمبالغ المستثمرة وأسباب عدم الاستثمار، إلخ).

المهاجرون الوافدون

- تاريخ الهجرة؛
- مسارات الهجرة؛
- شبكات المساعدة على الهجرة، تكلفة الهجرة؛

- المسار المهني والتنقل الوظيفي؛
- تأثير جائحة كوفيد19- على الظروف الاقتصادية (تونس)؛
- الحالة الزواجية والإنجاب؛
- نوايا الهجرة والتصورات حول الهجرة المغادرة؛
- الحالة الصحية.
- المهاجرون القسريون؛
- عملية الهجرة ومسارات الهجرة؛
- الوضعية في بلد الإقامة الحالية؛
- نوايا الهجرة والرؤى عن الهجرة المغادرة؛
- الحالة الزواجية والإنجاب؛
- الوضعية خلال جائحة كوفيد19- (تونس)؛
- الولوج إلى الخدمات الأساسية؛
- المساعدة والإعانة في بلد المقصد.

6.3.3. قياس التدفقات و مخزون الهجرة

في المغرب

لم يسمح المسح في المغرب من تحديد أعداد المهاجرين الحاليين المقيمين في الخارج والمهاجرين الوافدين المقيمين في المغرب، بل مكن من إنتاج بيانات على شكل نسب. وسوف يتم في إطار مشروع «برنامج من أجل مقاربة شاملة لحوكمة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال في شمال إفريقيا» إنتاج تقدير لأعداد المغاربة المقيمين في الخارج بحسب مستوى هشاشة وضعهم انطلاقا من البيانات الرسمية المتوفرة في أهم بلدان إقامة المغاربة المقيمين في الخارج.

في تونس

مكن المسح الوطني للهجرة الدولية في تونس من تقدير أعداد كل فئة من فئات المهاجرين: المهاجرون العائدون، المهاجرون الوافدون، المهاجرون القسريون، المهاجرون الحاليون في الخارج الذين يمثلون جزءا من التونسيين المقيمين بالخارج. كما مكن المسح من تحديد التدفقات نحو الداخل ونحو الخارج لا سيما في السنوات العشر الأخيرة.

7.3.3. أهمية مسح الهجرة الدولية في توفير بيانات حول الهجرة الدولية لليد العاملة

تبلغ الفئة المستهدفة من المسح من العمر 15 سنة فأكثر (وهي السن القانونية للعمل). مكن المسح من تحديد العمال المهاجرين الدوليين المقيمين، أي « المهاجرين الدوليين الذين كانوا، خلال فترة مرجعية، جزءا من القوى العاملة للبلد الذي يقيمون فيه عادة، أكانوا يعملون فعلا أو عاطلين عن العمل». في هذه الحالة، فإن بلد الإقامة الاعتيادية سواء كانت تونس أو المغرب. فئة العمال الأجانب غير المقيمين فئة لم يشملها المسح باعتباره موجه فقط للسكان الأجانب المقيمين في بلد الإقامة الاعتيادية زمن إجراء المسح.

أما بالنسبة للهجرة العائدة، فقد مكن المسح الخاص بالهجرة الدولية من تقدير أعداد العمال المهاجرين العائدين، وذلك بفضل البيانات المجمعة من المهاجرين العائدين البالغين 15 سنة فما فوق وقت العودة والتي تخص وضعهم في سوق الشغل في بلد/بلدان المقصد. بالنسبة للمغرب، لم يشمل المسح إلا المهاجرين الدين عادوا بعد سنة 2000. أما بالنسبة لتونس، فقد أخذ بعين الاعتبار جميع المهاجرين العائدين الذين لا يزالوا على قيد الحياة.

وقد سمح مسح الهجرة الدولية من تحديد خصائص العمال المهاجرين الدوليين المقيمين و العمال المهاجرين الدوليين العائدين وظروف عملهم:

- بلد المقصد/المنشأ؛
- حالة/وضع إقامة المهاجر؛
- الحالة الاقتصادية قبل وبعد الهجرة؛
- التنقل الوظيفي؛
- الخصائص الاجتماعية الاقتصادية؛
- الولوج إلى حقوق العمال؛
- المزايا والفوائد في العمل؛
- نوع عقد العمل؛
- مدة عقد العمل
- إلخ.

باستغلال بيانات المسح، نلاحظ أن المؤشرات الخاصة بهجرة اليد العاملة و التي تتعلق بفرص العمل ومستويات شغل الوظائف ومزايا و فوائد الشغل وقت إجراء المسح، وخاصة فيما يتعلق بالتغطية الاجتماعية والصحية والإجازات المدفوعة الأجر. ولكن، ينبغي إدخال تحسينات في المستقبل على المسح من حيث: (i) الالتزام بتوجيهات المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل فيما يتعلق بإحصاءات العمل والعمالة و الاستخدام الناقص للعمل، (ii) تحديد الوضعية المهنية للعمال المهاجرين في الوسط المهني.

4.3. المصادر الإدارية

في دول اتحاد المغرب العربي، توجد هياكل وزارية ووكالات تحت إشرافها تهتم بالهجرة و المهاجرين، نذكر منها الشؤون الخارجية والداخلية والتشغيل والشؤون الاجتماعية والمالية وغيرها. ومع تعددها قلة منها تمتلك بيانات تتميز بتمثيليتها وموثوقيتها لقياس الهجرة الدولية عامة و هجرة اليد العاملة خاصة. تم في إطار مشروع دعم الهجرة العادلة ببلدان المغرب، إنجاز جرد و تحليل شامل للمصادر الإدارية المتاحة و التي من شأنها أن توفر بيانات حول هجرة اليد، في كل من موتيتانيا[18] والمغرب[19] وتونس[20] . في هذا التقرير يقتصر التحليل على تقديم الهياكل التي تمتلك قواعد أو سجلات بيانات رسمية من شأنها توفير إحصاءات موثوقة و مستدامة حول هجرة اليد العاملة، و ذلك اثر معالجتها و مواءمتها مع المفاهيم و المصطلحات المعتمدة على الصعيد الدولي.

1.4.3. قياس عدد مواطني بلدان اتحاد المغرب العربي المقيمين بالخارج من خلال المصادر الإدارية

في كل بلد من بلدان اتحاد المغرب العربي، توجد عدة وزارات وهياكل ومؤسسات تهتم بشؤون مواطنيها المقيمين في الخارج، ومع ذلك، فإن جمع البيانات بخصوص الهجرة الدولية وخاصة هجرة اليد العاملة ليست من ضمن شواغل وأولويات مختلف هاته الهياكل. وتبقى وزارة الشؤون الخارجية، في دول بلدان اتحاد المغرب العربي، الهيكل الرئيسي الموكل له مهمة التجميع المنتظم و الأكثر شمولا للمعلومات الخاصة بمواطنيها في الخارج، وذلك من خلال سفاراتها وقنصلياتها في الخارج. و تقتصر المعلومات التي تشاركها الوزارات مع مكاتب أو معاهد الإحصاء أو غيرها من الهياكل على الجنس و السن و المهنة و بلد المقصد.

18 : https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---africa/---ro-abidjan/---ilo-algiers/documents/projectdocumentation/wcms_774632.pdf

19 : https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---africa/---ro-abidjan/---ilo-algiers/documents/publication/wcms_818627.pdf

20 : https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---africa/---ro-abidjan/---ilo-algiers/documents/genericdocument/wcms_764796.pdf

◄ في الجزائر

بالنسبة للجزائر، تتوفر لدى وزارة الشؤون الخارجية بيانات حول التسجيل الإداري للمواطنين الجزائريين في القنصليات في الخارج. وتشمل هذه البيانات جميع الجزائريين المقيمين بصفة قانونية في الخارج. و تقتصر هذه البيانات على المعلومات التي يدلي بها الجزائريون في استمارة الحصول على بطاقة قنصلية (الجنس، السن، المهنة،...). لا تنشر هذه المعلومات بل يحتفظ بها وتعالج للاستخدام الداخلي.

◄ في ليبيا

تلعب إدارة الشؤون القنصلية دورا هاما في الهجرة المغادرة وخاصة من حيث الخدمات القنصلية المقدمة لليبيين في الخارج (جوازات سفر، وثائق، إعانة، الحالة المدنية، وثائق التوثيق، وغيرها). ولكن لا تنشر إحصائيات بشأن الليبيين في الخارج.

◄ في موريتانيا

تتولى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج تجميع المعلومات القنصلية حول الموريتانيين المقيمين في الخارج. لا يتم لا معالجة ولا نشر هذه البيانات.

◄ في المغرب

مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية، الملحقة بوزارة الشؤون الخارجية، هي الجهة الموكل لها تدبير شؤون الجالية المغربية المقيمة بالخارج ولعب دور همزة الوصل بين مختلف السفارات والقنصليات المغربية. و يعد إنتاج إحصائيات خاصة بالمغاربة المقيمين بالخارج من صلب مهامها. وتشمل الإحصائيات المتوفرة لدى مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية أعداد الجالية المغربية المقيمة في الخارج، وخصائصها الديموغرافية والاجتماعية و الاقتصادية (الجنس، السن، الحالة الزواجية، المستوى التعليمي، المهنة، بلد المقصد، منطقة المنشأ في المغرب). و تتميز الهياكل القنصلية المغربية بكونها تجمع بيانات حول المغاربة المقيمين في الخارج بطريقة غير قانونية. وتبقى المعلومات المنتجة بشأن المواطنين المغاربة في الخارج متاحة للمستخدمين و ذلك عند الطلب..

الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (أنابيك)[21] هي مؤسسة عمومية ذات شخصية قانونية واستقلال مالي. وتضطلع الوكالة بمهمة البحث عن عروض الشغل لدى المشغلين وجمعها و الربط بين العرض والطلب في مجال العمل.

مكتب الهجرة لدى مديرية التشغيل هو الجهة الموكل لها تأشير عقود العمل التي يقدمها لمصالحها الأجراء ذوي الجنسية المغربية المتوجهين إلى دولة أجنبية ليشغلوا فيها مناصب شغل بأجر. ومن بين المعلومات المجمعة خلال هذا الإجراء الإسم القانوني للشركة المشغلة وعنوانها، الإسم الشخصي والإسم العائلي وصفة الشخص الموقع على عقد العمل بالنيابة عن الشركة أو المشغل، المعلومات المتعلقة بمدة العقد والمنصب الذي سيشغله الأجير وقيمة الأجر، مكان العمل، غيرها من الاستحقاقات الاجتماعية، جنس الأجير، الحالة العائلية (متزوج أو مطلق أو عزباء).

◄ في تونس

لدى **وزارة الشؤون الخارجية** شبكة من السفارات والقنصليات في البلدن التي يهاجر اليها التونسيون. والتونسيون المقيمون بالخارج مطالبون عادة بالتسجيل لدى تلك القنصليات والسفارات و توفير المعلومات اللازمة لإصدار البطاقة القنصلية التي تحتوي على عدد من المتغيرات: الجنس والسن والحالة المدنية والمهنة وقطاع النشاط. ويمكن استغلال قواعد البيانات من إعداد البيانات السنوية الخاصة بالهجرة الى الخارج (أعداد المهاجرين، ومكان الولادة بتونس، و مكان الإقامة في الخارج، والولادات والوفيات، والحالة العائلية ، والعمل والبطالة، والمهن، وغيرها). وتعتبر سجلات البيانات المصدر الرئيسي الأكثر شمولا للمعلومات بشأن هجرة التونسيين الى الخارج. ويتم تجميع هاذه البيانات لدى الإدارة العامة للشؤون القنصلية التي تصدر في شأنها تقريرا سنويا. وأخيرا يتم نشر البيانات المنتجة في دليل ديوان التونسيين بالخارج والمرصد الوطني للهجرة.

---

21 : http://anapec.org/sigec-app-rv/

الوكالة التونسية للتعاون الفني هي مؤسسة عمومية خاضعة لإشراف وزارة الإقتصاد والتخطيط أُحدثت لتنفيذ سياسة الدولة في مجال التعاون التقني. وتضطلع الوكالة بمهمة تحديد وانتقاء وتوظيف الإطارات (الكوادر) التونسية، لمدد محددة، بالخارج، في إطار التعاون التقني. ولدى الوكالة بنك بيانات رقمية، بها ملفات ترشح أطر وتقنيين تونسيين يشغلون وظائف عدة في مختلف القطاعات. ويتم توزيع هذه الملفات بحسب قطاع النشاط والاختصاص ومستوى خبرة المترشحين، ونشرها عبر موقع الوكالة [22] .

الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل هي مؤسسة عمومية خاضعة لإشراف وزارة التشغيل والتكوين المهني من مهامها تنظيم عمليات تشغيل اليد العاملة التونسية بالخارج. وللوكالة قاعدة بيانات إدارية تنتج بفضل ملفات عمليات تشغيل التونسيين بالخارج [23] .

الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل هي مؤسسة عمومية خاضعة لإشراف وزارة التشغيل والتكوين المهني من مهامها تنظيم عمليات تشغيل اليد العاملة التونسية بالخارج. وللوكالة قاعدة بيانات إدارية تنتج بفضل ملفات عمليات تشغيل التونسيين بالخارج.

2.4.3. قياس عدد الأجانب في بلدان اتحاد المغرب العربي من خلال المصادر الإدارية

تقوم مختلف الدول المغاربية بجمع بيانات حول الخصائص الديموغرافية والاجتماعية و الاقتصادية للأجانب المقيمين على ترابها (الجنس والسن والحالة العائلية والمستوى التعليمي والنشاط والمهنة وبلد المنشأ و مكان الإقامة). و تجمع هذه البيانات مصالحُ وزارة الداخلية عند تقديم الوثيقة الرسمية للإقامة (بطاقات التسجيل والإقامة) التي تعتبر شرطا مسبقا للحصول على رخصة العمل التي تمكن صاحبها من الولوج الآمن والسهل في سوق الشغل. وتقتصر المعلومات المجمعة على الأجانب الذين وضع قانوني. أما المهاجرون الوافدون بشكل غير قانوني، فلا يتم احتسابهم. رغم وفرة وشمول هذه البيانات، لا يتم نشرها و لا تبادلها مع أجهزة الاحصاء. تمتلك عادة الوكالات المسؤولة عن إصدار رخص العمل إحصاءات عن عدد الرخص الممنوحة. وتكون هذه الإحصاءات عادة متاحة. ورغم ضعف تمثيلها، فهي تعتبر مصدر بيانات ضروريا من أجل وضع نظام شامل للمعلومات خاص بالهجرة الدولية لليد العاملة.

في موريتانيا، تتولى الوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة مهمة إنشاء وإستدامة نظام إحصاء حيوي للسكان. وتكفل الوكالة، بالتشوار مع الإدارات المعنية، تسجيل وتحديث معلومات تعريف المواطنين والأجانب المقيمين أو العابرين للأراضي الموريتانية. ولكن، لا تنشر الوكالة هذه المعلومات ولا تتبادلها مع اي جهة داخل الدولة أو خارجها.

وتنتج بعض دول المغرب العربي، على غرار تونس والمغرب، بيانات بخصوص العمال الأجانب المقيمين على ترابها الوطني بحسب خصائصهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية (المستوى التعليمي، النشاط، المهنة، قطاع النشاط، الوضعية المهنية وبلد المنشأ). وفي تونس، إن الإدارة العامة للتوظيف بالخارج واليد العاملة الأجنبية، هي الوكالة التي تنتج مثل هذه البيانات، باعتبارها الجهة التي تصدر رخص العمل للعمال الأجانب المقيمين في تونس والتي تبرم وتدير الاتفاقات الثنائية بشأن حركة العمال.. وأما في المغرب، فقد تعددت الجهات المنتجة للبيانات حول العمال الأجانب المقيمين مقارنة بباقي بلدان االتحاد المغرب العربي، كما ورد في تقرير التحليل الشامل لمصادر البيانات الذي أُنجز في إطار مشروع دعم الهجرة العادلة ببلدان المغرب [24] .

---

22 : https://www.atct.tn/fr/statistiques-de-latct#?

23 : https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---africa/---ro-abidjan/---ilo-algiers/documents/publication/wcms_818627.pdf

24 : http://www.ins.tn/publication/bulletin-mensuel-de-la-statistique-janvier-2021

3.4.3. قياس التدفقات في بلدان اتحاد المغرب العربي من خلال المصادر الإدارية

إلى جانب مهمتها المتمثلة في إصدار وثائق إقامة رسمية، تتولى وزارة الداخلية، بفضل نقاط العبور الحدودية، الأرضية والبحرية والجوية، تعداد الأفراد الوافدين والمغادرين للتراب الوطني، إذ يطلب من هؤلاء الأفراد ملء استمارات تحتوي عددا من المتغيرات

وتتولى إحدى الإدارات التابعة لوزارات الداخلية إنتاج إحصاءات شهرية بخصوص تدفقات الوافدين والمغادرين مواطنين كانوا أم غير واطنين، وبحسب نقطة العبور الحدودية، وبحسب الجنسية أو بلد المنشأ، وحالة الإقامة (مقيم أو غير مقيم).

تستخدم البيانات الخاصة بدخول ومغادرة الأشخاص المتنقلين عبر الحدود في حساب حجم التنقل، ومن خلاله، قياس أرصدة الأجانب في الحدود. يصعب من خلال هذه البيانات احتساب صافي الهجرة لأن البيانات المجمعة تقيس حركة التنقل وليس عدد الأفراد. بعبارة أدق، قد يدخل ويخرج شخص ما عدة مرات من معبر حدودي في اليوم نفسه، كما هو الشأن مثلا في الحدود التونسية الليبية في معبر رأس جدير في تونس. وعليه، فإن أي محاولة لتقدير التدفقات يجب أن تراعي هذا الفرق في المفاهيم. و رغم أوجه الضعف فيها، تمكن هذه البيانات من قياس نسبة المقيمين وغير المقيمين منهم. في حالة تونس، يقوم المعهد الوطني للإحصاء بنشر بيانات الدخول و الخروج عبر المعبر الحدودية، بصفة شهرية، في نشريته الشهرية للإحصاءات [25] .

في الختام، ما يمكن أن نخلص اليه هو ان بلدان اتحاد المغرب العربي تمتلك قواعد بيانات للهجرة الدولية عامة، وهجرة اليد العاملة خاصة، ولكن هذه القواعد لا يتم استغلالها و الاستفادة منها و هي تعرف بضعف المواءمة و التناسق على الصعيدين الوطني والإقليمي. و قد عبر ممثلو بلدان اتحاد المغرب العربي الخمس، خلال الورشة الإقليمية التي نظمتها منظمة العمل الدوليةبالمغرب في شهر نونبر/نوفمبر [26] 2019 في إطار مشروع دعم الهجرة العادلة ببلدان المغرب، عن إرادة دولهم معالجة الثغرات التي تعاني منها مصادر البيانات حول هجرة اليد العاملة، وخاصة المصادر الإدارية، وذلك بفضل مختلف المبادرات الجارية.

4.4.3. التحويلات

◄ في المغرب

مكتب الصرف هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تمارس نشاطها تحت إشراف وزارة الاقتصاد والمالية. وهو يضطلع بمهام رئيسية تتمحور حول تقنين ومراقبة الصرف وتوفير الإحصائيات الخاصة بالمبادلات الخارجية. ويعتبر مكتب الصرف منتجاً للإحصائيات الخاصة بالمبادلات الخارجية وميزان الأداءات والميزان التجاري والوضعية المالية الخارجية الإجمالية للمغرب وفقاً للمعايير الدولية المتفق عليها في هذا الصدد (صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات، الطبعة السادسة). يتم تسجيل التحويلات النقدية للمغاربة المقيمين في الخارج كإيرادات ثانوية، ويمكن الاطلاع على بيانات هذه التحويلات بحسب بلد المصدر في موقع مكتب الصرف [27] .

◄ في تونس

ينشر البنك المركزي التونسي في تقريره السنوي[28] بيانات بشأن دخل العمل بحسب طريقة التحويل. ويتم استخلاص بيانات إيرادات التونسيين المقيمين بالخارج بحسب معايير الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي، فتعرف بأنها مجموع التحويلات الجارية النقدية أو العينية لأسر غير مقيمة لفائدة أسر مقيمة وإيرادات العمال

---

25 : https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---africa/---ro-abidjan/---ilo-algiers/documents/genericdocument/wcms_761185.pdf

26 : https://www.oc.gov.ma/sites/default/files/2021-07/Rapport%20Annuel%20BP%20%26%20PEG%202020.pdf; p27

27 : https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/documents/RA_fr.pdf; p77

28 : https://ilostat.ilo.org/topics/labour-migration/

الموسميين أو العمال الذين يعبرون الحدود للعمل التي يتم تحويلها لفائدة أسر مقيمة. بالنسبة لميزان المدفوعات التونسي، يتكون دخل العمل من التحويلات النقدية والتحويلات العينية. فأما التحويلات النقدية فيتم إحصاءها بحسب نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية والذي يشتمل على البيانات البنكية، وبيانات البريد التونسي، وبيانات عمليات أنظمة الدفع الإلكتروني (ويسترن يونيون، موني جرام، وغيرها). وأما البيانات الخاصة بالتحويلات العينية فتستند على التصاريح الجمركية وبيانات المعهد الوطني للإحصاء.

3.4.3. قياس التدفقات في بلدان اتحاد المغرب العربي من خلال المصادر الإدارية

إلى جانب مهمتها المتمثلة في إصدار وثائق إقامة رسمية، تتولى وزارة الداخلية، بفضل نقاط العبور الحدودية، الأرضية والبحرية والجوية، تعداد الأفراد الوافدين والمغادرين للتراب الوطني، إذ يطلب من هؤلاء الأفراد ملء استمارات تحتوي عددا من المتغيرات

5.3. مصادر أخرى

توجد مصادر دولية و اقليمية للبيانات حول الهجرة الدولية و هجرة اليد العاملة، وهي:

- قاعدة بيانات ILOSTAT حول إحصاءات هجرة اليد العاملة الدولية (ILMS): تعتبر المصدر الرئيسي للمقارنة الدولية لبيانات هجرة اليد العاملة. تتغذى قاعدة البيانات هذه من مسوح القوى العاملة ، تليها المسوح الأسرية الأخرى وتعدادات السكان بالاضافة الى مصادر البيانات الإدارية. توفر قاعدة بيانات ILMS ، بناءً على توافر البيانات ، مجموعة من المؤشرات حول عدد و خصائص العمال المهاجرين الدوليين ، وحالة سوق العمل وأنماط التوظيف ، وبلدان المنشأ والوجهة الرئيسية ، وحجم تدفقات الهجرة الوافدة و المغادرة.

- قاعدة بيانات منظمة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية[29] : و هي عبارة على مجموعة من البيانات تمثل تقديرات لأعداد المهاجرين الدوليين بحسب سنهم وجنسهم وبلد منشئهم. هذه التقديرات متاحة لكل البلدان وجميع مناطق العالم. تستند هذه التقديرات على الإحصاءات الرسمية للسكان المولودين في بلدان أجنبية أو السكان الأجانب. يتم تفصيل الإحصاءات الخاصة بالمهاجرين الدوليين بحسب السن والجنس وبلد أو منطقة المنشأ، وذلك انطلاقا من الإحصاءات الوطنية المنتجة في أغلب الأحيان في اطار تعدادات السكان. كما توفر السجلات الوطنية للسكان و المسوح الوطنية معلومات عن عدد و تركيبة المهاجرين الدوليين. و تقدم قاعدة البيانات تقديرات لعدد المهاجرين بحسب سنهم وجنسهم وبلد منشئهم، و يتم انتاج هذه البيانات كل خمس سنوات انطلاقا من عام 1990 لتشمل 232 بلدا ومنطقة في العالم.

- تجمع مصالح البنك الدولي بيانات عن البنوك الوطنية للدول الأعضاء وتنتج بيانات بشأن التحويلات النقدية وفقا للمعايير التي يعتمدها صندوق النقد الدولي من أجل دراسة ميزان المدفوعات في العالم[30] .

- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE): قاعدة بيانات بشأن الهجرة في الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المنظمة (قاعدة البيانات بشأن المهاجرين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية DIOC وقاعدة البيانات الخاصة بالمهاجرين في الدول الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية DIOC-E[31]) . وتحتوي هذه القواعد على بيانات قابلة للمقارنة بين دول المنشأ ودول المقصد. وتشتمل قواعد

28 : https://ilostat.ilo.org/topics/labour-migration/

29 : https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates19.asp

30 : https://donnees.banquemondiale.org/

31 : https://www.oecd-ilibrary.org/deliverdotstat?itemId=%2Fcontent%2Fdata%2Fdata-00342-fr&containerItemId=%2Fcontent%2Fcollection%2Fmig-data-fr&baseurl=http%3A%2F%2Fstats.oecd.org%2Fwbos%2Fbrandedview.aspx%23data-00342-fr&oecdstat=mig-data-fr&return_url=https%3A%2F%2Fwww.oecd-ilibrary.org%3A443%2Fcontent%2Fdata%2Fdata-00342-fr&lang=fr&cid=guest&institution_name=&doi=data-00342-fr

البيانات معلومات بحسب بلد الإقامة وبلد المنشأ والسن والجنس ومستوى الدراسة ومدة الإقامة و الوضع الاقتصادي والمهنة وقطاعات ومجالات الدراسة.

- قاعدة بيانات EUROSTAT[32] : من الأهمية بمكان بالنسبة لبلدان اتحاد المغرب العربي. إذ يتركز وجود غالبية المهاجرين من أصول مغاربية شمال حوض البحر الأبيض المتوسط، باستثناء المهاجرين الموريتانيين الذين يختارون عادة القارة الأفريقية.

- بالنسبة لليبيا، تقترح المنظمة الدولية للهجرة مصفوفة تتبع التشرد (DTM)[33] التي تمكن من تتبع الحركات السكانية في ليبيا بفضل البيانات المجمعة من خلال الاستقصاءات المنجزة دوريا، وتوفر معلومات عن المهاجرين الدوليين واللاجئين والمشردين داخلياً من المقيمين والعابرين.

- في موريتانيا، تم تفعيل المصفوفة DTM منذ سنة 2018 من أجل فهم أكثر لتدفقات السكان في البلاد. ولكن، تعرف المصفوفة أوجه قصور منهجية وتحديات من حيث التعاريف والمفاهيم المعتمدة.

6.3. مبادرات التحسين الجارية

في الجزائر

خلال الورشة الإقليمية لمشروع دعم الهجرة العادلة ببلدان المغرب التي انتظمت في شهر نونبر/نوفمبر 2019[34]، قدم ممثل وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية الجزائرية شرحا عن المبادرات الجارية الساعية لتحسين نظام المعلومات الخاص بهجرة اليد العاملة. تمتلك الجزائر سجل وطني للحالة المدنية البيومترية. وقد تم اقتراح تطوير هذا السجل ليصبح السجل الوطني للسكان بحيث يشتمل كل المقيمين في الجزائر، بما فيهم الأجانب. مع العلم أنه تم ادراج أسئلة حول الأجانب المقيمين بالجزائر في التعداد المقبل الذي انكب على إعداده الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

في المغرب

نظمت المندوبية السامية للتخطيط سنة 2021 ورشة تقنية تهدف الى مواءمة الإحصاءات الإدارية الخاصة بالهجرة الدولية عموما وهجرة اليد العاملة بالخصوص تحمل إسم «نحو إحداث نظام معلومات مندمج ومتناسق حول الهجرة الدولية، بما في ذلك هجرة اليد العاملة في المغرب»، في شراكة مع مكتب العمل الدولي والمؤسسات الوطنية المعنية بإنتاج واستخدام البيانات الخاصة بالهجرة الدولية.

تهدف الورشة إلى وضع خطة تنفيذ أولية لنظام معلومات مندمج ومتناسق حول الهجرة الدولية في المغرب، وذلك عبر تحسين ومواءمة أدوات جمع وإنتاج وتحليل البيانات الخاصة بالهجرة وفقا للمعايير الدولية وخاصة التوصيات الصادرة عن مختلف المؤتمرات الدولية لخبراء إحصاءات العمل التابعة لمنظمة العمل الدولية، إضافة إلى دراسة قلة ومحدودية الإحصاءات المتوفرة، و تحديد الاحتياجات من حيث بناء القدرات، وصياغة توصيات وتدابير وأنشطة عملية قابلة للتنفيذ من أجل تحسين جودة الإحصاءات، وأخيرا، تحسيس و توعية جميع الجهات الفاعلة التي لها دور في جمع وإنتاج وتحليل هذه الإحصاءات.

---

32 : https://ec.europa.eu/eurostat/fr/data/database

33 : https://dtm.iom.int/

34 : (https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---africa/---ro-abidjan/---ilo-algiers/documents/genericdocument/wcms_761185.pdf

◄ في تونس

ترجمت الجهود بتنفيذ عدد من التدابير ذات الصلة نذكر منها خاصة:

المرصد الوطني للهجرة هو بصدد تنفيذ مشروع من أجل إرساء نظام معلومات وطني خاص بالهجرة بمشاركة جميع المؤسسات الحكومية ذات الصلة وخاصة منها المعهد الوطني للإحصاء. سيتمكن هذا النظام الجديد من جمع وتحسين وتحديث البيانات الخاصة بالهجرة من المصادر الرسمية والإدارية بصفة ديناميكية، إضافة إلى بعث فريق عمل خاص بالهجرة داخل المجلس الوطني للإحصاء يديره كذلك المرصد الوطني للهجرة بدعم من مكتب العمل الدولي. وقد كان فريق العمل موضوع اتفاق أُبْرِمَ في 28 أكتوبر 2021 بين المرصد الوطني للهجرة والمجلس الوطني للإحصاء.

وقد جرى تحديث الاستراتيجية الوطنية للهجرة بتونس في مناسبتين. وهي مجددا موضوع تعديل جديد بعد صدور نتائج المسح الوطني للهجرة الدولية للأسر المعيشية في تونس وتوصياتها الخاصة بتحديد سياق هذه النتائج. وسيتم إعداد مشروع الاستراتيجية الجديدة بمساهمة جميع الجهات الفاعلة على أن يتم عرضه على الحكومة التونسية. كما شُكّلَت فرق عمل قصد إنجاز دراسات معمقة باعتماد البيانات المستخلصة من المسح الوطني للهجرة الدولية للأسر المعيشية لتنويرسياسات الهجرة في تونس.

4. البيانات المتاحة: ندرتها ونقائصها ومحدودية نشرها

يدرس هذا القسم في جزئه الأول البيانات المتاحة والمتوفرة لقياس أعداد المغاربيين في الخارج وأعداد الأجانب في الدول المغاربية، ثم، في جزئه الثاني، يدرس بيانات تدفقات الهجرة.

1.4. البيانات الخاصة بأعداد المغاربيين في الخارج

◄ في الجزائر

تستند الإحصائيات القنصلية في الجزائر إلى تسجيل الجزائريين في القنصليات الجزائرية في الخارج والتي يتم إرسالها لاحقا إلى وزارة الشؤون الخارجية. وتشمل هذه البيانات جميع الرعايا الجزائريين المقيمين بصفة شرعية في الخارج. ال حد الان، ينحصر استخدام هذه المعطيات في الاستعمالات الداخلية فقط.

تبقى أوروبا الوجهة التقليدية للمهاجرين الجزائريين. وعليه، قد يمثل استخدام البيانات المستخرجة من قواعد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الخاصة بهجرة اليد العاملة الجزائرية لأوروبا أحد البدائل لسد أوجه قصور البيانات الخاصة بالعمال المهاجرين الجزائريين بالخارج. أما الجزائريون المقيمون في المغرب وتونس فيتم تعدادهم انطلاقا من الإحصاءات القنصلية في البلدين الجارين. كما أن تجميع البيانات التي ترد من مختلف المصادر كفيل بتكوين صورة عن سمات العمال المهاجرين الدوليين.

◄ في ليبيا

لم تكن فيما مضى الهجرة المغادرة في ليبيا ظاهرة تستحق الدراسة ولا مشكلة تستوجب الدرس. ولكن، ومع نشوب الصراعات، أجبر الليبيون على مغادرة بلدهم نحو البلدان المجاورة وعلى رأسها تونس ومصر، وبدرجة أقل الجزائر. شكلت دول أخرى وجهات جذابة بالنسبة لليبيين بعد اندلاع الاضطرابات في البلد، ومنها الأردن وتركيا، دون أن ننسى الوجهات التقليدية كإيطاليا والمملكة المتحدة. تمكن البيانات التي تنتجها هياكل هذه الدول بشأن الأجانب المقيمين فيها من تقدير عدد الليبيين المقيمين في الخارج. أما تقدير هجرة اليد العاملة فتعتمد على مستوى تفصيل البيانات المتاحة.

◄ في موريتانيا

تستأثر الوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة بالبيانات، فلا تتقاسمها مع أية جهة أخرى ولا حتى المكتب الوطني للإحصاء. أنجز مشروع دعم الهجرة العادلة ببلدان المغرب دراسة حول الموريتانيين في الخارج شملت تقديرات لأعدادهم وتدفقاتهم خلال السنوات الخمس الأخيرة[35] .

◄ في المغرب

تتولى مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية تجميع البيانات المتاحة المتعلقة بالمغاربة المقيمين في الخارج، ثم تقاسمها مع المندوبية السامية للتخطيط بوتيرة غير دورية. تشمل هذه البيانات المتقاسمة عددا محدودا من المتغيرات: الجنس والسن وبلد الإقامة الحالية والمهنة. التجمد الذي يميز توزيع المتغيرات لا يسمح بإنجاز التقاطعات الضرورية التي تمكن من كشف العمال المهاجرين وإجراء دراسات أكثر عمقا. تتكون الجداول المتاحة من توزيعات بحسب المتغيرات التالية:

- ◄ بلد الإقامة الحالية؛
- ◄ الجنس (العدد الإجمالي)؛
- ◄ الفئة العمرية (أقل من 16 سنة، أكبر أو يساوي 16 إلى 18 سنة، أكبر أو يساوي 18 إلى 24 سنة، أكبر أو يساوي 24 إلى 35 سنة، أكبر أو يساوي 35 إلى 45 سنة، أكبر أو يساوي 45 إلى 60 سنة، أكبر من 60 سنة)؛
- ◄ المدن التي توجد بها القنصليات أو السفارات المغربية؛
- ◄ المهنة (130 صنفا من المهن، لا تراعي التصنيف الدولي)

35 : (https://www.ilo.org/africa/countries-covered/mauritania/WCMS_775301/lang--fr/index.htm pdf

تمت مشاركة بيانات سنة 2020 مع المندوبية السامية للتخطيط بمزيد من التفاصيل مقارنة بسنة 2018 و سنة 2015. حيث إن بيانات سنة 2018 كانت مفصلة حسب بلد المقصد، وأما بالنسبة لسنة 2005، فقد تمت مشاركة العدد الإجمالي للمغاربة المقيمين بالخارج.

ان المتمحص في بيانات سنوات 2018 و2020 يرى أن المغاربة المقيمين في ليبيا والسنغال (82.400 فردا بحسب بيانات سنة 2020) لم يقع اخذهم بعين الاعتبار في بيانات سنة 2018. لذلك، يجب تعديل الأرقام الخاصة بسنة 2018 حتى تأخذ بعين الاعتبار الجالية المقيمة في هذين البلدين.

بالنسبة لتوزيع المغاربة المقيمين بالخارج حسب الفئة العمرية، فإن الفئات التي تقترحها مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية لا تسمح بتمييز الأفراد البالغين من العمر 15 سنة فما فوق (وهي السن القانونية للعمل)، وهي الفئة التي تسمح باحتساب المؤشرات الخاصة بهجرة اليد العاملة. كما تجدر هنا الإشارة إلى أن العدد الإجمالي للمغاربة المقيمين بالخارج بحسب جدول توزيعهم حسب الفئة العمرية هو (4.415.086) و هو مغاير لعددهم بحسب بلد الإقامة (4.927.503)،أي بفارق 513.000 فرد.

و الجدير بالذكر في هذا الصدد أن البيانات المستخلصة من التعداد العام للسكان و السكنى المنجز في تونس سنة 2014 أفضى إلى وجود 5.565 مغربيا مقيما في التراب التونسي بتاريخ 28 أبريل/أفريل 2014، في حين أن احصاءات مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية لسنة 2020، تقر بوجود 35.000 مغربي مقيم بتونس. فإن سلمنا بأن الجالية المغربية المقيمة بتونس عرفت نفس النمو الديموغرافي الذي سجله المغرب في الفترة ما بين 2010 و2020 (أي 1،1%)[36] ، فإن عدد المغاربة المقيمين في تونس سنة 2020 سيكون في حدود 6.049 شخصا. ولا يسعنا إلا الإشارة إلى هذا الفرق الشاسع بين بيانات المصدرين.

تشمل بيانات مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية 4.884.295 فردا موزعين حسب المهنة، 62% منهم تحمل مهنهم التسميات التالية: رضع، متقاعد، أجير، عاطل، غير محدد. أما البقية أي 38% من المغاربة المقيمين في الخارج، تم توزيعهم بحسب المهنة (بائع، لحام، مهندس معماري، إلخ) على 130 مهنة، إذ نسجل غياب التصنيف المهني الدولي.

بالإضافة إلى البيانات القنصلية للمديرية، اشتمل البحث الوطني حول الهجرة الدولية 2018/2019 على استبيان خاص بالهجرة المغادرة الحالية مكن من الحصول على بيانات أكثر دقة بخصوص التوزيع الجغرافي للمهاجرين المغاربة[37] والخصائص الاجتماعية و الديموغرافية للعاملين المهاجرين الدوليين. و رغم أن فترة إنجاز البحث الميداني تزامنت مع فترة تواجد عدد كبير من المهاجرين الدوليين المغاربة على التراب المغربي بحيث أمكنهم الإجابة عن الاستبيان بأنفسهم، إلا أن البحث استلزم كذلك استجواب ممثلين عن المهاجرين. إذ لم يستطع البحث تقدير الأعداد، واكتفى بتوفير النسب.

تعتبر قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مصدرا هاما للبيانات بالنسبة للمغرب نظرا لحجم الجالية المغربية في الدول الأعضاء في المنظمة. بلغ عدد الأشخاص المولودين في المغرب والمقيمين حاليا في أحد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2،6 مليون شخص سنة 2010/ 2011[38]. كما تحتوي القاعدة معلومات عن الخصائص الديموغرافية (السن والجنس) ومدة الإقامة والحالة في العمل (الوضعية والمهنة وقطاع النشاط) ومجال الدراسة والمستوى التعليمي الأعلى ومكان الولادة[39] .

36 : https://www.hcp.ma/Taux-d-accroissement-de-la-population-du-Maroc-en-par-periode-et-milieu-de-residence-1960-2050_a683.html

37 : L'enquête sur la migration internationale sur la migration au Maroc couvre les migrants actuels, qui sont par définition, toute personne marocaine âgée de 15 ans ou plus, qui était membre du ménage objet de l'enquête, qui a émigré à l'étranger et réside actuellement dans un autre pays

38 : Selon une étude intitulé « les marocains résidants à l'étranger : une force importante pour le développement économique au Maroc, » SOURCE INCOMPLETE A PRECISER,

39 : https://www.oecd.org/fr/els/mig/dioc.htm

والجدير بالملاحظة أن هناك تفاوتا هاما في عدد المهاجرين المصرح به لدى مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية وعدد المهاجرين الذين صرحت بهم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويرجع هذا التفاوت أساسا إلى الاختلافات من حيث المصطلحات والمفاهيم المستخدمة عند جمع البيانات.

◄ في تونس

على غرار باقي دول منطقة المغرب العربي، تنوط بالإدارة العامة للشؤون القنصلية التابعة لوزارة الشؤون الخارجية التونسية مهمة إنتاج الإحصاءات الخاصة بأعداد التونسيين المقيمين بالخارج. وتتعلق البيانات الواردة ببعض الخصائص كالجنس مثلا والحالة الاجتماعية والحالة في العمل. أما البيانات المفصلة المتعلقة بالتونسيين المقيمين بالخارج التي تم الحصول عليها في اطار انجاز هذه الدراسة فتعود الى سنة 2017. وقد وردت هذه البيانات في شكل مصفوفة توزيع التونسيين المقيمين بالخارج حسب المدن التي تتواجد فيها القنصليات والسفارات التونسية في الخارج. تحتوي مصفوفة البيانات على المتغيرات التالية:

- الجنس؛
- السن (طفل أقل من 6 سنوات، 18 سنة فما فوق، 65 سنة فما فوق)؛
- الحالة الاجتماعية (عمال، كوادر، مهن حرة، عاطل عن العمل، تلميذ، طالب)؛
- جنسية مزدوجة.

اذا قمنا بدراسة بيانات سنة 2017 سنجد أن هناك عدة أوجه قصور منها: اختلاف مجموع التونسيين المقيمين في الخارج بحسب متغيرات التوزيع، عدم وضوح مفهوم بعض المتغيرات فمتغير «الحالة الاجتماعية»، كما ذكر في ملفات الإدارة العامة للشؤون القنصلية، يجمع بين أسماء الأنشطة و أسماء المهنة اذ لا يمكننا من خلاله تحديد التوزيع حسب الفئات المهنية، أوحسب قطاع النشاط، التعاريف الخاصة بفئة بفئة الإطارات (الكوادر) وبالمهارات غامضة بحيث لا يمكن تحديد العاملين المهاجرين الدوليين. كما لا يسمح متغير «السن» (18 سنة فما فوق) من تحديد المهاجرين البالغين سن العمل (15 سنة فما فوق).

من جهة أخرى، لم يتم تجميع البيانات وفقا لمعايير ومبادئ وتعاريف متفق عليها لا على المستوى الوطني (ديوان التونسيين بالخارج، المعهد الوطني للإحصاء، الوكالة التونسية للتعاون الفني)، ولا على المستوى الدولي، إذ لا يتماشى التوزيع بحسب «الحالة الاجتماعية»، مع التصنيفات الدولية (مثلا CITP-08)، كما نلاحظ افتقار المصفوفة للبيانات الوصفية (Metadata).

بالإضافة إلى بيانات الإدارة العامة للشؤون القنصلية، أسفر المسح الوطني للهجرة الدولية 2020/2021 في تونس، عن وجود 556.000 مهاجرا حاليا يبلغ من العمر 15 سنة فما فوق (السكان البالغون السن القانونية للعمل) كان يقيم في تونس قبل أن يغادر الى الخارج. ويجدر أن نذكر بأن المهاجرين الحاليين يمثلون جزءا من مجموع التونسيين المقيمين في الخارج، فهم فقط أولئك الذين انطلقت مسيرتهم الهجرية من الأراضي التونسية. مكنت نتائج المسح من تقدير العاملين التونسيين المهاجرين في دول المقصد وخصائصهم الاجتماعية الديموغرافية والاقتصادية. وقد تم في إطار هذا المسح التواصل مباشرة مع المعنيين في 90% من الحالات، وهو ما يضفي على نتائجه وعلى البيانات المجمعة المزيد من الصلابة والموثوقية.

تقدم الوكالة التونسية للتعاون الفني معلومات عن الإطارات (الكوادر) والتقنيين التونسيين الناشطين في مختلف المجالات والقطاعات، موزعين بحسب القطاع والتخصص ومستوى الخبرة. ورغم ثراءها، تظل هناك ثغرات هامة في بيانات الوكالة من حيث سوء تقدير أعداد المتعاونين، إذ يوقع بعض العمال المهاجرين عقود عمل دون الحاجة لخدمات الوكالة. ومكن المسح الوطني للهجرة الدولية من سد هذه الثغرات. فقد مكن من تقدير أعداد المغادرين الذين خططوا لهجرتهم (أي أبرموا عقد عمل قبل المغادرة إما كتابيا أو شفويا)، مما مكن من معرفة مثلا أن مهاجرا من ثلاث يبرم عقد عمل قبل مغادرة تونس.

2.4. الأجانب في بلدان اتحاد المغرب العربي والمهاجرون العائدون

في ظل غياب مصادر أخرى موثوقة، تظل بيانات تعدادات السكان من أهم المصادر لتوفير بيانات حول المهاجرين الوافدين و تحديد أعداد الأجانب في بلدان المغرب العربي. ومن بين أهم التحديات التي تواجه بيانات التعدادات في دول المنطقة، محدودية تبادلها أو عدم توفرها.

◄ في الجزائر

لم يتم نشر البيانات الخاصة بالمهاجرين الوافدين المجمعة خلال التعداد العام للسكان و السكنى السكنى لسنة 2008.

◄ في ليبيا

يرجع تاريخ آخر مصدر للبيانات الخاصة بالأجانب المقيمين في الأراضي الليبية إلى التعداد العام للسكان و السكنى السكنى المنجز سنة 2006. بعد نشوب الصراع الليبي، عرف البلد تدفقات مهاجرين دوليين نحو الداخل ونحو الخارج، وخاصة العاملين المهاجرين. وعليه، لا يمكن تقدير أعداد الأجانب المقيمين في ليبيا بالاعتماد على البيانات المتاحة من خلال التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2006.

◄ في موريتانيا

و رغم وجود قاعدة بيانات لدى الإدارة العامة للأمن الوطني جمعت بفضل المعلومات الخاصة بتصاريح الإقامة التي تمنحها الإدارة لفائدة الأجانب المقيمين[40] ، يبقى التعداد العام للسكان و السكنى لسنة 2013 اخر مصدر يوفر بيانات متاحة حول السكان الأجانب المقيمين في موريتانيا،،

◄ في المغرب

وثق التعداد العام للسكان و السكنى الذي أنجزته المغرب سنة 2014 وجود 86.206 من الأجانب المقيمين على أراضيها. بيانات تعداد سنة 2014 متاحة على موقع المندوبية السامية للتخطيط. تسمح هذه البيانات بتحديد أعداد العاملين المهاجرين في المغرب وخصائصهم. ولكن أعاق توزيع بيانات الجنسية المجمعة بحسب القارات عوضا عن بلد الجنسية تحليل هذه البيانات تحليلا معمقا بحسب بلد المنشأ أو المصدر. وبفضل الجزء الخاص بالهجرة الوارد في المسح الوطني للقوى العاملة لسنة 2017، تمكن المغرب من إنتاج إحصاءات في شكل نسب مئوية حول خصائص العاملين المهاجرين الوافدين الى أراضيه (التوزيع بحسب الجنسية، عاطل/عامل، المستوى التعليمي، الجنس، قطاع النشاط). ومع ذلك، يبقى تقدير أعداد هؤلاء المهاجرين ضروريا ومفيدا من أجل تحليل وفهم ديناميكية الهجرة الوافدة للقوى العاملة في المغرب.

أما بالنسبة للهجرة العائدة، أفاد التعداد العام للسكان و السكنى في المغرب لسنة 2014 أنه ما بين سنوات 2000 و2014،هناك قرابة 200.000 مهاجرا عائدا فيما يقدر المسح الوطني للهجرة الدولية أعداد المهاجرين العائدين في حدود 188.000 منذ سنة 2000، أي 10.000 مهاجر عائد في السنة خلال تلك الفترة. وبحسب بيانات البحث الوطني حول الهجرة الدولية، فإن 44،8% من المهاجرين العائدين يمارسون نشاطا اقتصاديا في المغرب خلال فترة إنجاز البحث، وحوالي 56،9% منهم كانوا يعملون في آخر بلد مقصد أقاموا فيه.

◄ في تونس

قدر المسح الوطني للهجرة الدولية[41] أعداد الأجانب المقيمين في تونس في حدود 58.990، أي ما يعادل 0،5% من مجموع سكان البلاد. مقارنة بالتعداد العام لسنة 2014، ارتفع عدد السكان الأجانب المقيمين بحوالي 6.000 مهاجر (إذ كانوا 53.000). يمثل رعايا الدول المغاربية 37% من مجموع الأجانب المقيمين، منهم 62% من النساء.

40 : تقرير مشروع دعم الهجرة العادلة ببلدان المغرب بشأن وضع إحصاءات هجرة العمالة في موريتانيا، الصفحة 33.
41 : https://www.ilo.org/africa/countries-covered/mauritania/WCMS_774632/lang--fr/index.htm

أما المهاجرون البالغون السن القانونية للعمل فقد بلغ عددهم 53.306، منهم 50،1% لهم علاقة بسوق الشغل (عاملون أو عاطلون).

بحسب بيانات المسح الوطني للهجرة الدولية، يقدر عدد المهاجرين العائدين البالغين 15 سنة فما فوق عند عودتهم، 211.000 شخصا، 41،6% منهم يمارسون نشاطا اقتصاديا في تونس خلال المسح، و80% منهم مارسوا نشاطا اقتصاديا في بلد إقامتهم الاعتيادية في الخارج قبل عودتهم.

3.4. التدفقات

◄ في الجزائر

البيانات حول عدد الأجانب المقيمين و خصائصهم لم يتم نشرها خلال التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2008 و لكن لم يتم نشر البيانات. أما بالنسبة لتعداد 2022 فلم يتم بعد نشر البيانات

◄ في ليبيا

لا يوجد أي بيانات رسمية منشورة بخصوص تدفقات الهجرة. البيانات الوحيدة المتاحة هي بيانات المنظمة الدولية للهجرة المستخلصة من مصفوفة تتبع التشرد[42] .

◄ في موريتانيا

قيست التدفقات بفضل التعداد العام لسنة 2013. كما قامت كل من الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي بواسطة التعداد العام لسنة 2013، والمنظمة الدولية للهجرة عبر نظامها لمتابعة السكان المتنقلين والذي دخل حيز التنفيذ في موريتانيا منذ سنة 2018، وجود حوالي 84.000 مهاجرا في المقاطعات التسع للعاصمة انواكشوط [43]. وفي هذا السياق تم إنجاز مسوح حول الهجرة في انواكشوط ثم في نواذيبو، في إطار شراكة بين الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي والمنظمة الدولية للهجرة. الهدف من هذه المسوح هو تحديد ملامح المهاجرين وخريطة توزيعهم واحتياجاتهم الخاصة[44] .

◄ في المغرب

قيست تدفقات المهاجرين السكنى لسنة 2014 بفضل التعداد العام للسكان، بما في ذلك المهاجرون العائدون.

◄ في تونس

مكن المسح الوطني حول الهجرة الدولية المنجز سنوات 2020/2021، من قياس تدفقات المهاجرين الدوليين نحو الداخل ونحو الخارج، إضافة إلى العاملين المهاجرين الدوليين والمهاجرين الدوليين العائدين والمهاجرين الدوليين لأجل العمل، كما ورد في المبادئ التوجيهية بشأن هجرة اليد العاملة الدولية التي اعتمدتها منظمة العمل الدولية في المؤتمر الدولي العشرين لخبراء إحصاءات العمل.

---

42 : https://dtm.iom.int/libya

43 : https://dtm.iom.int/reports/mauritanie-%E2%80%94-nouakchott-%E2%80%94-enqu%C3%AAte-pilote-oim-ons-sur-les-profils-des-migrants-13-16

44 : https://displacement.iom.int/sites/default/files/public/reports/Rapport_enque%CC%82te%20principale%20Nouadibou.pdf

الجدول الرابع: تدفقات التونسيين البالغين 15 سنة فما فوق نحو الداخل ونحو الخارج بين 2010 و2020

السنة	نحو الخارج	نحو الداخل (المهاجرون العائدون)
2010	24.539	5.814
2011	25.553	7.682
2012	17.882	8.079
2013	16.780	6.362
2014	16.781	6.971
2015	27.577	8.452
2016	24.522	7.476
2017	31.525	7.576
2018	40.128	6.887
2019	36.903	9.405
2020	15.758	7.985

المصدر: المسح الوطني حول الهجرة الدولية، 2020/2021، المعهد الوطني للإحصاء، تونس

5. معالجة وتعديل البيانات المتاحة و وضع تقديرات على أساسها

1.5. المهاجرون المقيمون بالخارج

◄ ليبيا

نظرا للأوضاع في ليبيا ولانخفاض وتيرة إنتاج البيانات الرسمية لمعهد الإحصاء ومختلف الإدارات المعنية، بات اللجوء للمصادر الدولية أمرا ملزما. تحتوي قاعدة بيانات إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بيانات حول أعداد المهاجرين حسب بلد الإقامة الحالية وبلد المنشأ (قاعدة بيانات إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2019). سجل عدد الليبيون المقيمون في الخارج ارتفاعا انطلاقا من سنة 2010، حتى بلغ سنة 2019 حوالي 180.506 مهاجرا ، منهم 35.852 مقيمون في إيطاليا و20.288 في الأردن و18.064 في المملكة المتحدة و10.448 في الولايات المتحدة الأمريكية و11.493 في ألمانيا. أما الدول المغاربية فتستقبل 13.000 ليبيا منهم 9.267 مقيم في تونس.

◄ موريتانيا

بالنسبة للجالية الموريتانية في الخارج، سنستند أيضا إلى قاعدة بيانات إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية حول أعداد المهاجرين حسب بلد الإقامة الحالية وبلد المنشأ (قاعدة بيانات إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2019). سجلت أعداد الموريتانيين في الخارج ارتفاعا انطلاقا من سنة 2010، حتى بلغت سنة 2019 حوالي 128.506 مهاجرا. وتبقى دول جنوب الصحراء الإفريقية أهم مقصد للموريتانيين المقيمين في المهجر، فنجد السنغال في المرتبة الأولى باستقبالها 46.518 موريتانيا، تليها مالي (23.331) وساحل العاج (12.661).

◄ المغرب

أولا، سندخل تعديلا على أعداد المغاربة المقيمين في الخارج في سنة 2020 وذلك بإضافة العدد المقدر للجالية المغربية في ليبيا والسنغال. إن اعتبرنا سنة 2018 أساس القياس[45] ، يقدر عدد المغاربة في ليبيا والسنغال بحوالي، 76.400 و4.300 على التوالي. وعليه، فإن عدد المغاربة المقيمين بالخارج سنة 2022 هو 4.444.245 عوضا عن 4.365.445 كما قدرته مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية.

ان تقديرات السكان البالغين السن القانونية للعمل، أي 15 سنة فما فوق، من الأهمية بمكان. نفترض بأن توزيع السكان بين 15 و17 سنة يعد توزيع متساو لكل السنوات. و بناء على هذا الاحتمال، تقدر نسبة المهاجرين البالغين السن القانونية للعمل (الجدول 5) ـ85% من مجموع المغاربة المقيمين في الخارج.

---

45 : العدد (2018) = العدد (2020)/(+1أ)^2. بحيث «العدد» هو عدد السكان و«أ» هو معدل النمو السكاني السنوي (يساوي هذا المعدل في المغرب في الفترة الممتدة من سنة 2010 وحتى سنة 2020، 1،1%)

الجدول الخامس: تقدير أعداد المهاجرين البالغين السن القانونية للعمل، 15 سنة فما فوق

التوزيع حسب ما أوردته مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية		التوزيع المقدر		تقدير السكان البالغين سن العمل		النسبة
الفئة العمرية	العدد	الفئة العمرية	العدد	الفئة العمرية	العدد	
أقل من 16 سنة	701 375	أقل من 15 سنة	666 491	أقل من 15 سنة	666.491	15%
		15 سنة	34 884	15 سنة فما فوق	3.745.321	85%
أكبر أو يساوي 16 سنة وأقل من 18 سنة	69 768	16 سنة	34 884			
		17 سنة	34 884			
أكبر أو يساوي 18 سنة وأقل من 24 سنة	284 780	أكبر أو يساوي 18 سنة وأقل من 24 سنة	284 780			
أكبر أو يساوي 24 سنة وأقل من 35 سنة	875 342	أكبر أو يساوي 24 سنة وأقل من 35 سنة	875 342			
أكبر أو يساوي 35 سنة وأقل من 45 سنة	1 103 831	أكبر أو يساوي 35 سنة وأقل من 45 سنة	1 103 831			
أكبر أو يساوي 45 سنة وأقل من 60 سنة	991 972	أكبر أو يساوي 45 سنة وأقل من 60 سنة	991 972			
أكبر أو يساوي 60 سنة	384 744	أكبر أو يساوي 60 سنة	384 744			
لا توجد معلومات	3 256	لا توجد معلومات	3 256		3.256	

المصدر: مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، 2020، السكان البالغون سن العمل، بالإضافة إلى تقديرات كاتبة التقرير

فإذا طبقنا نسبة التوزيع بحسب الفئة العمرية كما سبق وتم احتسابها في الجدول أعلاه، على أعداد المغاربة المقيمين في الخارج بالنسبة لسنتي 2018 و2020، تحصلنا على الأعداد المقدرة التالية :

الجدول السادس: التوزيع المقدر لأعداد المغاربة المقيمين بالخارج بحسب جنسهم وفئتهم العمرية، باستخدام بيانات مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية لسنة 2020

	السنة		
	2005	2018	2020
المجموع	3.185.382	4.444.245	4.927.503
أقل من 15 سنة	477.807	666.637	739.125
سنة فما فوق 15	2.707.575	3.777.608	4.188.378

المصدر: مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، 2005، 2018، 2020. تم تعديل أعداد المغاربة المقيمين بالخارج لسنة 2018. التوزيع بحسب الجنس والسن هي تقديرات عن كاتبة التقرير.

علاوة على ذلك، شمل البحث الوطني حول الهجرة الدولية في المغرب 2018/2019، المهاجرين الحاليين البالغين 15 سنة فما فوق، أي السن القانونية للعمل. وقد مكن هذا البحث من وضع نسب لخصائص هؤلاء المهاجرين الاجتماعية الديموغرافية من حيث: السن والجنس والحالة العائليةوخصائصهم التعليمية والخصائص الاقتصادية، وغيرها.

فإن طبقنا المعدلات النسبية التي استمدت من مختلف مؤشرات البحث الوطني حول الهجرة الدولية المنجز للمغاربة المقيمين بالخارج البالغين 15 سنة فما فوق سنوات 2018 و2019 وأضفنا لها التقديرات المستمدة من بيانات مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية بالنسبة لسنة 2018، تحصلنا على توزيع المهاجرين بحسب الوضعية في العمل (جزء من اليد العاملة) حسب الجنس، كما يبرزه الجدول أدناه:

الجدول السابع: توزيع أعداد المغاربة المقيمين بالخارج البالغين سن العمل بحسب الوضعية في العمل.

	النسبة في البحث الوطني حول الهجرة الدولية 2018/2019	العدد المقدر
المجموع	100	3.777.608
يمارس عملا (ناشط)	64	2.417.669
لا يمارس عملا	33،1	1.250.388
رفض الإفصاح	2،9	109.551

المصدر: مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، 2018. تم تعديل أعداد المغاربة المقيمين بالخارج لسنة 2018. التوزيع بحسب الجنس والسن هي تقديرات عن كاتبة التقرير.

◄ تونس

إثر نشر نتائج المسح الوطني حول الهجرة الدولية، تولى المرصد الوطني للهجرة جمع الهياكل الوطنية المعنية بالهجرة الدولية قصد التمحص في نتائج المسح والبحث عن أوجه القصور و المتمثل اساسا في المحدودية من حيث التعاريف ومنهجية إجراء المسح. لم يشمل المسح إلا جزءا من الجالية التونسية، 566.000 مهاجرا تونسيا يبلغون 15 سنة فما فوق. وعليه، سنكتفي في ما يلي على دراسة البيانات الخاصة بالتونسيين المقيمين بالخارج والتي تنتجها وزارة الشؤون الخارجية و يصدرها ديوان التونسيين بالخارج.

البيانات المجمعة والمتاحة في اطار هذه الدراسة تهم أعداد التونسيين المقيمين بالخارج سنوات 2015 و2017 و2018. وهي بيانات موزعة حسب الجنس والفئة العمرية والفئة المهنية. فيما يلي ملخص بهذه البيانات بحسب التوزيع:

الجدول الثامن: توزيع التونسيين المقيمين بالخارج بحسب الفئات المتوافرة سنوات 2015 و2017 و2018

الفئة/المتغير		التونسيون المقيمون بالخارج سنة 2015	التونسيون المقيمون بالخارج سنة 2017	التونسيون المقيمون بالخارج سنة 2018
الجنس	ذكر	802.773	892.249	892.279
	أنثى	479.598	532.117	532.028
	المجموع	1.282.371	1.424.366	1.424.307
السن	أقل من 6 سنوات	*	130.581	*
	سنة فما فوق 18	922.872	1.017.205	1.017.205
	٦٥ سنة فما فوق	104.211	128.602	130.581
الفئة المهنية	عمال	469.167	570.394	570.394
	كوادر	115.153	100.317	100.317
	مهن حرة	55.575	57.435	*
	عاطل عن العمل	206.593	185.616	185.616
	تلميذ	195.586	195.876	*
	طالب	57.418	66.376	*
	المجموع	1.099.492	1.176.014	*

المصدر: الإدارة العامة للشؤون القنصلية، وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، 2015، 2017، 2018.
* ثغرات في البيانات

مكنت الدراسة الاستقصائية للهجرة الدولية للأسر المعيشية في تونس من تجميع بيانات خاصة بـ 566.000 مهاجر تونسي حالي (388.000 رجلا و178.000 امرأة) مقيمين في الخارج. صرح 55،5% من مجموع المشاركين ممارسة نشاط مهني في بلد المقصد وقت إجراء الدراسة. بلغت نسبة الرجال الذين صرحوا ممارسة نشاط مهني مرتان ونصف المرة نسبة النشاط اللاتي تمارسن نشاطا مهنيا، أي 68،1% مقابل 28،2%. وقد كانت نسبة المهاجرين العاملين قبل جائحة كوفيد 19 تقدر بـ 63،4%، أي أن الجائحة أثرت سلبا وبدرجة كبيرة على التونسيين المهاجرين العاملين. وحافظت نسبة العاطلين على العمل على استقرار نسبي قبل وبعد الجائحة، فكانت في حدود 5،8% قبلها وبلغت 5،4% وقت إنجاز الدراسة. يبدو أن فئة المهاجرين خارج سوق الشغل هي أكثر من تأثروا بالجائحة، إذ ارتفعت نسبتها من 29،6% إلى 36،0%، فقد يأس بعض المهاجرين من العثور على عمل بسبب الأوضاع الوبائية السائدة.

2.5. الأجانب المقيمون في بلدان اتحاد المغرب العربي

أحدث البيانات المتوفرة في اطار هذه الدراسة بشأن أعداد المهاجرين الوافدين الى بلدان اتحاد المغرب العربي هي نتاج آخر تعدادات عامة للسكان والسكنى منجزة في هذه الدول. لم تنشر إلا موريتانيا والمغرب وتونس النتائج المفصلة الخاصة بالسكان الأجانب المقيمين فيها.

بالنسبة للمغرب، تم تقدير مجموع عدد الأجانب والسكان العاملين بحسب أعدادهم المسجلة خلال التعداد العام (انطلاقا من عينة التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 التي نشرتها المندوبية السامية للتخطيط على موقعها). لإنجاز هذه التقديرات، نسلم بأن عدد السكان المهاجرين الوافدين يسجل نفس نسبة الارتفاع التي يسجلها السكان الأصليون. ويتم الاحتفاظ بنفس مكونات المعدلات النسبية للمؤشرات المستخدمة لحساب نتائج التعداد العام.

فإن طبقنا هذا االنهج التقديري بالنسبة للمغرب مع الاستناد إلى مكونات المعدلات النسبية للمؤشرات المتاحة والمستمدة من البحث الوطني للتشغيل المنجز سنة 2017 (للفترة الممتدة من سنة 2017 وحتى 2019)، تحصلنا على التقديرات التالية لأعداد الأجانب في المغرب بين 2015 و2019:

◄ مكونات المعدلات النسبية للمؤشرات الخاصة بالمهاجرين المستمدة من البحث الوطني للتشغيل لسنة 2017

منطقة المنشأ	النسبة
الدول العربية	33،5 بالمائة
دول أفريقيا جنوب الصحراء	27،3 بالمائة
أوروبا	32،5 بالمائة
مناطق أخرى	6،8 بالمائة

المصدر: البحث الوطني للتشغيل، 2017، المندوبية السامية للتخطيط، المغرب

نسبة النشاط	
مغاربة	46،7 بالمائة
أجانب	48،9 بالمائة

المصدر: البحث الوطني للتشغيل، 2017، المندوبية السامية للتخطيط، المغرب

نسبة البطالة	
مغاربة	10,2
أجانب	18,1

المصدر: البحث الوطني للتشغيل، 2017، المندوبية السامية للتخطيط، المغرب

◄ الأعداد المقدرة للأجانب في المغرب حسب الجنس والسن في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019

مصدر البيانات	الجنس والسن						
	15 سنة فما فوق			جميع الفئات العمرية			
	نساء	رجال	المجموع	نساء	رجال	المجموع	
عينة التعداد العام لسنة 2014	31.061	37.963	69.024	36.517	47.484	84.001	2014
تقديرات	30.181	40.007	70.189	36.730	48.688	85.418	2015
تقديرات	30.653	40.633	71.285	37.304	49.449	86.753	2016
تقديرات	28.942	43.413	72.355	35.222	52.833	88.054	2017
تقديرات	29.379	44.069	73.448	35.754	53.631	89.385	2018
تقديرات	29.826	44.739	74.566	36.298	54.447	90.745	2019

المصدر: تقديرات أنجزتها كاتبة التقرير استنادا للبيانات التي نشرتها المندوبية السامية للتخطيط والمتعلقة بالتعداد العام لسنة 2014.

◄ الأعداد المقدرة للأجانب الناشطين اقتصاديا في المغرب بحسب جنسهم

مصدر البيانات	15 سنة فما فوق			
	نساء	رجال	المجموع	
عينة التعداد العام لسنة 2014	11.540	26.160	37.700	2014
تقديرات	11.160	26.040	37.200	2015
تقديرات	11.334	26.447	37.781	2016
تقديرات	12.737	22.644	35.381	2017
تقديرات	12.930	22.986	35.916	2018
تقديرات	13.127	23.336	36.463	2019

المصدر: تقديرات أنجزتها كاتبة التقرير استنادا للبيانات التي نشرتها المندوبية السامية للتخطيط والمتعلقة بالتعداد العام لسنة 2014.

◄ الأعداد المقدرة للأجانب الناشطين اقتصاديا العاملين في المغرب حسب جنسهم

مصدر البيانات	15 سنة فما فوق			
	نساء	رجال	المجموع	
عينة التعداد العام لسنة 2014	9.980	23.590	33.570	2014
تقديرات	9.642	23.436	33.108	2015
تقديرات	9.793	23.802	33.625	2016
تقديرات	9.808	19.021	30.570	2017
تقديرات	9.956	19.309	31.032	2018
تقديرات	10.107	19.602	31.504	2019

المصدر: تقديرات أنجزتها كاتبة التقرير استنادا للبيانات التي نشرتها المندوبية السامية للتخطيط والمتعلقة بالتعداد العام لسنة 2014.

◄ الأعداد المقدرة للأجانب الناشطين اقتصاديا العاملين في المغرب بحسب مستواهم التعليمي

	المجموع	لا شيء	ابتدائي	ثانوي (إعدادي وتأهيلي)	عالي	مصدر البيانات
2014	33.570	1.860	2.510	9.830	19.370	عينة التعداد العام لسنة 2014
2015	33.108	1.834	2.475	9.695	19.103	تقديرات
2016	33.625	1.863	2.514	9.846	19.402	تقديرات
2017	30.570	1.694	2.286	8.951	17.639	تقديرات
2018	31.032	1.719	2.320	9.087	17.905	تقديرات
2019	31.504	1.746	2.356	9.225	18.178	تقديرات

المصدر: تقديرات أنجزتها كاتبة التقرير استنادا للبيانات التي نشرتها المندوبية السامية للتخطيط والمتعلقة بالتعداد العام لسنة 2014.

◄ الأعداد المقدرة للأجانب في المغرب حسب منطقة المنشأ

	المجموع	منطقة المنشأ					مصدر البيانات
		البلدان العربية	أفريقيا جنوب الصحراء	أفريقيا	أوروبا	مناطق أخرى	
2014	84.001	*	*	32.280	33.790	17.931	عينة التعداد العام لسنة 2014
2015	85.418	*	*	33.826	35.363	16.229	تقديرات
2016	86.753	*	*	34.354	35.916	16.483	تقديرات
2017	88.054	29.498	24.039	*	28.618	5.900	تقديرات
2018	89.385	29.944	24.402	*	29.050	5.989	تقديرات
2019	90.745	30.400	24.773	*	29.492	6.080	تقديرات

المصدر: تقديرات أنجزتها كاتبة التقرير استنادا للبيانات التي نشرتها المندوبية السامية للتخطيط والمتعلقة بالتعداد العام لسنة 2014.

◄ الأعداد المقدرة للأجانب الناشطين اقتصاديا العاملين في المغرب حسب منطقة المنشأ

	المجموع	منطقة المنشأ					مصدر البيانات
		البلدان العربية	أفريقيا جنوب الصحراء	أفريقيا	أوروبا	مناطق أخرى	
2014	33.570	12.950	13.640	6.980	13.640	6.980	عينة التعداد العام لسنة 2014
2015	33.108	12.772	13.452	6.884	13.452	6.884	تقديرات
2016	33.625	12.971	13.662	6.991	13.662	6.991	تقديرات
2017	30.570	11.793	12.421	6.356	12.421	6.356	تقديرات
2018	31.032	11.971	12.609	6.452	12.609	6.452	تقديرات
2019	31.504	12.153	12.800	6.550	12.800	6.550	تقديرات

المصدر: تقديرات أنجزتها كاتبة التقرير استنادا للبيانات التي نشرتها المندوبية السامية للتخطيط والمتعلقة بالتعداد العام لسنة 2014.

◄ الأعداد المقدرة للأجانب الناشطين اقتصاديا العاملين في المغرب بين سنوات 2015 و2019، بحسب النشاط الاقتصادي

	الأجانب المقيمون بالمغرب	الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	التعدين والتصنيع وأنشطة الإنتاج الأخرى	التشييد	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية، والنقل والتخزين، وأنشطة خدمات الإقامة والطعام	المعلومات والاتصالات	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	الأنشطة العقارية	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، وأنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	الإدارة العامة والدفاع؛ والضمان الاجتماعي الإلزامي، التعليم، الأنشطة في مجال صحة الإنسان والعمل الاجتماعي	أنشطة الخدمات الأخرى (*)
2014	33.570	550	3.115	4.129	10.042	1.234	342	183	4.752	5.290	3.934
2015	33.108	542	3.072	4.072	9.903	1.217	337	181	4.687	5.217	3.879
2016	33.625	551	3.120	4.136	10.058	1.236	343	184	4.760	5.298	3.940
2017	30.570	501	2.837	3.760	9.144	1.124	311	167	4.327	4.817	3.582
2018	31.032	508	2.880	3.817	9.282	1.141	316	169	4.393	4.890	3.636
2019	31.504	516	2.923	3.875	9.424	1.158	321	172	4.460	4.964	3.691

المصدر: تقديرات أنجزتها كاتبة التقرير استنادا للبيانات التي نشرتها المندوبية السامية للتخطيط والمتعلقة بالتعداد العام لسنة 2014.

◄ الأعدادالأعداد المقدرة للأجانب الناشطين اقتصاديا العاملين في المغرب بين سنوات 2015 و2019، بحسب المهنة

	المهنة										
	أعضاء الهيئات التشريعية والمنتخبين المحليين والمسؤولين حسب تسلسلهم في الإدارات العمومية والمديرين وأطر إدارة المقاولات	الأطر العليا وأعضاء المهن الحرة	التقنيون والمهن الوسيطة	المستخدمون	التجار والوسطاء التجاريين والماليين	المستغلون الفلاحيون "الميادون" الغابويون" القناصون والصاطون المماثلون	الحرفيون والعمال المؤهلون في المهن الحرفية (باستثناء عمال الفلاحة)	العمال المؤهلون في الفلاحة والغابات والصيد الحاصلون على شهادة التكوين المهني (مستوى التأهيل أو التخصص)	سائقو الآلات وعمال التركيب	العمال اليدويون غير الفلاحيين الحمالون وعمال المهن الصغرى	العمال الذين لا يمكن تصنيفهم حسب المهنة
الأجانب المقيمون بالمغرب	5.640	6.730	2.800	5.510	2.640	60	4.110	220	290	3.010	2560
	5.562	6.637	2.761	5.434	2.604	59	4.053	217	286	2.969	2 525
	5.649	6.741	2.805	5. 519	2.644	60	4.117	220	290	3.015	2 564
	5.136	6.128	2.550	5.018	2.404	55	3.743	200	264	2.741	2 331
	5.214	6.221	2.588	5.093	2.440	55	3.799	203	268	2.782	2 366
	5.293	6.316	2.628	5.171	2.478	56	3.857	206	272	2.825	2 402
	2014	2015	2016	2017	2018	2019					
	33.570	33.108	33.625	30.570	31.032	31.504					

المصدر: تقديرات أنجزتها كاتبة التقرير استنادا للبيانات التي نشرتها المندوبية السامية للتخطيط والمتعلقة بالتعداد العام لسنة 2014.

◄ اتقديرات عدد الأجانب الناشطين اقتصاديا العاملين في المغرب بين سنوات 2015 و2019، بحسب الوضع في العمل

	المجموع	العاملون	المشغلون/ أعضاء تعاونيات المنتجين	العاملون لحسابهم الخاص	العاملون المساهمون لدى الأسر	العمال الذين لا يمكن تصنيفهم بحسب مهنهم
2014	33.570	20.680	4.530	6.200	100	2.070
2015	33.108	20.395	4.468	6.115	89	2.042
2016	33.625	20.714	4.537	6.210	90	2.073
2017	30.570	18.832	4.125	5.646	82	1.885
2018	31.032	19.116	4.187	5.731	83	1.913

المصدر: تقديرات أنجزتها كاتبة التقرير استنادا للبيانات التي نشرتها المندوبية السامية للتخطيط والمتعلقة بالتعداد العام لسنة 2014.

في سنة 2021، أنجزت المندوبية السامية للتخطيط المرحلة الثانية للبحث الوطني حول الهجرة الدولية و التي تناولت موضوع الهجرة القسرية [46] . وقد شملت هذه المرحلة عينة متكونة من 3000 مهاجر قسري على المستوى الوطني بالغين من العمر 15 سنة فما فوق ومنهم المهاجرين في وضعية غير قانونية والمهاجرين الذين تمت تسوية وضعيتهم القانونية وكذلك اللاجئين وطالبي اللجوء بالمغرب. مكن هذا البحث من تحديد خصائص المهاجرين القسريين وخاصة في علاقتهم بسوق الشغل وكذلك ظروف عيشتهم. وعلى الرغم من أهمية البيانات المجمعة لم تمكن من تقديرات عدد أفراد الفئة المستهدفة,

3.5. الخصائص الاجتماعية و الديموغرافية للمهاجرين الدوليين وللعمال المهاجرين بحسب البيانات المجمعة

◄ المغرب

توزيع مجموع السكان المهاجرين بحسب بلد الإقامة الحالية

بحسب بيانات مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية لسنة 2020، يقطن 88% من المغاربة المقيمون بالخارج في أوروبا: 35% في فرنسا، و25% في إسبانيا، و15% في إيطاليا، و10% في بلجيكا. أما بلدان اتحاد المغرب العربي فيقطن فيها 3.6% من الجالية المغربية، ومنهم 45% في ليبيا. 0.4% فقط من الجالية المغربية مقيمة في الدول الأفريقية الأخرى غير بلدان اتحاد المغرب العربي.

الجدول التاسع: توزيع المغاربة المقيمين في الخارج بحسب بلد الإقامة الحالية

46 : https://www.hcp.ma/file/223470/

بلد الإقامة	المغاربة المقيمون بالخارج سنة 2018	المغاربة المقيمون بالخارج سنة 2020
ألمانيا	163.228	176.468
فرنسا	1.238.815	1.561.751
إسبانيا	906.507	1.105.072
إيطاليا	659.230	699.697
بلجيكا	396.743	421.473
هولندا	308.956	317.618
المملكة المتحدة	35.492	39.320
سويسرا	15.319	17.313
السويد	11.084	12.407
دول أوروبية أخرى	19.943	30.730
مجموع أوروبا	**3755317**	**4381849**
العربية السعودية	61.872	69.148
الإمارات العربية المتحدة	52.911	64.886
دولة قطر	11.116	14.026
مصر	9.066	10.649
ليبيا	75.000	78.639
الجزائر	53.700	55.199
تونس	34.889	35.703
موريتانيا	3.036	6.100
دول عربية أخرى	21.284	23.580
مجموع الدول العربية	**322.874**	**357.930**
ساحل العاج	3.192	5.266
غينيا الاستوائية	4.400	3.272
السنغال	3.800	4.400
دول أفريقية أخرى	4.996	6.439
مجموع الدول الأفريقية (غير دول منطقة المغرب العربي)	**16.388**	**19.377**
كندا	74.983	81.635
الولايات المتحدة	250.241	59.491
تركيا	5.143	9.809
دولة أخرى في العالم	19.299	17.412
المجموع	**4.444.245**	**4.927.503**

المصدر: مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، 2018، 2020.
قدرت كاتبة التقرير أعداد المغاربة المقيمين في ليبيا والسنغال لسنة 2018 وأضافتهم للجدول.

الخصائص الاجتماعية و الديموغرافية للعمال المهاجرين البالغين 15 سنة فما فوق

حسب الفئات العمرية والمهنية

حسب بيانات مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية، بلغ عدد المغاربة المقيمين بالخارج 4.927.503 سنة 2020، أي ما يعادل 14% من مجموع السكان المقيمين بالمغرب. وسجل هذا العدد ارتفاعا بنسبة 42% ما بين سنوات 2005 و2020. يمثل الأفراد البالغون السن القانونية للعمل (أي 15 سنة فما فوق) [47] 85% من مجموع المغاربة المقيمين بالخارج. يقدر عدد العمال المهاجرين بنحو 2.726.482 سنة 2020[48].

حسب الوظيفة والجنس

الرسم التوضيحي 4: تطور أعداد المغاربة المقيمين بالخارج بين سنة 2005 و 2020

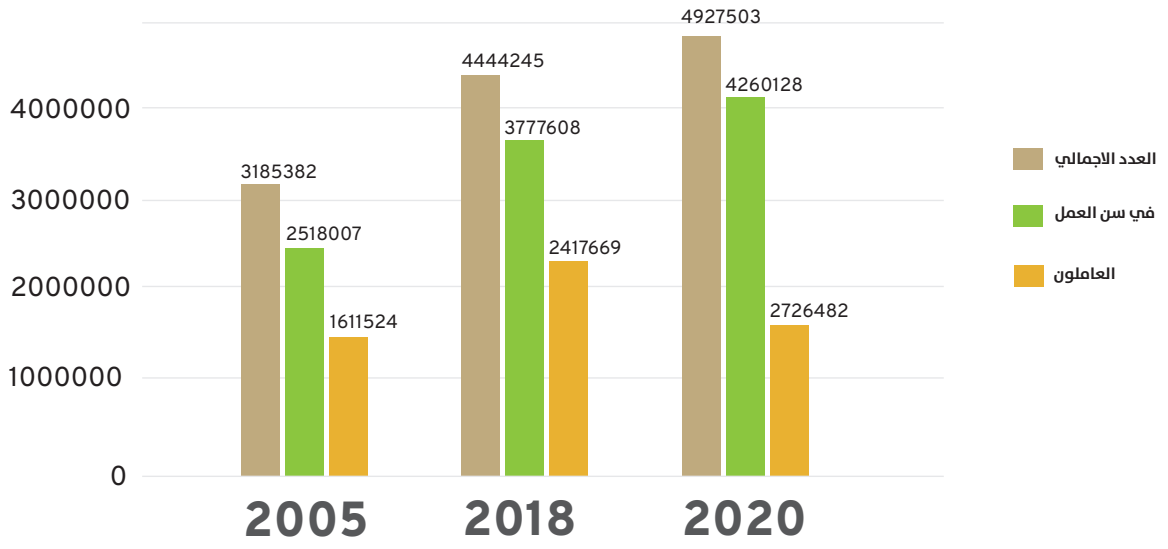

بحسب بيانات البحث الوطني حول الهجرة الدولية بالمغرب الذي أنجز سنوات 2018/ 2019[49]، فإن 64% من المهاجرين الحاليين هم ناشطون اقتصاديا عاملون في بلدان المقصد. نسبة الرجال الناشطين اقتصاديا العاملين (76%) تزيد مرتين عنها لدى النساء (38،2%).

حسب المهنة

47 : Estimation
48 : Estimation
49 : Estimation

الرسم التوضيحي 5: توزيع المغاربة المقيمين بالخارج حاليا بحسب نسب حصولهم على عمل في بلد المقصد وجنسهم (%)

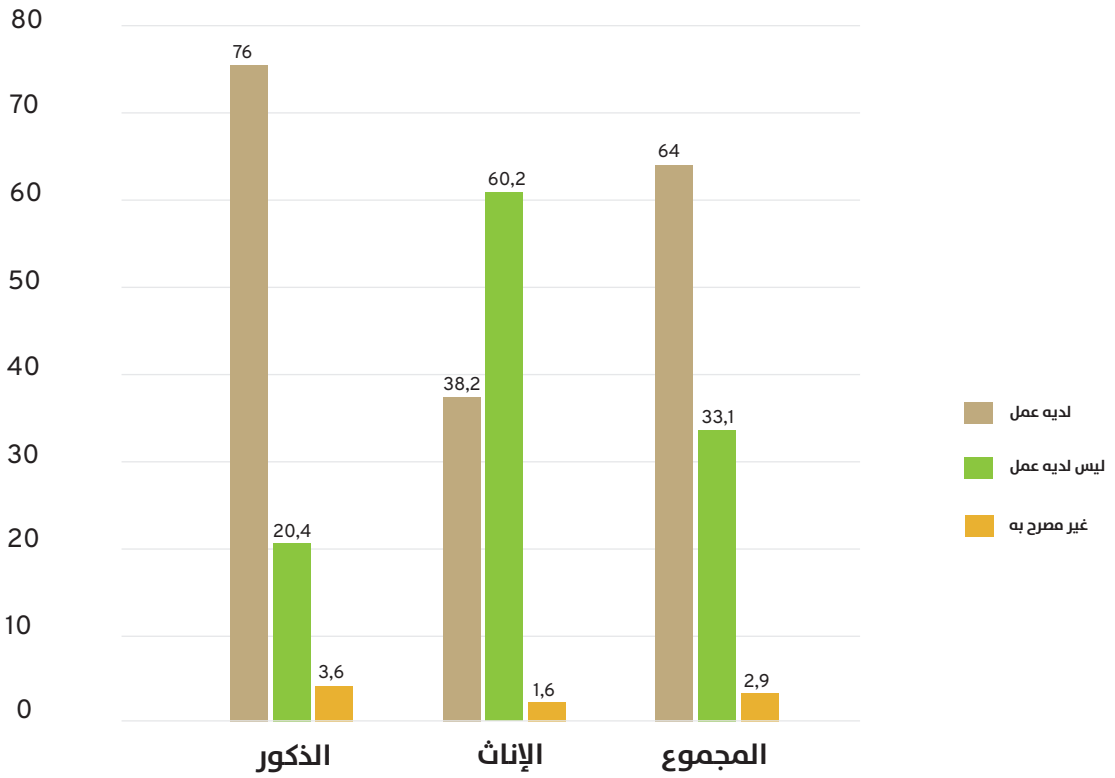

المصدر: بيانات المسح الوطني حول الهجرة الدولية بالمغرب، 2018/ 2019

اذا قمنا بتوزيع المغاربة المقيمين بالخارج الذين صرحوا بمهنهم حسب المجموعات الكبرى الواردة في التصنيفات الدولية للفئات الاجتماعية المهنية (CITP-2008)[50] (الجدول العاشر)، نلاحظ أن المهن الأولية تستقطب 53% من اليد العاملة المغربية المهاجرة، يليها الموظفون من الصنف الإداري بنسبة 18،3%. أما موظفو الخدمات المقدمة مباشرة إلى الأفراد والتجار والباعة فيمثلون 8،2%. أما الذين يعملون في المهن العلمية والفكرية فتبلغ نسبتهم 6،3%..

50 : https://www.ilo.org/public/french/bureau/stat/isco/docs/resol08.pdf

الجدول العاشر: توزيع المغاربة المقيمون بالخارج الذين صرحوا بمهنهم، بحسب أصناف المهن ((٪))

المديرون والرؤساء التنفيذيون	2,6
المهن الفكرية والعلمية	6,3
المهن الوسيطة	3,9
الموظفون من الصنف الإداري	18,3
موظفو الخدمات المقدمة مباشرة إلى الأفراد والتجار والباعة	8,2
العاملون المهرة في الزراعة والحراجة والثروة السمكية والصيد	0,4
العاملون المهرة في الصناعة والحرف اليدوية	5,3
مشغلو المصانع والآلات ومجمعو القطع	1,8
المهن الأولية	53,0
المهن والوظائف العسكرية	0
المجموع	100

المصدر: أعدت كاتبة التقرير تصنيف المهن وتقدير النسب هذا انطلاقا من البيانات المجمعة لدى مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، 2020.

حسب قطاعات الأنشطة

أفرزت نتائج المسح الوطني حول الهجرة الدولية بالمغرب الذي أنجز سنوات 2018/ 2019[51]، واحد من بين خمس مغاربة مقيمين بالخارج يعمل في قطاع الزراعة و الصيد البحري، الذي يظل أكبر قطاع مشغل للجالية المغربية بالخارج، تليه على التوالي قطاعات البناء والتشييد، فالتجارة وإصلاح وصيانة السيارات والدراجات البخارية، اللذان يشغلان تباعا 10،7% و10،4% من الناشطين اقتصاديا العاملين. ويختلف ترتيب قطاعات الأنشطة باختلاف الجنس. فنلاحظ أن الرجال أكثر تمثيلا في قطاعات الزراعة والبناء والتشييد والتجارة والصناعات الاستخراجية. أما النساء العاملات فنجدهن في قطاعات الصحة والتعليم والإدارة العامة والخدمات المنزلية والخدمات المالية.

حسب الوضع في المهنة

أفرزت نتائج البحث الوطني حول الهجرة الدولية بالمغرب الذي أنجز سنوات 2018/ 2019[52]، أن أغلبية المهاجرين الحاليين الناشطين اقتصاديا العاملين هم من الأجراء العاملين بنسبة 82،2%، وتبلغ نسبة النساء فيهم أكثر بقليل من الرجال، 84،9% و81،5% تباعا. وتقدر نسبة الذين يعملون بدون عقود عمل بـ12،8% من مجموع المهاجرين الناشطين اقتصاديا العاملين. ولا يمثل أصحاب المهن الحرة إلا 10،4%، وكانت نسبة الرجال منهم (11،5%) أكبر من نسبة النساء (6،1%). وأما نسبة المشغلين فبلغت 3،3%: 4،7% لدى النساء و2،9% لدى الرجال..

51 : نفس المصدر
52 : نفس المصدر

◄ تونس

توزيع التونسيين المقيمين بالخارج حسب بلد الإقامة الحالية

حسب البيانات القنصلية لسنة 2017، بلغ عدد التونسيين المقيمين بالخارج 1.424.307، أي بارتفاع يقدر بـ 21% خلال سبع سنوات (2010/2017). يقطن 88% من التونسيين المقيمين بالخارج في أوروبا، ومن بينهم 58% في فرنسا. وأما دول بلدان المغرب العربي، فلا تستقطب إلا 1،9% من الجالية التونسية المقيمة بالخارج.

الجدول الحادي عشر: توزيع التونسيين المقيمين بالخارج بحسب بلد الإقامة الحالية

السنوات	2010	2015	2017
المجموع	**1.155.634**	**1.282.371**	**1.424.307**
مجموع أوروبا	**958.606**	**1.122.067**	**1.252.634**
فرنسا	625.864	728.948	**824.020**
إيطاليا	169.099	197.160	**217.132**
ألمانيا	85.218	94.536	**103.149**
بلجيكا	22.025	28.809	**26.921**
سويسرا	15.014	18.847	**20.042**
هولندا	8.690	9.231	**9.231**
النمسا	6.408	7.921	**8.474**
انجلترا وايرلندا	5.916	10.444	**10.500**
السويد	7.845	9.474	**10.017**
بلدان اخرى	12.527	16.697	**23.148**
مجموع منطقة المغرب العربي	**110.038**	**26.593**	**26.080**
الجزائر	16.753	21.420	**19.996**
ليبيا	91.669	*	**2.673**
المغرب	1.252	4.570	**2.585**
موريتانيا	364	603	**826**
مجموع الدول العربية	**52.252**	**83.229**	**89.622**
العربية السعودية	19.350	21.086	**26.299**
الإمارات العربية المتحدة	15.670	26.364	**18.941**
سلطنة عمان	2.475	5.693	**7.989**
دولة قطر	4.785	17.750	**22.262**
مصر	1.775	3.413	**3.500**
سوريا	2.378	1.723	**1.600**
دول عربية أخرى	5.819	7.200	**9.031**
مجموع الدول الأفريقية	**1.495**	**3.359**	**4.372**
مجموع دول آسيا	**1.020**	**2.365**	**2.222**
دول أمريكا وغيرها	**32.223**	**44.195**	**49.377**
كندا	**16.822**	**27.427**	**28.500**
الولايات المتحدة	**14.683**	**16.654**	**18.500**
دولة أخرى في العالم	**718**	**114**	**2.377**

الجدول الحادي عشر: توزيع التونسيين المقيمين بالخارج بحسب بلد الإقامة الحالية

الخصائص الاجتماعية الديموغرافية للعمال المهاجرين البالغين 15 سنة فما فوق

▶ حسب الفئات العمرية والمهنية

بلغ عدد الذكور من التونسيين المقيمين بالخارج 802.773 رجلا، مقابل 479.598 امرأة أي بحصة قدرها، تباعا، 63% و37%، حسب البيانات القنصلية لعام 2017. ويظهر من خلال توزيعهم حسب الفئة العمرية أن 87% من الجالية التونسية المقيمة بالخارج تبلغ من العمر 15 سنة فما فوق (السن القانونية للعمل)[53] ، أي ما يعادل 1.239.148 فردا.

▶ حسب الحالة في العمل

ومن بين المهاجرين التونسيين البالغين 15 سنة فما فوق، وعددهم 1.239.148، 185.616 منهم عاطلون عن العمل، و728.146 ناشطون اقتصاديا عاملون حسب الإحصاءات القنصلية لسنة 2017، أي بلغ عدد التونسيين المقيمين بالخارج الناشطين اقتصاديا إلى حدود عام 2017، 913.762 فردا.

▶ حسب «المهنة»

أكثر من 89% من المهاجرين الناشطين اقتصاديا العاملين هم من فئتي الموظفين والعمال. أما نسبة المديرين (الاطارات) وأصحاب المهن الحرة فقد بلغت، تباعا، 16% و9%. ويجدر هنا التذكير أن التصنيف المستخدم في تجميع هذه البيانات لا يتبع أية تصنيفات ولا أية توصيات دولية.

الرسم التوضيحي 6: توزيع التونسيين المقيمين بالخارج الناشطين اقتصاديا العاملين بحسب «المهنة»

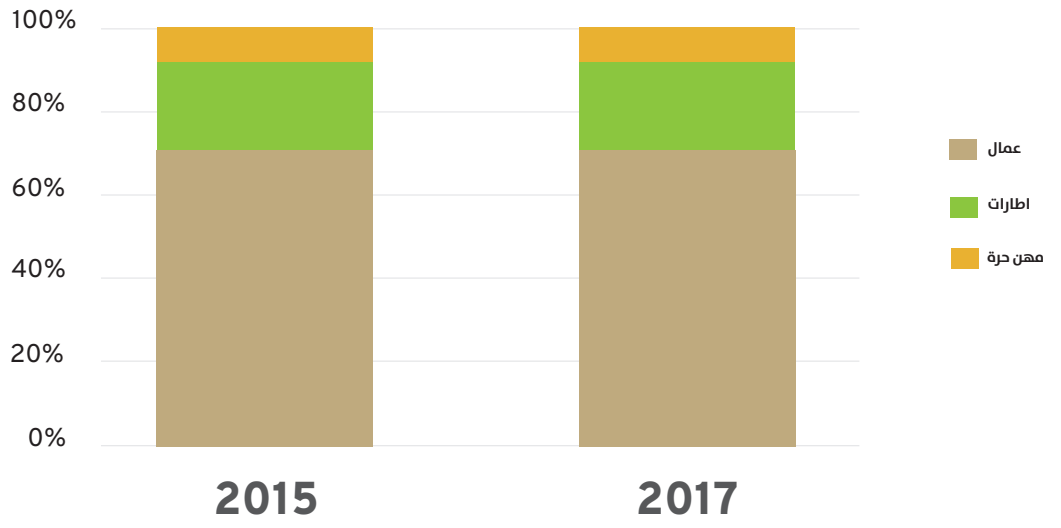

المصدر: الإدارة العامة للشؤون القنصلية، وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، 2017

◀ الكفاءات التونسية بالخارج حسب قطاعات الأنشطة وبلد المقصد

استنادا الى بيانات الوكالة التونسية للتعاون الفني، بلغ عدد الأفراد المُشَغّلين سنة 2019، 2.544 فردا، بعد أن كان 1.480 فردا سنة 2017. ولكن، هذا الاتجاه الصاعد لم يدم طويلا إذ قطعته جائحة كورونا حيث بلغ عدد المشتغلين سنة 2020، 892 فردا فقط. ولا تشمل البيانات المجمعة إلا المهاجرين المغادرين الذين تم توظيفهم عن طريق الوكالة. مكن مسح الهجرة الدولية للأسر المعيشية في تونس من سد هذه الثغرة، حيث تم، بفضلها، إنتاج تقدير لعدد المهاجرين المغادرين بعد تحضير مناسب (أي أولئك الذين تحصلوا على عقد عمل قبل المغادرة). ويظهر من هذه التقديرات أن مهاجرا من ثلاثة مهاجرين حصل على عقد عمل قبل مغادرة التراب التونسي. أعاقت جائحة الكوفيد الاتجاه الصاعد لأعداد الهجرة المغادرة من أجل العمل.

53 : تقديرات

الرسـم التوضيحـي 7: توزيـع المُشَـغّلين المُوَظّفين عن طريق وكالة التعاون الفني حسـب السـنة ما بين 2010 و2019

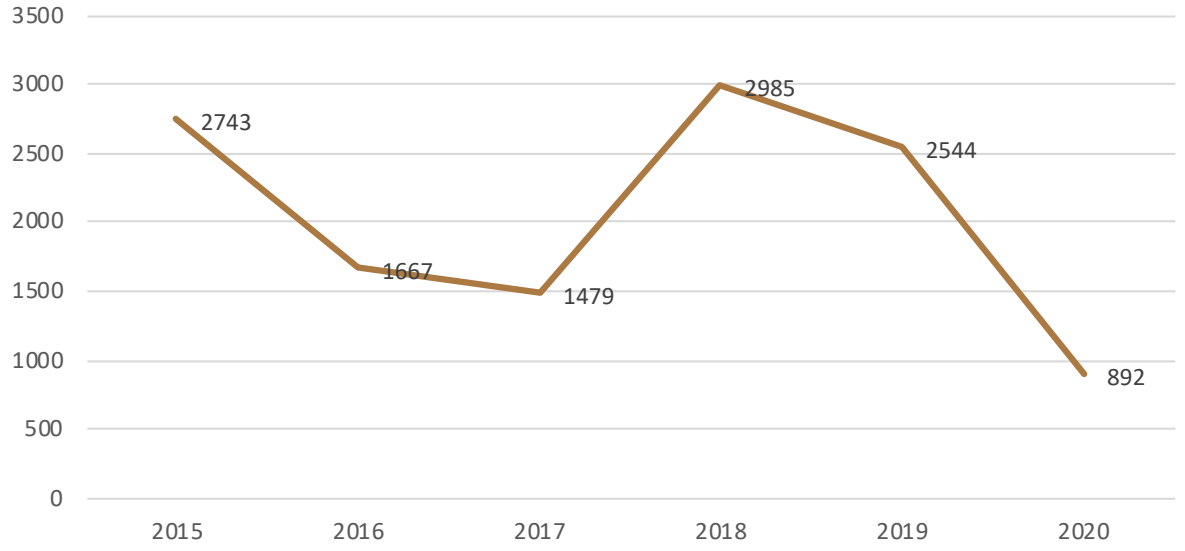

المصـدر: بيانـات الوكالة التونسـية للتعاون الفني، 2020

الرسـم التوضيحـي 8: المهاجـرون الحاليون الذيـن تحصلوا على عقد عمل/وعـد عمل في بلد المقصـد قبل المغادرة، ما بين 2010 و2019

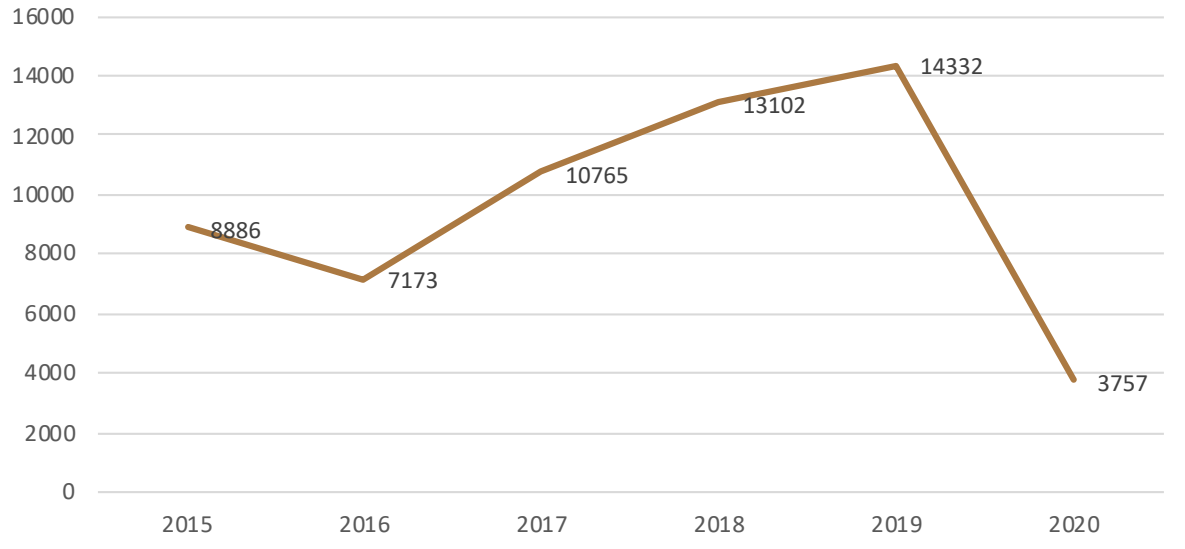

المصدر: الدراسـة الاسـتقصائية للهجرة الدولية للأسـر المعيشـية في تونس، 2020/2021، المعهـد الوطني للإحصاء

نظرا لسياسات الهجرة النظامية الانتقائية وتشديد إجراءات الحصول على تأشيرة شنغن، صارت فرص الهجرة النظامية قليلة بالنسبة للباحثين عن عمل غير المهرة، وهو ما أعاد إنعاش مسارات الهجرة غير النظامية. بحسب بيانات المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بلغ عدد المهاجرين المغادرين غير النظاميين 6.151 فردا سنة 2017 و6.006 فردا سنة 2018.[54]

54 : تقرير حول الهجرة غير النظامية، 2020، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الأجانب في المغرب و تونس

▶ المغرب

تـم تقديـر أعـداد الأجانـب في المغـرب سـنة 2014 في حـدود 84.000 أجنبـي ، منهـم 32.280 أفريقيـا و33.790 أوروبيـا و17.931 مـن أصـول أخـرى [55] . ويقـدر عـدد الأجانـب في المغـرب سـنة 2019، باسـتقراء البيانـات المجمعـة خـلال التعـداد العـام لسـنة 2014، 90.745 فـردا مـن بينهـم 37.700 بالغـين السـن القانونيـة للعمـل.

الرسـم التوضيحي 9: عدد السـكان الأجانب في المغرب حسـب التعدادات العامة (تقديرات لسـنة 2019)

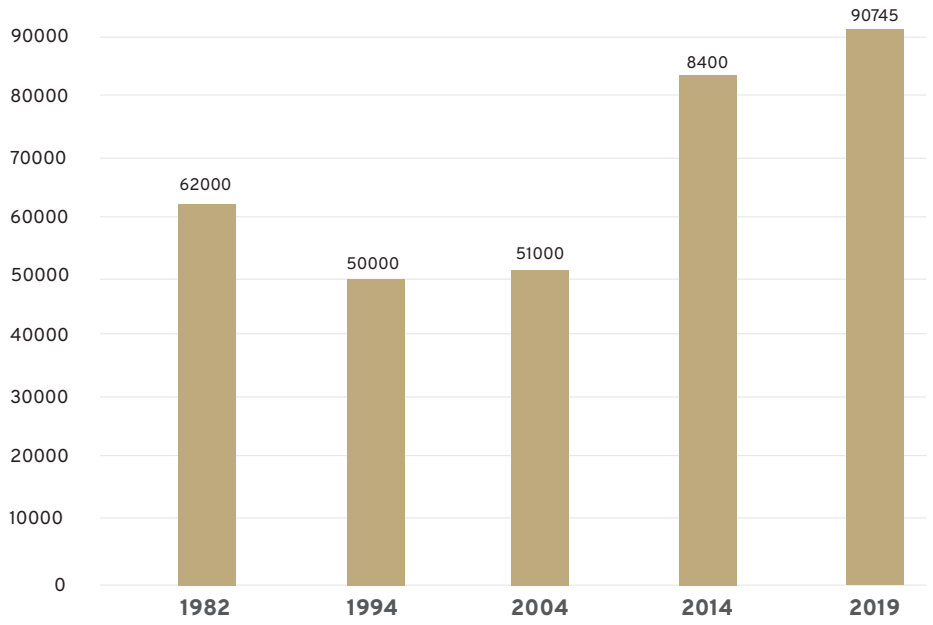

يقـدر عـدد السـكان الأجانـب الناشـطين اقتصاديـا العامليـن في المغـرب في حـدود 33.750 فـردا. وتعـرف هـذه الفئـة نفـس نسـب النشـاط المسـجلة لـدى مجمـوع السـكان (48،9%).

▶ تونس

بحسـب نتائـج السـمح الوطنـي للهجـرة الدوليـة لـلأسر المعيشـية في تونـس، يقـدر عـدد الأجانـب البالغـين السـن القانونيـة للعمـل ، 53.306 فـردا أي 90% مـن مجمـوع المهاجريـن الوافديـن. وقـت إنجـاز الدراسـة، بلغـت نسـبة الأجانـب البالغـين سـن العمـل المقيمـين في تونـس الذيـن يمارسـون عمـلا، 36%. وتمثـل نسـبة العامليـن مـن الذكـور 49،5% فيـما لم تبلـغ نسـبة الانـاث العامـلات سـوى 22،1%.

الجـدول الثانـي عشـر: السـكان الأجانب المقيميـن البالغين 10 فما فوق بحسـب الجنس ونوع النشـاط

نوع النشاط	النسبة		
	رجال	نساء	المجموع
العاملون	49,5	22,1	36,0
العاطلون	14,2	14,6	14,4
خارج القوى العاملة	36,2	63,3	49,6
المجموع	100,0	100,0	100,0

المصـدر: المعهـد الوطنـي للإحصاء، المسـح الوطنـي للهجرة الدولية، 2020/2021

55 : نسب محسوبة بناء على بيانات التعداد العام للسكان لسنة 2014، وهي متاحة للمستخدمين على موقع المندوبية السامية للتخطيط: www.hcp.mc

تسـجل نسـب العامليـن مـن بـين المهاجريـن الوافديـن العامليـن أدنى مسـتوياتها لـدى الجاليـة المغاربيـة والأوروبيـة، حيـث بلغـت تباعـا، 29،1% و26،3%.

الرسـم التوضيحي 10: نسـب الناشـطين لدى المهاجرين الوافدين البالغين 15 سـنة فما فوق بحسـب منطقة المنشأ

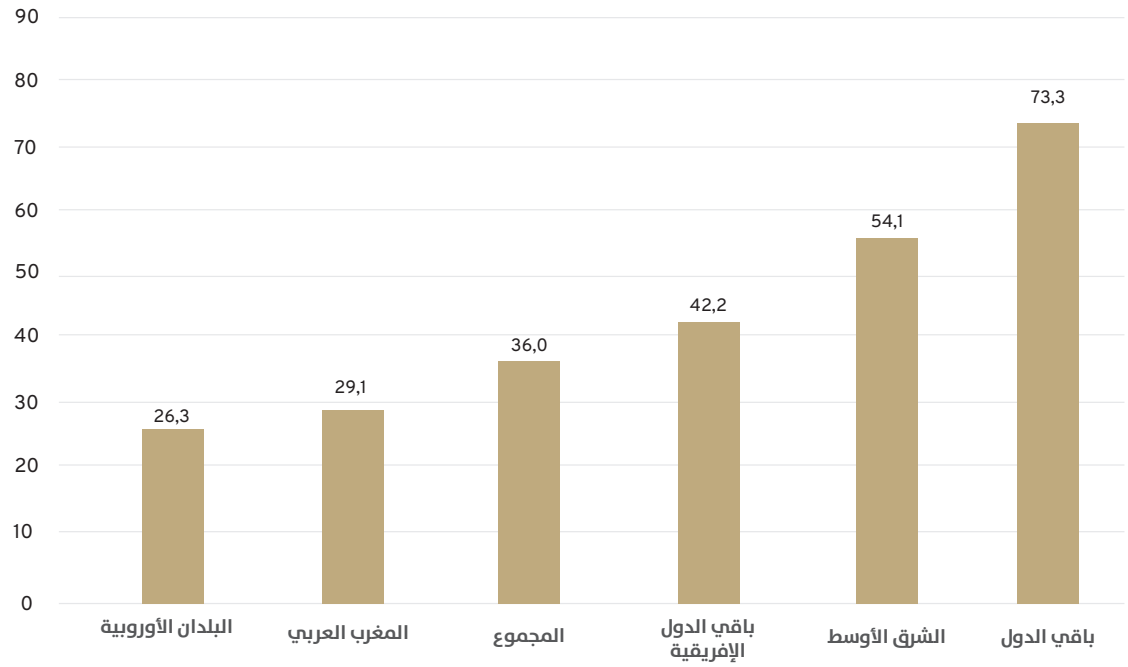

المصـدر: المعهد الوطني للإحصاء، المسـح الوطنـي للهجرة الدولية، 2020/2021

6. الخلاصة و التوصيات

عكس ما هو متداول ، فإن البيانات المتعلقة بالهجرة الدولية لليد العاملة في بلدان المغرب العربي هي بيانات متوفرة من خلال عدة مصادر و هي كذلك بيانات كثيرة التنوع، متعددة المؤشرات، بحيث اذا تم استغلالها بشكل أفضل يمكن أن توفر قاعدة معلومات قادرة على توجيه السياسات في مجال الهجرة. العائق الرئيسي الذي واجه إنتاج هذا التقرير حول احصاءات هجرة اليد العاملة الدولية في بلدان اتحاد المغرب العربي، هو محدودية تبادل المعلومات بين المؤسسات والهياكل الوطنية في البلد نفسه.

تعدادالسكان وعمليات التسجيل لدى القنصليات هي أهم مصادر للبيانات في المنطقة، بحيث تمكن من الإلمام بصورة عامة بظاهرة الهجرة، أكانت الهجرة المغادرة للمغاربيين نحو الخارج (بيانات سنوية) أو الهجرة الوافدة للأجانب نحو دول المنطقة (مرة كل عشرة سنوات). ويمكن استخلاص حجم ووتيرة هذه الحركات بفضل مراقبة الحدود ونقاط العبور. أما فيما يخص نشر البيانات المتعلقة بالهجرة، فتبقى هذه العملية عملية انتقائية بحتة، بحيث تستجيب خاصة إلى الاحتياجات الرسمية للمؤسسات والإدارات الحكومية، وليس للضرورة الإحصائية. ولا تزال مؤسسات دول المنطقة تعتبر بعض هذه المعلومات، معلومات حساسة.

بتسهيل الولوج إلى البيانات التي يمكن للمؤسسات الحكومية مشاركتها، يمكن لمعاهد الإحصاءات تقديم خبراتها في معالجة واستغلال وإنتاج إحصاءات موثوقة واقتراح طرق تجميع قادرة على تحسين جودة البيانات المجمعة. إذ تتوقف الفرضيات الموضوعة والمنهجيات المستخدمة لإنتاج التقديرات على نوع وجودة البيانات المتاحة. وعليه، يؤدي تنوع المعلومات وتعدد مصادرها إلى إثراء عملية التقديروإلى فهم جيد للهجرات الدولية ، ولا سيما هجرة اليد العاملة ,

بعد تحليل وتحديد تناقضات وأوجه ضعف البيانات الخاصة بالهجرة الدولية، وهجرة اليد العاملة خاصة في بلدان المغرب العربي، حان الوقت لاقتراح تحسينات على الصعيدين الوطني والإقليمي من شأنها تطوير الإحصاءات الخاصة بالهجرة الدولية لليد العاملة. لهذا، وجب توحيد جهود مختلف الشركاء (من الدول المغاربية والأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي ومنظمة العمل الدولية) من أجل تنفيذ التحسينات المقترحة، على المدى المتوسط والبعيد.

لم تنجز بَعدُ أغلب دول اتحاد المغرب العربي تعداداتها العامة لـ»دورة 2020»، ولكن باستثناء الجزائر التي قامت مؤخرا بانجاز تعدادها السادس، المغرب وتونس وموريتانيا بصدد التحضير لتعداداتها. وعليه، فنحن أمام فرصة حقيقية لإنتاج إحصاءات موثوقة وشاملة وقابلة للمقارنة في المنطقة. يوصى بشدَّة بتوحيد المحاور المعنية بالهجرة الدولية التي يتم ادراجها في استبيانات التعدادات، بحيث يمكن قياس التدفقات نحو الداخل ونحو الخارج وأعداد العمال المهاجرين الدوليين و المهاجرين الدوليين من أجل العمل. ولتحديد سمات العمال المهاجرين، و إثراء محور «الهجرة المغادرة»، استوجب إضافة المتغيرات الخاصة بـ:

- الوضع الاقتصادي قبل المغادرة
- الوضع الاقتصادي الحالي

لا شك أن المسح الخاص بالهجرة الدولية للأسر المعيشية في بلدان البحر الأبيض المتوسط (والتي تم إنجازها في المغرب وتونس) هي أداة لا غنى عنها لما تقدمه من معلومات متنوعة عن الهجرة الدولية وعن هجرة اليد العاملة بشكليها النظامي وغير النظامي. ولكنها دراسة تتميز بثقلها وكلفتها الباهضة وحاجتها لحشد الموارد المالية من مصادر خارجية، إذ حصل كل من المغرب وتونس مثلا من أجل تنفيذ هذه الدراسة على تمويل من

الاتحاد الأوروبي. من أجل تقليص كلفة هذه الدراسة مع الحفاظ على تمثيليتها وموثوقية البيانات المجمعة، ينبغي اتخاذ أربعة تدابير وهي:

- إضافة أسئلة في استبيانات التعدادات العامة لـ»دورة 2020» من شأنها تحديد الأسر المعيشية للمهاجرين الحاليين، والأسر المعيشية التي لها مهاجرون عائدون، والأسر المعيشية للمهاجرين الوافدين، ومنهم المهاجرون القسريون.
- إنجاز الدراسة الاستقصائية بعد فترة وجيزة من إتمام التعداد العام من أجل الانتفاع من أطر حديثة لاختيار العينات، وعليه، تقليص كلفة الإنجاز.
- توسيع حجم العينة من أجل دراسة مختلف فئات المهاجرين.
- تقليص حجم الاستبيانات المقترحة، وذلك من خلال الاقتصار على الأسئلة الأساسية التي تمكن من قياس التدفقات والأعداد الخاصة بمختلف فئات المهاجرين الدوليين.
- الأخذ بعين الاعتبار التوجيهات الجديدة والتعاريف المنبثقة عن المؤتمر الدولي العشرين لخبراء إحصاءات العمل بشأن الهجرة الدولية للعمالة (2018).

إن إنجاز مسح للهجرة ممثل على المستوى الوطني يتناول مختلف فئات المهاجرين أمر لا غنى عنه من أجل تقدير أعداد المهاجرين ورسم سماتهم وتحديد علاقتهم بسوق الشغل وفهم اتجاهات الهجرة في البلد لا سيما هجرة اليد العاملة الدولية.

فيما يخص مسوح التشغيل، يجدر زيادة أحجام العينات وتعديل تصاميمها واتباع منهجية أنسب وأدق، من أجل وصف ظاهرة بِنَدْرة هجرة اليد العاملة من وإلى بلدان المغرب العربي، بصفة منتظمة. وتجدر هنا الإشارة إلى أن مسوح التشغيل تجد صعوبة من حيث انتظام إنجازها. لذلك، بالنسبة للقطر الليبي، لا بد من تحديث تصاميم عيناته التي يعود آخر تعديل لها لعام 2006، وذلك من أجل إنجاز مسوح ممثلة حول هجرة اليد العاملة.

علاوة على ذلك، تعتبر المصادر الإدارية مصادرا متاحة، قليلة الكلفة، تمكن من إنتاج إحصاءات حول الهجرة الدولية عامة وهجرة اليد العاملة خاصة، بصفة منتظمة. بغض النظر عن جودتها، تتميز البيانات الإدارية المتوافرة في بلدان منطقة المغرب العربي بثراء المعلومات التي تحتويها والتي تشمل مختلف فئات العمال المهاجرين الدوليين. إذا، فتعزيز هذه المصادر وتنميتها عبر تبادل المعلومات المتاحة ونشرها يعد أمرا لا غنى عنه لتحسين نظام المعلومات حول الهجرة الدولية للعمالة في بلدان المغرب العربي.

كما أن ملاءمة و تناسق المفاهيم والتعاريف بين البلدان وبين مختلف الجهات داخل نفس البلد في المنطقة يبدو أمرا أساسيا، وذلك من أجل تسهيل مقارنة النتائج بين مختلف هذه الدول. من أجل أكثر تناسق للمفاهيم، يقترح أن تقوم هيئة إقليمية أو وطنية موجودة حاليا بتتبع عملية جمع و معالجة وتحليل البيانات المجمعة من مختلف المصادر.

ينبغي على الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي أن تضطلع بدور أهم. إذ يمكن للاتحاد، عن طريق هيئته المعنية بالإحصاءات، اقتراح محاور خاصة بالهجرة بحيث تكون متناسقة بين جميع الدول، لكي يتم إضافتها للتعدادات العامة «في دورة 2020»، باعتبار أن معظم دول المنطقة لم تنجز بعد هذه التعدادات. وسيكون من المستحسن أن تنتج الأمانة العامة، بالتعاون مع شركائها الدوليين، الأدوات اللازمة لجمع واستغلال ومعالجة ونشر النتائج.

رغم أن التعدادات تسمح بقياس التدفقات والأعداد، إلا أن تاريخ الهجرة ومحدداتها قبل وبعد المغادرة، والظروف في دول المقصد، ومسألة الاندماج، وإمكانية الحصول على عمل لائق، كلها أسئلة تبقى دون إجابة. من أجل معالجة أوجه قصور التعدادات، يمكن إنجاز مسح مغاربي حول الهجرة الدولية لليد العاملة في دول المنطقة. لكي نقلص من كلفة دراسة كهذه، يمكن الاقتصار على عيّنة تمثيلية مأخوذة على الصعيد الوطني في كل بلد.

من جانب آخر، يمكن للأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي إنشاء وحدة خاصة باحصاءات الهجرة تربط بين المراصد الوطنية للهجرة والمؤسسات الوطنية المسؤولة عن التنسيق بين مختلف الهياكل المتواجدة ببلدان المغرب العربي. و تكون مهمة هذه الوحدة مواءمة المفاهيم والتعاريف على المستوى الإقليمي، وجمع البيانات الموثوقة، والمواءمة بين البيانات المجمعة حول التدفقات وأعداد المهاجرين عامة وهجرة اليد العاملة خاصة.

أما بالنسبة لمنظمة العمل الدولية، فيمكن لها لعب دور أساسي في المنطقة في تعزيز إنتاج إحصاءات حول العمال المهاجرين، وذلك من خلال تقديم الدعم اللازم لدول المنطقة، وخاصة:

- نشر ثقافة الإحصاء لدى الهياكل والإدارات المعنية بإنتاج البيانات الخاصة بالهجرة الدولية لليد العاملة.
- تشجيع الدول ودعمهم حتى تعتمد المبادئ التوجيهية للمؤتمر الدولي العشرين لخبراء إحصاءات العمل الذي انعقد في شهر أكتوبر 2018، والداعي لتحسين مواءمة البيانات المنتجة.
- تصور وسيلة ناجعة لتوحيد البيانات الوطنية المجمعة لدى مختلف الهياكل والمؤسسات، وذلك من خلال دعم الدول في إرساء نظام معلومات خاص بالهجرة الدولية لليد العاملة يجمع ما بين منتجي ومستخدمي البيانات.
- تنظيم ورش تدريب حول الهجرة الدولية لليد العاملة: المفاهيم، والتعاريف، والقياس، وتفسير وتحليل المؤشرات، وغيرها.
- مساعدة الهياكل المعنية بالإحصاء ذات العلاقة بهجرة اليد العاملة في تحسين البنية التحتية كاقتناء الأجهزة والبرمجيات التي تستعملها.
- مساعدة أجهزة الاحصاء في الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ دراسات استقصائية حول الهجرة الدولية في باقي دول اتحاد المغرب العربي على غرار تونس و المغرب بالاضافة الى الدعم الفني.
- بناء القدرات الوطنية في المجال و توفير الدعم الفني مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية البيانات المتاحة بكل بلد و لكل هيكل
- تقديم دعم تقني من أجل معالجة واعتماد وتوحيد البيانات المتوافرة حاليا من مختلف المصادر.

المراجع

مكتب العمل الدولي (2020). دراسة قطرية: إمكانية إقامة الشراكات من أجل الكفاءات والهجرة في موريتانيا 2020. اطلع عليه عبر الرابط: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---ifp_skills/documents/genericdocument/wcms_747721.pdf

مكتب العمل الدولي (2016). أنظمة المعلومات الإحصائية حول العمال المهاجرين في المغرب الأوسط. اطلع عليه عبر الرابط: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---migrant/documents/publication/wcms_201445.pdf

مكتب العمل الدولي (2018). تقديرات منظمة العمل الدولية حول العمال المهاجرين في العالم. اطلع عليه عبر الرابط: https://www.ilo.org/public/french/bureau/stat/isco/docs/resol08.pdf

حلف الأبحاث التطبيقية عن الهجرة الدولية، مذكرات الإحاطة وموجزات بحثية. اطلع عليه عبر الرابط: https://cadmus.eui.eu/

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. أي استراتيجية من أجل كفاء اتنا الوطنية في الخارج؟ اطلع عليه عبر الرابط: https://www.cnese.dz/static/Cnes/data/Publication/Quelle%20Strat%C3%A9gie%20en%20direction%20de%20nos%20comp%C3%A9tences%20nationales%20%C3%A0%20l%C3%A9tranger.pdf

المندوبية السامية للتخطيط (2020). الهجرة الدولية في المغرب. نتائج البحث الوطني للهجرة الدولية 2018/2019. اطلع عليه عبر الرابط: https://www.hcp.ma/downloads/Enquete-Nationale-sur-la-Migration_t21608.html

منظمة الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مراكش (2018). المؤتمر الحكومي الدولي المفضي إلى اعتماد اتفاق عالمي للهجرة الآمنة والقانونية والمنظمة. اطلع عليه عبر الرابط: https://undocs.org/fr/A/CONF.231/3

منظمة الأمم المتحدة (1998). توصيات بشأن إحصاء ات الهجرة الدولية، التنقيح 1. اطلع عليه عبر الرابط: https://unstats.un.org/unsd/publication/seriesm/seriesm_58rev1e.pdf

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2017). المواهب في الخارج: بحث في المهاجرين المغاربة. اطلع عليه عبر الرابط: https://www.oecd.org/fr/migrations/talents-a-l-etranger-une-revue-des-emigres-marocains-9789264264304-fr.htm

مواقع على الأنترنت

مكتب العمل الدولي: www.ilo.org , https://ilostat.ilo.org/

البنك الدولي: www.worldbank.org

مصلحة الإحصاء والتعداد، ليبيا: www.bsc.ly

المندوبية السامية للتخطيط، المغرب: www.hcp.mc

المعهد الوطني للإحصاء، تونس: www.ins.tn

المنظمة الدولية للهجرة: www.iom.int

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: https://www.oecd.org/els/mig/dioc.htm

الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر: www.ons.dz

الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي، موريتانيا: www.ansade.mr

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة: https://www.un.org/development/desa/pd/content/international-migrant-stock

خارطة طريق لإشراك المغتربين: https://diasporafordevelopment.eu/interactive-map